DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1997/12
29 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
١٢-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقرير عن الدورة العادية الثانية

نيويورك، ١٠-١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

المحتويات

الفصل			الصفحة
أولا	-	المسائل التنظيمية	٢
ثانيا	-	أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها	٧
ثالثا	-	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٣٢
رابعا	-	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة	٣٥
خامسا	-	صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٤٢
سادسا	-	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٥٥
سابعا	-	مسائل أخرى	٦٤

القرارات المتخذة

الرقم		الصفحة
٧/٩٧	تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٧٥
٨/٩٧	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية	٣٤
٩/٩٧	مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي	٢٥
١٠/٩٧	استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧	٧٦

97-11559 160597 190597

أولا - المسائل التنظيمية

مقدمة

١ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي الدورة. وأشار الى أن المكتب قد اجتمع ثلاث مرات منذ الدورة العادية الأولى بشأن المسائل المعروضة على الدورة العادية الثانية.

٢ - ولفتت أمينة المجلس التنفيذي انتباه المجلس الى جدول الأعمال المشروح الوارد في الوثيقة DP/1997/L.2/Rev.1. وذكرت أن الإضافة الوحيدة لقائمة الوثائق الواردة في هذه الوثيقة كانت الموجز التنفيذي لتقييم التنفيذ الوطني الذي ورد في الوثيقة DP/1997/CRP.12، والتي أضيفت في أعقاب المناقشات التي دارت في الاجتماع غير الرسمي السابق على الدورة. وكافة الوثائق المتعلقة بالدورة متاحة باللغات الرسمية باستثناء تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، فهو موجود باللغة الانكليزية فقط. والمقررات التي اتخذتها الدورة الأولى واردة في الوثيقة DP/1997/11، وهي متوفرة بجميع اللغات الرسمية. وجميع ورقات غرفة الاجتماع المتعلقة بالدورة متاحة بلغات العمل الثلاث، باستثناء الوثيقة DP/1997/CRP.9، التي لم تصدر بحلول موعد افتتاح الدورة. وقد وزعت خطة عمل منقحة. ولاحظت الأمينة أن المناقشات المنفصلة بشأن أطر التعاون القطري المتعلقة بإريتريا ومنغوليا وموريتانيا والهند والبرنامج القطري لألبانيا قد طلبت من جانب خمسة أعضاء على الأقل بالمجلس. وسوف ينظر في أطر التعاون التقني والبرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جزء مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣ - وأعلنت الأمينة أنه ستنظم حلقات إعلامية غير رسمية بشأن التنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة في الهند مع ممثلي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف فيما يتصل بالبرنامج الإنمائي المسمى مايكروستارت (Microstart)، وأيضا مع الممثلين القطريين لصندوق السكان في اريتريا والسنغال. وستنظم كذلك مشاورات غير رسمية بشأن عملية التغيير الإداري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠١)، ومع الممثل القطري لصندوق السكان في ألبانيا. وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الممثلين المقيمين للبرنامج الإنمائي في موريتانيا والهند والممثلين القطريين لصندوق السكان في إريتريا وألبانيا والسنغال والهند سيحضرون الدورة. وذكرت أن ثمة ورقات أساسية عديدة بشأن مواضيع شتى متوفرة في غرفة الاجتماعات.

٤ - ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1997/L.2/Rev.1:

البند ١: المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢: أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة به

البند ٣: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

البند ٤: المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

البند ٦: مسائل أخرى

٥ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل المنقحة بصيغتها الموزعة من قبل الأمانة.

٦ - ووافق المجلس التنفيذي على إرجاء النظر في تقرير الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (DP/1997/6) الى الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٧ - ووزع مشروع جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ١٩٩٧ الوارد في الوثيقة DP/1997/L.3. وأبلغت الأمينة المجلس التنفيذي أن الاجتماع غير الرسمي السابق على الدورة، والمتعلق بالدورة السنوية، سيعقد في ٢٤ نيسان/أبريل. وقالت إن المقرر الشامل قد تضمن الجدول الزمني لأعمال الدورات المقبلة للمجلس. وفيما يتصل بعام ١٩٩٨، أبدى المجلس تفضيله لعقد الدورة السنوية في حزيران/يونيه، لا في أيار/مايو. وهذا يعني تقديم التقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة تسبق الدورة السنوية.

٨ - وأخطـــر الرئيس المجلس التنفيذي أنه يزمع إجراء مناقشة غير رسمية بشأن التنفيذ الوطني في ١٦ أيار/مايو.

٩ - وشكر مدير البرنامج المجلس التنفيذي على ما اضطلع به من أعمال أثناء الدورة الحالية بشأن عدد من المسائل. وقال إنه يتطلع الى مناقشة مثمرة بشأن التقرير السنوي والمقترحات المتصلة بعملية التغيير في الدورة السنوية. وثمة عنصر إضافي للدورة السنوية، وهو عقد اجتماع استثنائي بشأن استئصال الفقر، حيث سينظر في قصص النجاح، وأسباب الفقر، الى جانب دور الأمم المتحدة. ومن المأمول فيه أن تجتذب هذه المناسبة مشاركة على مستوى رفيع من العواصم.

١٠ - وقام نائب المدير التنفيذي (البرامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان (السياسة والإدارة) بشكر المجلس التنفيذي على توجيهاته أثناء الدورة، وخاصة فيما يتصل بالبرامج القطرية المعروضة. وقدم الشكر أيضا الى كافة من شاركوا في تنظيم الدورة.

١١ - وذكـر أحـد الوفـود أنه قد سحب مشروع مقرر سبق له أن قدمه. وشكر الرئيس جميع المعنيين، بما في ذلك المكتب إزاء دعمه وأعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان من مدير البرنامج

١٢ - رحب مدير البرنامج بالمجلس التنفيذي، وقدم نبذة مجملة عن المواضيع التي ستناقش أثناء الدورة. وأحاط المجلس علما بشأن حالة تنفيذ البرامج، وذكر أن تنفيذ رقم التخطيط الإرشادي لعام ١٩٩٦ يقدر حاليا بـ ٤٨٠ مليون دولار، بزيادة مقدارها ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٥. والتنفيذ المتوقع في عام ١٩٩٧، فيما يتصل بالبرامج القطرية والإقليمية، يبلغ ٥٧٠ مليون دولار، مما يعني أن ما يقرب من ٧٨٠ مليون دولار في ميزانيات عام ١٩٩٧ سوف يعتمد قبل شهر تموز/يوليه. وفي نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٧، بلغ مستوى الموافقات ٤٠٦ ملايين دولار، أي ٥٢ في المائة من المبلغ اللازم. وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتنفيذ تجتمع كل أسبوعين برئاسة مساعد مدير البرنامج وترصد عن كثب الاحتمالات المتعلقة بالنمو البرنامجي المتسارع. وقد أفرج بالفعل عن مبلغ الـ ٢ مليون دولار المخصص من صندوق الطوارئ من أجل مرفق خاص لدعم التنفيذ، وكانت ثمة موافقة على ١,٥ مليون دولار منه. وسيقدم تقرير شفوي آخر في الدورة السنوية، كما سيقدم تقرير خطي شامل عن تنفيذ برامج الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩ في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٣ - وقدم مدير البرنامج نبذة مجملة عن عملية التغيير الإداري في البرنامج الإنمائي، والتي سينظر فيها بالتفصيل في المشاورة غير الرسمية أثناء الدورة. وثمة نسخة مسبقة من الوثيقة المتعلقة بعملية التغيير الإداري، التي ستصدر في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧، قد وزعت على المجلس التنفيذي لتمكين أعضائه من التشاور مع عواصمهم في مرحلة مبكرة. وعممت كذلك مذكرة غير رسمية بشأن ما هو مقترح من هيكل تنظيمي واختصاصات. وستقدم ورقات إضافية من ورقات غرفة الاجتماع. وشدد على الصلة القائمة بين التغيير الإداري واستراتيجية الميزانية الجديدة، التي سيتناولها المجلس أثناء الدورة الحالية.

١٤ - وفيما يتصل بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة، أحاط مدير البرنامج المجلس التنفيذي علما بالاجتماع الأول للفريق المعني بعمليات التنمية، وهو واحد من أربعة أفرقة قطاعية شكلها الأمين العام منذ تولي منصبه. واللجنة التنفيذية لهذا الفريق مؤلفة من جميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة العاملة في حقل عمليات التنمية. وعرضت على المجلس صلاحيات هذه اللجنة. وذكر مدير البرنامج أن دوره كمنظم لاجتماعات الفريق يحل محل مهمته السابقة بوصفه منسقا خاصا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن اللجنة الجديدة أن تشجع التكامل والتضامن والتعاون، وأن يكون هدفها العام متمثلا في تزويد بلدان البرنامج بتعاون إنمائي معزز. وسيواصل مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة توفير دعم تشغيلي لنظام المنسق المقيم، كما أنه سيعمل بوصفه أمانة للفريق. ومن المتوقع أن تتم إعارة موظفين من سائر وحدات الأمم المتحدة الى المكتب.

١٥ - وأطلع مدير البرنامج المجلس التنفيذي على وقائع مؤتمره الصحفي في ٧ آذار/مارس بشأن احتياطي الإيواء الميداني. وقال إنه سيتم تقديم تقرير مرحلي شفوي في وقت لاحق في الدورة (انظر "مسائل أخرى").

١٦ - وتبع ذلك استعراض للأنشطة الأخيرة، وقد تضمن ذلك إشارات الى دور البرنامج الإنمائي في مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، الذي عقد في ٤ شباط/فبراير بواشنطن العاصمة، ومبادرات إدماج الجنسين في الأنشطة الرئيسية بالمنظمة، ودراسة تحليلية على صعيد السياسة العامة بشأن الطاقة بعد مؤتمر ريو، وهي مساهمة من البرنامج الإنمائي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمتابعة مؤتمر قمة الأرض. وأشار الى أنشطة أخرى قريبة اضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال الإغاثة في حالات الكوارث وتوفير المساعدة للبلدان الخارجة من حالة نزاع. ونظمت في الولايات المتحدة سلسلة من الاجتماعات العامة بقصد تعريف مواطني هذا البلد بتحديات التنمية الافريقية، بصفة خاصة، وأعمال الأمم المتحدة، بصفة عامة. وسوف يعلن "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٧٧"، الذي يركز على موضوع الفقر، في بون وجنوب أفريقيا في وقت واحد في ١٢ حزيران/يونيه. وأعرب عن شكره وامتنانه لوفد المملكة المتحدة لمساهمته بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار من أجل تعزيز أعمال تحرير الوثائق وغير ذلك من المهام بأمانة المجلس التنفيذي.

١٧ - وشكر متكلمون عديدون مدير البرنامج على بيانه الشامل. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن اللجنة التنفيذية للفريق المعني بعمليات التنمية، بما في ذلك مدى اتصال عملها بعمل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وكانت الأسئلة الأخرى المقدمة متصلة بتوضيح حالة التنفيذ، والإعارات لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة، وعملية التغيير الإداري، ولا سيما "التركيز داخل مجال التركيز" لدى البرنامج الإنمائي. وطالب أحد المتكلمين ببيانات موزعة عن التنفيذ، وخاصة في أقل البلدان نموا. ومن الواجب أن تشارك البلدان المستفيدة من البرنامج، مشاركة نشطة، في المشاورات المتعلقة بعملية التغيير الإداري.

١٨ - وكان ثمة تشجيع لمدير البرنامج على مواصلة السعي لاتخاذ التدابير الواردة بشأن احتياطي الإيواء الميداني. وأعرب عن الترحيب بالأعمال الرامية الى تشجيع إدماج الجنسين في الأنشطة الرئيسية بالبرنامج الإنمائي. واقترح أن يقوم البرنامج الإنمائي بتكرار الاجتماعات العامة، التي ذكرها مدير البرنامج، في بلدان أخرى.

١٩ - وصرح أحد الوفود بأن البرنامج الإنمائي يتزعم عملية إصلاح النظام الإنمائي. ورحب بالجهود المبذولة بهدف ترشيد البرنامج الإنمائي، وتهيئة منظمة أكثر شفافية واستجابة. وقام وفد آخر بدعوة مدير البرنامج وسائر كبار المسؤولين للمشاركة في الحلقة الدراسية المعنية بالتنمية الدولية التي ستعقد بطوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٢٠ - وفي معرض الرد على السؤال المطروح، ذكر مدير البرنامج أن الفريق المعني بعمليات التنمية قد ناقش دور الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، وهو ينظر حاليا في إمكانية دمج الكيانين. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وحده الذي لا يتبع الفريق المعني بعمليات التنمية. وشدد على أنه لا يجوز تنظيم جولة جديدة من الاجتماعات، وعلى أنه ينبغي الوفاء بولايات الفريق الاستشاري. والعمل الرئيسي هو تعزيز التضامن والتعاون على الصعيد القطري. وثمة قضايا كثيرة منبثقة عن العمليات الأخرى

المشتركة بين الوكالات، بما فيها متابعة المؤتمرات وتشجيع المبادرة الخاصة لأفريقيا وتعزيز التعاون الإنمائي مع مؤسسات بريتون وودز والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتقوية شبكة المنسقين المقيمين، والاضطلاع، وخاصة فيما يتصل بأعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، بالولايات المتصلة بالتنسيق، بما في ذلك التنسيق فيما بين الدورات البرنامجية. وهناك مناقشة في الوقت الراهن بشأن اتباع نهج يتسم بمزيد من المشاركة على الصعيد القطري. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قرار رسمي حتى الآن، فإنه قد ذكر أن اليونيسيف قد أوضحت أنها ستعير موظفا لمكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة. ولا توجد حاليا آلية رسمية لإبلاغ المجلس التنفيذي بشأن أعمال الفريق المعني بعمليات التنمية.

٢١ - وفيما يخص عملية التغيير الإداري، ستقدم في شهر نيسان/أبريل ورقة غرفة اجتماع عن "التركيز داخل مجال التركيز". والاهتمام الفعلي ينبغي أن يكون على الصعيد القطري، وثمة حاجة الى مزيد من الوضوح بشأن الخدمات التي يمكن للبرنامج الإنمائي أن يقدمها بأقصى درجة من الفعالية. ومن شأن هذه الخدمات أن تكون في إطار ولاية التنمية البشرية المستدامة التي وافق عليها المجلس، مع جعل موضوع القضاء على الفقر بمثابة هدف ذي أولوية مطلقة.

٢٢ - وأبلغ معاون مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن أرقام التنفيذ البرنامجي الأساسي لعام ١٩٩٧ التي ذكرها مدير البرنامج لا تتصل إلا بالخطين الأول والثاني من التمويل الأساسي والبرامج الإقليمية. وفي حالة إدراج الخط الثالث وسائر بنود الإطار المالي البرنامجية والمتصلة بالبرامج، فإن القيمة التقديرية للتنفيذ ستناهز ٧٦٦ مليون دولار. وينبغي الوفاء، أثناء الدورة البرنامجية الحالية، باستحقاقات رقم التخطيط الإرشادي المرحلة من الدورة السابقة، والبالغة ٥٠٠ مليون دولار تقريبا. وإسقاطات الموارد الحالية تقل عن مبلغ الـ ٣,٣ بليون دولار المستهدفة في المقرر ٢٣/٩٥. ومن المتوقع للتنفيذ أن يرتفع من مستوى ٧٦٦ مليون دولار الى ٨٣٥ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٨، وبعد ذلك الى حوالي ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ومن ثم، فإن رصيد الاحتياطيات السائلة سيصبح في غاية الضآلة، بحلول نهاية هذه الفترة. وقد تحددت في الوقت الراهن أهداف النفقات لعام ١٩٩٧، فيما يتصل بالموارد القطرية (أي الخطين الأول والثاني من التمويل الأساسي والاستحقاقات المرحلة من رقم التخطيط الإرشادي)، بمبلغ ٥٧٨ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، توجد ٢٢٧ مليون دولار خاصة بالنفقات المتوقعة في أفريقيا (وتمثل ٧٤ في المائة من أقصى هدف ميزني للمنطقة)؛ و ١٨٢ مليون دولار خاصة بآسيا (وتمثل ٧٠ في المائة من أقصى هدف ميزني للمنطقة)؛ و ٤١ مليون دولار خاصة بالدول العربية؛ و ٤٢ مليون دولار خاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وقرابة ٣٥ مليون دولار خاصة بأوروبا ورابطة الدول المستقلة.

ثانيا - أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها

ألف - أطر التعاون الإقليمي والقطري

١ - أفريقيا

إطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا

٢٣ - عرض مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون الإقليمي لأفريقيا (DP/RCF/RBA/1). واتيحت أيضا مذكرة تكميلية الى المجلس التنفيذي. وهذه المذكرة تتضمن الرد على تعليقات سبق الإدلاء بها في اجتماع غير رسمي معقود في ٢٦ شباط/فبراير.

٢٤ - وشدد الرئيس على أهمية المعايير والمؤشرات المذكورة في الورقة التكميلية.

٢٥ - ولاحظ أحد الوفود، باسم المجموعة الأفريقية، أن عملية التوصل الى أطر التعاون الإقليمي كانت عملية متقنة، وأنها أتاحت للمجلس التنفيذي أن يضطلع بدور إشرافي. وذكر المتكلم أن أطر التعاون القطري لها فئات معينة واضحة وأنها قد حظيت بالمساعدة في العديد من الحالات بموجب المذكرات الاستراتيجية القطرية، ومع هذا، فإن أطر التعاون الإقليمي تحتاج الى مراعاة احتياجات منطقة بأكملها، وهي احتياجات متنوعة في أكثر الأحيان. وعقب الاجتماع غير الرسمي في ٢٦ شباط/فبراير، أجريت استعراضات أخرى للنص. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أنه يمكن تأييد بعض أجزاء الإطار، فإنه توجد حاجة الى الأخذ بنهج أكثر شمولا، ولا سيما فيما يتعلق بإدراج "أفضل الممارسات". والإطار الإقليمي ينبغي أن يكون منبثقا عن نفس المبادئ التي تنظم أطر التعاون القطري. والملكية الإقليمية جديرة بالتأكيد من منطلق دعم مبادرات التعاون الإقليمي. ومن الواجب أن يكون هناك اعتبار للتنوع داخل الأقاليم، مما يعني بالتالي تركيز الاهتمام على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي الفرعي والتنفيذ الإقليمي، بما في ذلك إشراك الحكومات والمؤسسات الإقليمية. وبوسع الشركاء الآخرين أن يساهموا حسب الاقتضاء. ويجب دمج النهج البرنامجي في الإطار الإقليمي. ومن الحري بالإطار أن يشدد على الرصد والأثر. واللجان الإقليمية بوسعها أن تضطلع بدور قيادي على المستوى الكلي. ويتعين القيام بمحاولة جادة لزيادة الموارد الى أقصى حد، مع التركيز على الأنشطة التي تعد بالفعل أنشطة إقليمية أو إقليمية فرعية وتحظى بالأولوية في مجال التمويل. وثمة فائدة ترجى من إجراء تقييم كلي. والمجموعة الأفريقية تؤيد إصدار تقرير مرحلي كل سنة، وإصدار استعراض في نهاية الدورة. وينبغي أن يركز الإطار، قبل كل شيء، على موضوع القضاء على الفقر.

٢٦ - وأعرب وفد آخر عن تأييده للبيان السابق. وساند المتكلم مجالات التركيز الأربعة بالإطار، والنهج القائم على المشاركة.

٢٧ - وذكر متكلم أن الأولويات الإنمائية الواردة في الإطار هي نفس الأولويات الإنمائية لدى الحكومات الأفريقية. ورحب بجهود البرنامج الإنمائي في المنطقة للعمل مع المؤسسات الإقليمية بأفريقيا، وأعرب عن

أمله في توفير الموارد اللازمة من المصادر الأساسية وغير الأساسية. والمبلغ المستهدف الذي يصل الى ٢٩٣ مليون دولار غير كاف، فيما يبدو، بالنسبة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١.

٢٨ - وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم للمصفوفة الواردة في الوثيقة، ومع هذا، فقد أشاروا الى أن عملية التصنيع لم ترد بها.

٢٩ - وذكر أحد الوفود، باسم وفد آخر أيضا، أن الأطر الزمنية للبرامج الإقليمية غير موحدة. والمعلومات التكميلية قد ساعدت على فهم إطار التعاون الإقليمي، فالوثيقة الأصلية بحاجة الى مزيد من التفصيل. والبرامج الإقليمية ينبغي لها أن تكون مكملة للبرامج القطرية، وأن تبرز القيمة المضافة، وأن توضح الصلات القائمة مع برامج المانحين الثنائيين وكذلك مع دورات التخطيط الوطني. واستفسر هذا الوفد عن جزء الميزانية المخصص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وللأنشطة التقييمية.

٣٠ - وطالبت وفود أخرى أيضا بالاضطلاع بتحسين في إطار التعاون الإقليمي، فهي قد لاحظت أن الوثائق الأصلية كان ينبغي لها أن تتضمن المعلومات التكميلية حتى تتمكن من الحصول على معلومات أكثر اكتمالا من عواصمها. ومن الواجب أن يسلط الضوء على المجالات التي توجد فيها للبرنامج الإنمائي ميزة مقارنة، من قبيل مجال الإدارة. ويجب مراعاة اهتمامات المانحين حتى يستمر الدعم المالي. وأكد أحد الوفود أهمية إطار التعاون الإقليمي بالنسبة لعملية اجتماع مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣١ - وقام الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بالإعراب عن كامل التأييد لإطار التعاون الإقليمي. فالإطار الإقليمي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية. ومن الواجب على المانحين أن يكفلوا تكريس مزيد من الموارد للبرنامج الإقليمي، وإلا فإنه سيتعذر تحقيق أهدافه. ومن العناصر الأساسية، استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه وسيلة لتنفيذ البرامج. وكذلك أعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين للإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1) الذي سيجري تناوله في مناقشة منفصلة.

٣٢ - ولاحظ أحد الوفود أن الإطار يشمل المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك فإن المذكورة التكميلية تشير الى مشروع حوض نهر النيل، الذي تشارك فيه مصر والسودان. وتساءل المتكلم أيضا عن كيفية قيام البرنامج الإنمائي بتنسيق البرنامج الإقليمي مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والمبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. وكان ثمة التماس كذلك لمزيد من المعلومات بشأن التعاون بين البرنامج الإنمائي ومنظمة الوحدة الافريقية، وخاصة في ميدان منع النزاع.

٣٣ - وذكر مساعد مدير البرنامج أن الوثيقة تتضمن إطارا، وأن التفاصيل التشغيلية سوف تظهر مع وضع برامج محددة. والبرنامج يتضمن مجالات واردة في إطار التنمية البشرية المستدامة، وهي قائمة على الطلب، وتشمل مشاركة المؤسسات الإقليمية الى جانب التنفيذ على يد الوكالات. ومن شأن المؤسسات الإقليمية

أن تستخدم بوصفها همزة وصل مع المؤسسات الوطنية. والتدخلات في مجال السلام والأمن قد أدرجت في البرنامج المتعلق بالإدارة، مما جرى ربطه مع المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. وقد أسهم المكتب الإقليمي لأفريقيا في الأنشطة المشتركة مع المكتب الإقليمي للدول العربية. ومبلغ الـ ٩١ مليون دولار، الذي ورد في الوثيقة DP/RCF/RBA/1، يمثل اعتمادا يتعلق بثلاث سنوات لبرنامج مدته خمس سنوات.

٣٤ - ولاحظ أحد الوفود أن أهداف ومبادئ الإطار مناسبة، وخاصة الإدارة وتقديم الدعم للقطاع الخاص. ومن الواجب أن تدرس الميزة المقارنة لدعم الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الإقليمي إزاء الأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني. وطولب بتقديم إيضاح بشأن استخدام أموال من مرفق البيئة العالمية وصندوق بروتوكول مونتريال.

٣٥ - وشدد متكلم آخر على ضرورة قيام المجلس التنفيذي بتقديم مبادئ توجيهية بشأن قالب ومضمون الوثائق المتعلقة بأطر التعاون الإقليمي. ومن الواجب أن تدرج نتائج التقييمات في البرامج الإقليمية، مع تسليط الضوء عليها. واستشهد بنتائج استعراض منتصف المدة للبرنامج الإقليمي الأفريقي، التي أدت الى التحذير من تخفيض اعتمادات الميزانية، والتشديد على ضرورة إدراج الدروس المستفادة، واقتراح الحد من المواضيع في البرامج الإقليمية. والمذكرة التكميلية تتناول بعض هذه الشواغل، ولكن هناك حاجة الى معلومات أكثر وضوحا.

٣٦ - وأكد أحد الوفود أن من الضروري أن تتوفر الاستدامة في الأنشطة بالبرنامج. وبعض العناصر تتجاوز مجال البرنامج الإنمائي. والملكية من جانب الحكومات جديرة بالكفالة. وطلب المتكلم تقديم المعلومات اللازمة لمعرفة البلدان التي شاركت في البرنامج الإقليمي. وشددت بعض الوفود على ضرورة إبراز صلة محددة مع موضوع القضاء الى الفقر الى جانب عزو دور رئيسي للقضايا المتعلقة بنوع الجنس، وذلك في البرنامج.

٣٧ - وأكد أحد الوفود أن البرنامج الإقليمي يجب أن يكون قائما على أساس توفير النفع. ومن الواجب أن يضطلع بمزيد من تعبئة الموارد.

٣٨ - وعلقت مساعدة مدير البرنامج قائلة إن النظام السابق للنهج المشاريعي قد أدى الى قيام البرنامج الإنمائي بالرد على مجموعة واسعة النطاق من الطلبات المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وسوف يدرج مزيد من التفاصيل بشأن البرامج والمعايير والأهداف في التقرير الذي سيقدم في العام القاد الى المجلس التنفيذي. وهو تقرير سيستند الى عملية استشارية معززة. وسيركز البرنامج على المجالات التي توجد فيها ميزة مقارنة للبرنامج الإنمائي. والمصفوفة الواردة في الوثيقة الإطارية توضيحية في الوقت الراهن. وفي معرض الرد على أحد الأسئلة، أشارت الى أن مرفق شبكة المعارف قد أنشئ لتشجيع الوصول الى شبكة من الفنيين والمتخصصين من ذوي النشاط بالمنطقة. وسوف تراعى أفضل الممارسات ونتائج التقييمات عند وضع برامج جديدة. وقد عقدت اجتماعات مشتركة مع المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن

موضوع حوض نهر النيل. وأكدت أن البرامج قائمة على الطلب، وأن البرنامج الإنمائي قد عمل بالفعل مع الجهات المستفيدة، وكان ذلك في مجالات توجد له فيها ميزة مقارنة. والرسالة الإخبارية للمكتب الإقليمي لأفريقيا متوفرة بالفرنسية.

أطر التعاون القطري لأفريقيا

٣٩ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أنه قد ورد خمسة طلبات خطية تتعلق بالنظر في إطاري التعاون التقني لأريتريا وموريتانيا. وسوف يجري تناول إطار التعاون التقني لأريتريا في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفصل السادس).

٤٠ - وعرضت مساعدة مدير البرنامج الأطر الأولى للتعاون القطري مع المنطقة الأفريقية.

٤١ - ووافق المجلس التنفيذي على الأطر الأول للتعاون التقني مع إثيوبيا (DP/CCF/ETH/1) وناميبيا (DP/CCF/NAM/1) وأوغندا (DP/CCF/UGA/1)، وأحاط علما بتمديد فترة البرنامج القطري السادس مع كينيا (DP/CP/KEN/6/EXETENSION I).

إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا

٤٢ - عرضت مساعدة مدير البرنامج إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا (DP/CCF/MAU/1).

٤٣ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لمواضيع الإطار. وقال إن تقديم الدعم لحسن الإدارة مسألة ذات أولوية، وخاصة فيما يتصل بإدراج المجتمع المدني وتوفير الدعم لعملية إزالة المركزية. وأثيرت مسألة عدم الإشارة بقدر كاف للقضايا المتعلقة بنوع الجنس في الوثيقة. وطولب بتقديم إيضاح بشأن الإشارة الى اتفاقات الصيد مع الاتحاد الأوروبي. وكذلك طولب بعرض مزيد من المعلومات عن كيفية قيام البرنامج الإنمائي بتعزيز كفاءة موريتانيا في مجال التنفيذ الوطني.

٤٤ - وأعرب وفد آخر عن قلقه لأن البرنامج واسع النطاق الى حد كبير، وذلك رغم حسن اختيار مجالات الأولوية. وقد كان من الممكن أن تعزز آثار البرنامج لو أن الأولويات قد تضمنت عددا أقل من القطاعات الفرعية. وطولب بتقديم إيضاح بشأن الصلة بين إطار التعاون التقني وإطار التعاون الإقليمي لأفريقيا. وتساءل أحد الوفود عن كيفية قيام المكتب القطري بحشد التمويل في سياق إطار التعاون الإقليمي. وطولب، بصفة خاصة، بتقديم إيضاح بشأن دور وحدات مقر البرنامج الإنمائي في مجال مساعدة موريتانيا في الوصول الى الأموال أو تعبئتها من أجل المشاريع التجريبية.

٤٥ - وعند تناول الأسئلة التي أثارتها الوفود والإيضاح الذي طلبته، قام الممثل المقيم في موريتانيا بإحاطة المجلس التنفيذي علما بشأن العملية التي أفضت الى وضع إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا. وشدد على الحوار والتشاور اللذين اضطلع بهما مع السلطات الوطنية ومجتمع المانحين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فهؤلاء جميعا قد شاركوا بنشاط في مختلف مراحل إعداد المذكرة الاستشارية. والدعم

الكامل من جانب جميع الشركاء في مجالات الاهتمام الثلاثة قد أدى الى وضع إطار التعاون التقني. وتعليقات لجنة الموافقة المحلية قد أكدت أهمية مجالات الاهتمام بالنسبة للأهداف الوطنية. والوثيقة تستند الى الأولويات المحددة في مذكرة الاستراتيجية القطرية وإنفاذ التنمية البشرية المستدامة من خلال نواتجها المحتملة: الإطار الوطني بشأن التنمية البشرية المستدامة، ومركز المراقبة المعني بالتنمية البشرية المستدامة؛ والتقرير الوطني عن التنمية البشرية المستدامة، والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة.

٤٦ - وبالإشارة الى التعليق بأن موضوع نوع الجنس لم يرد في الوثيقة، ركّز الممثل المقيم على الأنشطة الجارية التي تستهدف المرأة من خلال فريق فرعي تنفيذي معني بتشجيع الرابطات التعاونية للمرأة، مما يكمل أعمال المانحين الآخرين في مجال النهوض بالمرأة. وبغية كفالة مشاركة المرأة في جميع البرامج، اعتبرت قضية نوع الجنس في إطار التعاون القطري بمثابة موضوع شامل جدير بالمراعاة في كافة مجالات الاهتمام الثلاثة. وفيما يخص السؤال المتصل باتفاقات الصيد مع الاتحاد الأوروبي، أوضح أن صناعة الصيد قد لعبت دورا رئيسيا في الاقتصاد الموريتاني في الفترة اللاحقة لفترة التكيف. وأوضح الممثل المقيم أنه سيضطلع باختيار للبرامج الحفازة مع مجالات الاهتمام في برنامج التعاون القطري. وفيما يخص التنفيذ الوطني، شدد على دور الملكية، وكذلك على الدور الذي ستنهض به السلطات الوطنية. وأوضح آلية التنسيق والتنفيذ التي وضعت لدعم أسلوب التنفيذ الوطني. وهذه الآلية تتضمن لجنة توجيهية للبرمجة، ووحدة للتنسيق، وحلقة تدريبية بشأن التنفيذ الوطني، ومراجعة سنوية للحسابات، الى جانب استخدام الوكالات المنفذة لدعم أسلوب التنفيذ.

٤٧ - ولاحظ الممثل المقيم أن البلد لم يكن مهتما الى حد كبير بالتعاون الإقليمي في الماضي. ومع ذلك، فهو يستطيع الآن أن يؤكد أن ثمة تقاربا بين مجالات الاهتمام المختارة في إطار التعاون القطري ومجالات الاهتمام التي وضعت في الإطار الإقليمي. وسوف يلتمس التكامل وإدراج الصلة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمشاريع التجريبية، أكد أن ثمة التجاء الى الأموال التي يديرها مكتب دعم السياسات والبرامج، وخاصة الأموال المتصلة بمبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر، وذلك بشأن البرامج الموضوعة في مجال القضاء على الفقر. وفي معرض الرد على أحد الأسئلة المثارة، ذكر أنه قد أجري تقييم إيجابي لمشروع توفير الطاقة الكهربائية، الذي يموله مرفق البيئة العالمية وتنفذه منظمة غير حكومية، كما اضطلع بمشاورة وثيقة مع الصندوق الفرنسي للتنمية من أجل الاضطلاع بأعمال التمويل والتوسيع المتعلقة بمشروع الطاقة الريحية.

٤٨ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول مع موريتانيا (DP/CCF/MAU/1).

٢ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

إطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٤٩ - عرضت مساعدة مدير البرنامج، هي والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، إطار التعاون الإقليمي الأول لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1).

٥٠ - وتكلم أحد الوفود باسم مجموعة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فذكر أن العملية الاستشارية المؤدية إلى الإطار الإقليمي مع الحكومات والمنظمات الإقليمية كانت بالغة النفع. والمجالات الموضوعية الواردة في الإطار تتفق بشكل كبير مع السياسات الوطنية. وطولب بإيضاح بشأن الإشارة المذكورة في الوثيقة والمتعلقة بأنشطة البلدان في المجال البيئي. وشدد المتكلم على الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة لحماية البيئة، وعلى أنه ينبغي بالتالي إدراج الجهود الوطنية. وكان ثمة تشجيع لمزيد من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطولب بتضمين الفقرة ٣٤ إحالات إلى التعاون دون الإقليمي. ولاحظ أيضا أن قضية الاستدامة لم ترد في الوثيقة. ومن الواجب أن تـُزاد المعارف المتوفرة في المنطقة إلى أقصى حد، إلى جانب تعزيز الإحساس بالملكية من جانبها.

٥١ - وأعرب وفد آخر عن شكره للبرنامج الإنمائي إزاء ما قدمه من معلومات تكميلية. وطالب المتكلم بمعلومات عن أهداف البرنامج الإنمائي في الإطار الإقليمي. والمواضيع الواردة في هذا الإطار تشابه عن كثب المجالات ذات الأولوية لدى البرنامج الإنمائي. ومع هذا، فإنه يمكن تحسين تفسير الأهداف والمقاصد من أجل زيادة القدرة على تقييم الإطار في المستقبل. وطولب بمزيد من المعلومات بشأن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في المنطقة، وأيضا بشأن ما ذكر من أن البرنامج الإنمائي سيقدم مؤشرات تتعلق بالفقر وبالتنمية البشرية. وأكد المتكلم أنه توجد بالفعل معلومات غزيرة عن المؤشرات. وكان من الواجب أن تدرج في الإطار معلومات بشأن تخصيص الموارد.

٥٢ - وشدد متكلم آخر على أن حكومته تنوي الاضطلاع بالتعاون مع عدد كبير من الأنشطة الإقليمية المذكورة المبينة في الوثيقة.

٥٣ - وامتدح متكلمون عديدون الإطار باعتباره يبرز التعاون داخل المنطقة. والاستخدام الفعال لأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جدير بأقصى ترحيب. والتمس أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات بشأن التدخلات التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي داخل البرنامج الإقليمي المتعلق بالتأهب للكوارث الطبيعية وكذلك بشأن إمكانية تطبيق التنفيذ الوطني في البرنامج.

٥٤ - وطلب وفد آخر معلومات بشأن الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي في بعض المجالات البرنامجية من قبيل البيئة والتجارة والاستثمار الدوليين، فغالبية المنظمات لها أنشطة في تلك الميادين. والتـُمس أيضا تقديم توضيح بشأن الإشارة إلى "التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة". ورد مساعد مدير البرنامج على الأسئلة التي أثارها المتكلمون. وذكر أن البرنامج الإنمائي يدرك تماما جهود بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في مجال البيئة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي البرنامج الإقليمي إلى زيادة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تقاسم المعلومات والخبرات. ومن المأمول فيه أن تتمكن جميع البلدان في نهاية الأمر من تعزيز تقاسم المعلومات من خلال تكنولوجيا شبكة الانترنت. وثمة دراسة في الوقت الراهن للروابط القائمة بين المنظمات دون الإقليمية. والاستدامة عامل أساسي وسوف يـُضطلع بكفالتها. والبرنامج الإنمائي قد عمل على نحو وثيق مع الآليات الحكومية الدولية في المنطقة كأداة لضمان الاستدامة. ومن الأمثلة السليمة للبرامج الإقليمية الناجحة، برنامجا نهر ميكونغ ونهر تومن، وهما يتضمنان الاضطلاع بالتعاون

بين العديد من البلدان في كل منهما. والبرنامج الإنمائي لا ينوي تكرار المؤشرات التي استحدثتها جهات أخرى. وأبدى غبطته لأن حكومة اليابان ستزيد تعاونها مع برنامج نهر ميكونغ في إطار التآزر مع البرنامج الإنمائي. وفيما يخص إدارة الكوارث، ذكر أن البلدان هي التي تملك البت بشأن إشراك البرنامج الإنمائي. ولقد تحدد مجال ملائم لعمل البرنامج الإنمائي على صعيد التجارة والاستثمار. والإشارة الواردة في الفقرة ٢٥ تتعلق بزيادة الموارؤ البشرية إلى أقصى حد. وشدد على أهمية دوري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأمم المتحدة في الإطار الإقليمي. والتنفيذ الوطني موضع استخدام واسع النطاق في المنطقة.

٥٥ - ووجه أحد الوفود أسئلة عديدة بشأن إشارات وردت في الإطار، بما فيها إشارة في الفقرة ١٧ إلى رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وبرنامج المبادرات الجديدة المشار إليه في الفقرة ٣٦، واستدامة القضايا العابرة للحدود وصلتها بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب المتكلم عن أمله في تهيئة التزام متجدد بالتعاون الإقليمي ومشاركة نشطة للبرامج في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٥٦ - وذكر أحد الوفود أن إطار التعاون جزء من برنامج أوسع نطاقا للتعاون داخل البلد. وأشار إلى الفقرة ١٧، وشدد على جدوى التعاون فيما بين البلدان، واقترح أن يضطلع بمبادرة مماثلة مع منظمة التعاون الاقتصادي. وأكد أن ثمة أهمية بالنسبة للكثير من بلدان المنطقة للحد من الكوارث الطبيعية وإدارة حالات الكوارث، إلى جانب العمل مع اللاجئين والمشردين بهدف القيام بالتنمية، في المنطقة، حيث تعد مساهمات البرنامج الإنمائي في غاية النفع.

٥٧ - وشدد أحد المتكلمين على دور مشروع تنمية نهر تومن في مجال تنسيق وتخفيض الحواجز الجمركية وتشجيع الاستثمارات. وقال إن حكومته قد أسهمت بمبلغ ١ مليون دولار في هذا المشروع. وأنشأت في وقت لاحق صندوقا استئمانيا بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار من أجل التعاون في المنطقة.

٥٨ - وذكر أحد الممثلين أن إطار التعاون يشكل جهدا سليما رغم أنه يتسم بعمومية الطابع (مثل الصيغة المتعلقة بوضع السياسات). وأعلن أن حكومته ترغب في تلقي الاستعراضات السنوية المشار إليها في الوثيقة، وخاصة الاستعراضات التي تتوسع في توضيح الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية. وطالب أحد المتكلمين بمزيد من المعلومات بشأن الأنشطة المضطلع بها في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالكوارث الطبيعية. وكان ثمة إطراء على البرنامج الإنمائي إزاء تعاونه مع هيئات منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية، بما في ذلك ما عرضه من تقديم المساعدة للمركز الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة، وهو مركز تابع لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي.

٥٩ - وذكر أحد الممثلين أن الإطار كان ينبغي له أن يتضمن مزيدا من تحليل ودمج المعلومات المتعلقة بأسباب الفقر. وكان من الأولى بالوثيقة أن تشير إلى استخدام الموارد على نحو "أمثل"، لا على نحو "كفء". وأوصى بإدراج مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الآسيوي في الإطار. ولاحظ متكلم آخر أن

ثمة مجالات مفيدة للتعاون قد وردت بالتفصيل في الإطار، ولا سيما فيما يتعلق بإدماجه للتجارب الإيجابية التي تراكمت من البرامج السابقة المتصلة بتنمية التعاون على الصعيد دون الإقليمي.

٦٠ - ولاحظ مساعد مدير البرنامج أن الإشارات التي ذكرها أحد الوفود بشأن أسماء منظمات دون إقليمية وردت في الوثيقة تمثل أخطاء طباعية، وسوف يجري تصويبها. والمقصود ببرنامج المبادرات الجديدة هو العمل مع البلدان والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب مساعدتها. والبرنامج الإنمائي يدرك مدى الحساسية السياسية للأنشطة العابرة للحدود، وسوف يكفل ألا يضطلع بأي برنامج إلا بناء على طلب الحكومات ودعوتها وكذلك بالمشاركة معها. والبرنامج الإنمائي سوف يتشاور مع أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي فيما يتصل بأنشطة منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية. ومن شأن مذكرة التفاهم بين منظمة التعاون الاقتصادي والبرنامج الإنمائي أن تتيح تعزيز التعاون. وبيَّن أن إشارة جمهورية كوريا إلى مساهمتها، التي وردت في جدول تعبئة الموارد، سوف تعدل من أجل إدراج آخر مساهمة. وفي معرض الرد على سؤال آخر، ذكر أن المقصود بالبرامج في مجال البيئة الاقتصادية المواتية والسياسة العامة هو دعم السياسات الحكومية الرئيسية. وسوف توزع نسخ من الاستعراضات السنوية. وأبلغ المجلس التنفيذي أن المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ يوفر مساعدة تقنية وأموالا أولية من أجل إعداد تقارير عن التنمية البشرية الوطنية. والمستشارون في مجال الفوارق بين الجنسين سيتيحون زيادة إدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية. وسوف تقدم معلومات كاملة إلى مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي بشأن أنشطة البرنامج الإقليمي.

٦١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1).

أطر التعاون القطري لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٦٢ - وفقا للترتيبات التي وضعتها الأمانة، يُنظر في إطار التعاون القطري الأول مع الهند في الجزء المشترك بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان (انظر الفصل السادس).

إطار التعاون القطري الأول مع بابوا غينيا الجديدة

٦٣ - رحب أحد الوفود بإطار التعاون القطري الأول مع بابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)، وخاصة ما يستند إليه من نهج تعاوني سليم. وأشار الممثل إلى أن حكومة بلده، استراليا، من كبار المانحين للمساعدة الثنائية المقدمة إلى بابوا غينيا الجديدة. وطالب من هذا المنطلق بتوفير إيضاحات بشأن المجالات التالية لبرنامج البرنامج الإنمائي: المستوى المتوخى لموظفي البرنامج الإنمائي، والجهود السابقة المتعلقة بتقاسم التكاليف، وبصفة خاصة، أنشطة البرنامج الإنمائي في بوغانفيل. وفيما يخص هذه الأنشطة، التمس الممثل مزيدا من المعلومات بشأن خطط البرنامج الإنمائي المتصلة بعقد اجتماع لجمع أموال جديدة من أجل تعمير وإصلاح بوغانفيل، حيث يزمع بالفعل تقديم ٢ مليون دولار في إطار التعاون القطري الأول. وطالب بمعلومات بشأن من سيدعون إلى المشاركة في هذا الاجتماع، وأيضا بشأن المانحين الذين سبق لهم أن أعلنوا عن التزامات تمويلية نهائية، ثم لاحظ بعد ذلك أن استراليا ما فتئت تقدم معونة برنامجية إلى بوغانفيل منذ عام ١٩٩١؛ وأن التجربة تفيد بأن الدعم الفعال لعملية سلمية يقتضي تنسيق أي برنامج

تعميري كبير يتعلق ببوغانفيل من خلال السلطات المحلية ذات الصلة وفي إطار التعاون الوثيق معها. ورحب بفرصة تنسيق جهود بلده مع جهود البرنامج الإنمائي والجهات الأخرى في بابوا غينيا الجديدة.

٦٤ - وأطرى ممثل بابوا غينيا الجديدة على الممثل المقيم في بلده إزاء أعماله، وأعلن تأييده للجهد التعاوني الذي يبذله البرنامج الإنمائي في إقامة مركز التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بالبلد. وأعرب عن تقديره أيضا لأعمال البرنامج الإنمائي في ميدان توفير ائتمانات صغيرة من أجل المرأة. وطُلب توضيح بشأن الإشارة في الفقرة ١٤ من الوثيقة DP/CCF/PNG/1 إلى دور البرنامج الإنمائي في تنسيق المعونة ووضع السياسة العامة والتخطيط، حيث أكد الممثل أن هذه المجالات من اختصاص الحكومة وحدها. والبرامج يجب أن توضح مع الحكومة قبل تنفيذها، وخاصة البرامج المضطلع بها في بوغانفيل. ومساعدة البرنامج الإنمائي ينبغي أن تقدم في نطاق توجيهات السياسة العامة والأطر المقبولة لحكومة بابوا غينيا الجديدة بوصفها سلطة الحكم الشرعية. وأعرب الممثل أيضا عن قلقه بشأن الفقرة ٣٩ من الوثيقة المتعلقة بمطالبة الحكومة المتصلة بتعبئة الموارد من أجل الأنشطة في بوغانفيل. وأكد أن أي تمويل لهذا الغرض لا بد وأن يكون عن طريق الحكومة.

٦٥ - وذكر الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن إطار التعاون القطري الأول (DP/CCF/LAO/1) متفق تماما مع خطة التنمية الوطنية ببلده. وثمة أهمية خاصة لمجال الاهتمام المتعلق بالبيئة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ما زالت من أقل البلدان نموا على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي يبلغ ٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٦. والكوارث الطبيعية قد أتت بعواقب دائمة. وبرنامج البرنامج الإنمائي من شأنه أن يساعد في تعزيز قدرة بلده على تخطيط وتنفيذ المشاريع.

٦٦ - وقام أحد الوفود، في سياق الإشارة إلى التقرير المتعلق بالمشاريع كل على حدة فيما يتصل بأفغانستان (DP/1997/7)، بالإعراب عن كامل تأييده للبرنامج الإنمائي إزاء أعماله في هذا البلد. وأعرب عن أمله في أن يكون قد تم بالفعل حل مشاكل التنسيق في أفغانستان.

٦٧ - وقام مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بإبلاغ المجلس التنفيذي، فيما يتصل بإطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة، بأن مستوى التزويد بالموظفين سيكون متفقا مع المستوى المعتمد في استراتيجية الميزانية. وأية وظائف إضافية سوف تتلقى التمويل اللازم من خلال الموارد غير الأساسية لتنفيذ المشاريع. وأكد لممثل بابوا غينيا الجديدة أن البرنامج الإنمائي لا ينفذ المشاريع في البلد إلا بناء على طلب الحكومة.

٦٨ - وذكر الممثل المقيم في بابوا غينيا الجديدة، عند الرد على سؤال سبق توجيهه، أن مبلغ الـ ٦ مليون دولار من تقاسم التكاليف الحكومية يمثل هبوطا ضئيلا بالقياس إلى السنوات الثلاث الماضية، وأنه لا يتوقع له أن يُزاد. وأعرب عن تقديره لما توفره حكومة استراليا من دعم سخي في تقاسم التكاليف ببابوا غينيا الجديدة. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي قد تقيد بالعمل في إطار السياسة العامة للحكومة فيما يتصل ببوغانفيل. ولن ينعقد مؤتمر ما بشأن بوغانفيل إلا إذا أصبحت الأحوال السائدة هناك تسمح ببدء الإصلاح

والتعمير. والدعم من المانحين لم يُطلب بعد. وثمة مانح واحد قد أعرب عن تأييده لهذا المؤتمر، كما قام آخران ببيان ذلك على نحو غير رسمي.

٦٩ - وذكر مساعد مدير البرنامج أن البرنامج الإنمائي قد اتبع توصيات اجتماع اشغاباد اتباعا دقيقا فيما يخص تنسيق المساعدة في أفغانستان. والإدارة تزمع تعيين ممثل مقيم جديد في أفغانستان، ومن المأمول فيه أن يتحسن التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٠ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأول مع بوتان (DP/CCF/BHU/1)، ومع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/CCF/LAO/1)، ومع بابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)، وأحاط علما بالتقرير المتعلق بالمشاريع كل على حدة فيما يتصل بأفغانستان (DP/1997/7).

إطار التعاون القطري الأول مع منغوليا (DP/CCF/MON/1)

٧١ - أعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامج ولما جاء في وثيقة إطار التعاون القطري الأول (DP/CCF/MON/1) فهي تحدد المشاكل والعقبات بطريقة صريحة دقيقة. وقد حسن اختيار مجالات التركيز، كما أن إعطاء الأولوية لتنسيق التنمية جدير بالترحيب.

٧٢ - وساند وفد آخر مشاركة البرنامج الإنمائي في منغوليا مشاركة نشطة. وطولب بتقديم إيضاح بشأن أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تشجيع الإدارة المحلية في ضوء تفرق السكان في منغوليا، وأيضا بشأن استدامة تدخلات تخفيف حدة الفقر عن طريق استخدام المتخصصين من متطوعي الأمم المتحدة. وأعلن أن حكومته ستتعاون مع البرنامج الإنمائي في منغوليا من خلال التمويل المتعدد الأطراف والثنائي وكذلك من خلال صندوق للتعاون في مجال التنمية البشرية.

٧٣ - وقام الممثل المقيم لمنغوليا بتوضيح عناصر إطار التعاون القطري الأول. وأكد ما يضطلع به البرنامج الإنمائي من دور هام في تنمية الإدارة وتنسيق المعونة. ولاحظ ما حدث مؤخرا من بدء ظهور الفقر في منغوليا، مما أصبح بمثابة قضية اجتماعية كبيرة في التسعينات. وقال إن حكومته تأمل في تخفيض مستويات الفقر، التي ارتفعت إلى ٣٦ في المائة في السنوات الأخيرة، كيما تصل إلى ١٠ في المائة. والأولويات الرئيسية لخطة العمل الوطنية المتصلة بالفقر تتمثل في تشجيع النمو والعمالة، وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي، والتركيز على القضية المتصلة بنوع الجنس، وزيادة المشاركة الشعبية.

٧٤ - ولاحظ الممثل المقيم السابق في منغوليا أن تعزيز الحكومات المحلية ليس بالأمر السهل. وهذا قد اضطلع به في سياق النهج البرنامجي داخل نطاق برنامج التنمية الإدارية. وبرنامج القضاء على الفقر يستهدف تهيئة فرص للعمالة على الصعيد المحلي، ولقد وضع هذا البرنامج بحيث يكون مستداما. وأعمال التنسيق تتلقى العون في منغوليا من جانب المنظمات الضئيلة نسبيا الممثلة هناك. والبرنامج الإنمائي يحاول أن يعمل كمركز للخدمات بالنسبة لكافة المانحين في منغوليا. وبعض الوكالات قد أسهمت في تكاليف المكتب المحلي بسبب التنسيق الناجح. وهدف تعبئة الموارد قد يكون بالغ الطموح، ولكن يلاحظ عند النظر

إلى دورة البرمجة الخامسة أن البرنامج المحدد بـ ٣ ملايين دولار قد أدى في نهاية المطاف إلى برنامج يبلغ ٦٠ مليون دولار. والبرنامج الإقليمي قد أفاد منغوليا عن طريق مشاركة المسؤولين الحكوميين في المحافل الإقليمية.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول مع منغوليا (DP/CCF/MON/1).

٣ - أوروبا ورابطة الدول المستقلة

إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٧٦ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1).

٧٧ - وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للإطار الإقليمي. والإطار يرتبط على نحو وثيق بالبرامج والأهداف الوطنية ولقد أعد في تعاون وطيد مع البلدان بالمنطقة. ومن السمات الإيجابية للإطار، استخدام التنفيذ الوطني والأساليب الابتكارية للتعاون. ومن شأن التمويل في إطار البرنامج الإقليمي أن يساند ويكمل التمويل المتعلق بالأنشطة الوطنية المعتمدة في أطر التعاون القطري. ولفت أحد المتكلمين الانتباه إلى أن أعمال البرنامج الإنمائي في المنطقة تُتمم جهود المانحين الآخرين.

٧٨ - وقام المتكلمون بتسليط الضوء على أعمال البرنامج الإنمائي في مجال تشجيع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال توفير المساعدة من أجل تعزيز قطاع الخدمات المالية، وتطوير المؤسسات الديمقراطية، ووضع تقارير عن التنمية البشرية الوطنية، والاضطلاع بالأنشطة الوارد وصفها في الفقرة ٣٠ من الوثيقة DP/RCF/REC/1 المتعلقة بسبل العيش المستدامة. وكان ثمة تأييد لعملية إدماج موضوع نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، وللتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأشار متكلمون عديدون إلى إدخال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه سمة إيجابية للإطار. والمشروع الإقليمي الجامع المسمى "أغورا" (AGORA)، يحقق المرونة ويوفر وسيلة لتزويد الاحتياجات الاضافية بما يلزمها من تمويل. وكان هذا المشروع مفيدا بصفة خاصة، فالبرنامج الإقليمي يتسم بالمحدودية في الموارد. وذكر أحد المتكلمين أن الاطار لا يتضمن إشارات إلى التنسيق والتعاون مع المانحين الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. والتُمست معلومات أيضا بشأن المخصصات من الموارد، والتقييم، إلى جانب تقديم تفسير للهدف البالغ ١١ مليون دولار في مجال التمويل غير الأساسي. وأشار أحد الوفود إلى ارتفاع القدرة الاستيعابية المتعلقة بالتمويل، وشدد على جدوى رؤوس الأموال الأولية في اجتذاب مزيد من التمويل.

٧٩ - وطلب أحد المتكلمين معلومات خطية بشأن تجربة المكاتب المتكاملة داخل المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. والتمس متكلم آخر تقديم توضيح بشأن دور البرنامج الإنمائي في مساعدة البلدان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨٠ - وأشار أحد المتكلمين إلى المبادرة التي يضطلع بها المكتب الإقليمي من أجل إنشاء مكتب للدعم الإقليمي في براتسلافا. ودعم البرنامج الإنمائي كان ذا جدوى في تمهيد الطريق أمام بلدان المنطقة التي تعد "بلدانا مانحة ناشئة". والبرنامج الإنمائي قد ساعد أيضا البلدان التي لا توجد بها مكاتب له، والتي تضطلع بالتمويل الذاتي عن طريق المساهمة الحكومية في آلية تكاليف المكاتب المحلية. وذكر أحد الوفود أنه قد شارك في برامج للبرنامج الإنمائي من خلال وحدة وطنية يعمل بها موظف فني واحد.

٨١ - وشددت بعض الوفود على ضرورة موازنة التدخلات الاقتصادية بتدخلات اجتماعية في المنطقة، وذلك بأساليب تتضمن توفير الدعم للمجتمع المدني وجماعات الدعوة.

٨٢ - وأكدت وفود عديدة ضرورة تساوي المعاملات والظروف في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة مع المعاملات والظروف في المكاتب الإقليمية الأخرى للبرنامج الإنمائي، بما فيها رتب وأعداد الوظائف في المكاتب القطرية. وفي هذا السياق، أثيرت قضية التنسيق بين الموارد البرنامجية الأساسية المخصصة وعدد الموظفين الأساسيين بالمكاتب القطرية. وطلبت وفود عديدة إلى الأمانة أن تقدم ورقة من ورقات غرفة الاجتماع في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ تتضمن بيانات احصائية تحليلية في هذا الشأن بالنسبة لكل مكتب قطري ولكل وحدة من وحدات المقر. وطالب أحد الوفود بتوزيع المخطط التنظيمي للبرنامج الإنمائي في الدورة السنوية، فهو من شأنه أن يبين نتائج عملية التغير الإداري وآثارها، بالنسبة لكل وحدة على حدة، بما في ذلك مستوى التزويد بالموظفين.

٨٣ - وذكر مساعد مدير البرنامج أنه يأسف لعدم تمكنه من الرد على كافة الأسئلة التي سوف تقدم، فهو مضطر إلى مبارحة نيويورك في هذا المساء. ومن منطلق الاستجابة للنقاط المثارة، قال إن بيانه الخطي يتضمن جدولا لتخصيص الموارد حسب الموضوع البرنامجي. والتنسيق مع المانحين قد اضطلع به، في سياق كل مشروع، من خلال اجتماعات ثلاثية. والتقييم قد أدمج في الإطار وهو مشار إليه في البيان الخطي. والتمويل غير الأساسي للبرنامج الإقليمي كان متواضعا، شأنه شأن التمويل من الموارد الأساسية. ومن المأمول فيه أن تعبأ موارد غير أساسية على الصعيد القطري. ومجال اهتمام الإطار الإقليمي منصب على القضاء على الفقر، والإدارة، وسبل العيش المستدامة. وقد عرف المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بأنه مكتب المنطقة التي لها أكبر الأثر في برنامجها الإقليمي، فيما يتصل على سبيل المثال بالمجال المتعلق بنوع الجنس. وتجربة البرنامج الإنمائي مع المكاتب المتكاملة كانت تجربة مفيدة، فهي قد بينت أن المفهوم كان ذا نفع وإن كان لم يأت بنتيجة على الصعيد العملي. وقد عُرف، على سبيل المثال، أن منسق الأمم المتحدة المقيم لا يستطيع الاضطلاع ببعض الأنشطة، فهو لا يملك التفويض اللازم لاعتماد التمويـــــل، في حين أن ممثل البرنامج الإنمائي الذي يعمل نائبا لممثل الأمم المتحدة يمكنه أن يقوم بذلك، ما دام الأمر يتعلق على الأقل بموارد البرنامج الإنمائي المخصصة. ومن المأمول فيه أن يصبح من الممكن أن تنقل الموارد من البرنامج العالمي إلى البرنامج الإقليمي.

٨٤ - وأشار أحد الوفود إلى أن البرنامج ينبغي أن يتضمن أيضا الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكانت لديه تعليقات محددة بشأن المشروع الإقليمي "إدارة

الموارد الخارجية". وعملية التنفيذ بحاجة إلى التحسين، مع الاستجابة على نحو سريع لنتائج بعثات تقييم الاحتياجات وتوضيح الترتيبات المالية. وينبغي مناقشة التغيرات غير المتوقعة التي تترتب على القرارات المتخذة بمقر البرنامج الإنمائي، وذلك مع المانحين الرئيسيين.

٨٥ - ورد مساعد مدير البرنامج بتقديم لمحة عامة عن منجزات المشروع وعن المناقشات التي أجراها مع المسؤولين بالقنصلية النمساوية. وصرح بأن المشاكل قد ترتبت على التقييمات المتباينة لنتائج المشروع، التي لم تنقل على نحو ملائم إلى كبار المدراء بمختلف المنظمات حتي يتخذوا تدابير تصحيحية. وأبدى غبطته وهو يبلغهم بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع السلطات النمساوية بشأن إجراءات المتابعة الخاصة بمستقبل هذا المشروع.

٨٦ - وأكد أحد الوفود أن هناك حاجة إلى زيادة الموظفين في المكاتب القطرية بمنطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وفي سياق الإعراب عن تأييد خاص لمشروع "أغورا" (AGORA) شكر المتكلم المكتب الإقليمي إزاء ما قدمه من مساعدة في مجال إعداد مؤتمر بشأن التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ببيلاروس بالتعاون مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع حكومتي النمسا والدانمرك. والنتائج ذات الصلة ستتيح تعزيز النظم الداخلية والتكامل في أوروبا، إلى جانب دعم جهود التنمية المستدامة، كما أنها ستكون بمثابة مدخلات للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة باستعراض جدول أعمال القرن ٢١.

٨٧ - وامتدح أحد المتكلمين قدرة المكتب الإقليمي على الاضطلاع بهذا الحجم من الأعمال في إطار حد أدنى من الموارد، وقال إن وفده كان يرجو من البرنامج الإنمائي أن يتبع هذه السياسة في المستقبل. وبين أن وفده يؤيد ترتيبات التوظيف الحالية في المكتب الإقليمي، حيث قد يكون عامل صغر العدد هو العامل الحاسم بالفعل في مجال المساهمة في نجاح المكتب. وطلب معلومات عن أولويات البرنامج، فهي مفرطة الطموح. وأثيرت أسئلة بشأن استخدام المنظمات غير الحكومية في المنطقة، وبشأن ما اذا كان مشروع مجموعة البلدان السبعة في موسكو سوف يستخدم كمرجع فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد الخارجية في رابطة الدول المستقلة. وفيما يخص البيئة، يوجد اختلاف بين المبلغ المخصص ووصف المشاريع. وطالب المتكلم أيضا بمعلومات عن الصلة بين مواضيع "تقرير التنمية البشرية" وتقارير التنمية البشرية الوطنية.

٨٨ - وذكر متكلم آخر أن الاتصال بالشبكات، الذي يقترحه المكتب الإقليمي، هو طريق المستقبل، وبأن المشاريع الوطنية التي تتقاسم الأنشطة الوطنية سوف تتزايد. ولاحظ أحد الوفود أن بعض الأنشطة قد أوقفت لأنها تدخل في ولاية مؤسسات أخرى.

٨٩ - ورحبت نائبة مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة بالاقتراحات المتعلقة بتحسين إطار التعاون الإقليمي. وأعربت عن أملها في تحقيق زيادة صغيرة في الموارد المخصصة من أجل البرنامج الإقليمي. والنوعية والتدريب موضع تركيز من خلال بناء القدرات. وفي الوقت الذي يمكن أن تفسر فيه

الأنشطة الكثيرة، التي وردت في إطار الديمقراطية والإدارة والمشاركة المشاريعية، بأنها أنشطة متفرقة، فإنه ينبغي أن يكون من المعروف أن جميع هذه الأنشطة تتضمن الاستجابة لاحتياجات وأولويات قطرية محددة، وأنه لن يضطلع بها كافة في جميع البلدان بنفس الدرجة أو بذات المستوى. وثمة شواغل كثيرة ستجرى معالجتها من خلال أنشطة الدعوة، حيث أن "الدعوة" من السمات الأساسية للمشروع. وشددت على الترابط والتعاون مع أعمال مجموعة البلدان السبعة في الاتحاد الروسي، وذلك فيما بين المشروع وقاعدة البيانات التي تساندها المجموعة. والعنصر البيئي بحاجة إلى مزيد من العمل، وخاصة في مجال تعريف المشاريع، الذي يمكن أن يتضمن عناصر تتعلق بالوفاء بالمعايير البيئية الأوروبية، وإزالة الأحراج، وكفاءة الطاقة، والتثقيف البيئي. ولا توجد إشارة واضحة إلى شركاء آخرين باستثناء مرفق البيئة العالمية وبناء القدرات للقرن ٢١. والمكتب يشترك في إصدار "تقرير البيئة البشرية" من خلال مشاركة المدير في "مجموعة القراء". والدعم ذو الأساس الوطني للبرنامج الإقليمي يسهم في استدامة البرنامج. ومن شأن المشاريع الإقليمية أن توفر تمويلا تكميليا للمشاريع الوطنية. والمكتب الإقليمي مستعد للتعاون مع المناطق الأخرى باستخدام اسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. والبرنامج الإنمائي يستهدف بصفة عامة تخصيص ٢٠ في المائة لموضوع نوع الجنس في البرمجة، ومن الواجب أن ينظر إلى هذه النسبة بوصفها معيارا أدنى.

٩٠ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٩٩٧-١٩٩٩) (DP/RCF/REC/1).

أطر التعاون القطري لأوروبا ورابطة الدول المستقلة

٩١ - أشار أحد الوفود إلى التغذية المرتدة الإيجابية التي وفرتها حكومته بشأن البرنامج الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في لاتفيا. وهو برنامج يتسم بحسن الاستهداف والمعقولية وإن كانت موارده محدودة. ومما يجدر بالتنويه التدخلات في مجال حقوق الإنسان، ورعاية برنامج للتدريب اللغوي، ودعم الجهاز القضائي، إلى جانب توفير المساعدة في استحداث استراتيجية لتخفيف حدة الفقر. وأوضح أن حكومته تطري على أداء الممثل المقيم في لاتفيا.

٩٢ - وشدد وفد آخر على ضرورة كفالة الاضطلاع باتصالات متعمقة مع أمانة اللجنة الأوروبية بشأن مساندة البرنامج الإنمائي للبلدان التي تريد الالتحاق بالاتحاد الأوروبي. وطولب بتقديم توضيح بشأن أهداف تعبئة الموارد المتعلقة بلاتفيا، وهي أهداف تبدو مرتفعة وقد تشغل الكثير من وقت الممثل المقيم.

٩٣ - وطالب أحد المتكلمين البرنامج الإنمائي بأن يتأكد من أن الخبراء الاستشاريين المستخدمين في الاضطلاع بالمشاريع يتسمون بالحيدة وعدم الانحياز في عملهم.

٩٤ - وأعرب ممثل لاتفيا عن تقديره لما قُدم من تعليقات إيجابية. ولاحظ أن التمويل يتعلق بالبرامج الجارية في بعض الحالات، بما في ذلك برنامج التدريب اللغوي الممول من الاتحاد الأوروبي. والموارد البشرية محدودة وأعمال الممثل المقيم تحظى بتقدير كبير.

٩٥ - وأعرب ممثل أوزبكستان عن تقديره لما اضطلع به المكتب الإقليمي ومديره من أعمال، ولا سيما في ضوء محدودية الموظفين وكثرة الطلبات. وأبدى تأييده للاقتراحات التي قدمتها سائر الوفود أثناء مناقشة استراتيجية الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ومكتب البرنامج الإنمائي في أوزبكستان مثال طيب للمكتب المتكامل. وسلط الضوء على أنشطة برنامج دون إقليمي بشأن مكافحة المخدرات، إلى جانب أنشطة مضطلع بها في نطاق البرنامج الإقليمي، وهذه الأنشطة ستفيد أوزبكستان.

٩٦ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن مسألتي التزويد بالموظفين ورتبة مدير المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة سوف تتعرضان للمناقشة في سياق استراتيجية الميزانية ومشروع التغير الإداري.

٩٧ - وصرح ممثل كرواتيا بأن البرنامج القائم في هذا البلد يستهدف المجالات ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحا، بما في ذلك دعم الاصلاحات وإدارة المعونة الخارجية. ومكتب الاتصال في كرواتيا يؤدي عملا طيبا في نطاق الموارد المحدودة المتوفرة.

٩٨ - وقال أحد الوفود، باسم وفد آخر كذلك، إن المسؤول عن البت بشأن تزيد المكتب الإقليمي بالموظفين هو مدير البرنامج، وليس المكتب التنفيذي.

٩٩ - ووافق الرئيس على هذا الرأي.

١٠٠ - وأشار ممثل بولندا إلى التسليم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في إطار التعاون القطري مع بولندا. ومن شأن هذا الإطار أن يساعد على مواجهة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة في بولندا، إلى جانب تيسير انضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي.

١٠١ - وشكرت نائبة مدير المكتب الإقليمي المجلس التنفيذي على ملاحظاته الإيجابية. وذكرت أنه قد ورد بالفعل نصف الموارد غير الأساسية المستهدفة من أجل برنامج لاتفيا.

١٠٢ - وقدم ممثل رومانيا شكره للمجلس التنفيذي لموافقته على إطار التعاون القطري مع رومانيا. وأشار إلى استمرار الحاجة إلى دعم التمويل الخارجي لبرامج الإصلاح الاقتصادي والحماية الاجتماعية المضطلع بها من قبل حكومته في الوقت الحالي من مرحلة الانتقال. ورومانيا تستعد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإطار التعاون القطري يرمي إلى الوفاء بالأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية، مع متابعة النهج البرنامجي حسب مجالات الاهتمام وأساليب التنفيذ الوطني. ومن شأن الحوار والمشاركة المعززين في مجال وضع إطار التعاون القطري أن يؤديا إلى مزيد من الوضوح لأنشطة البرنامج الإنمائي في رومانيا. ولاحظ الممثل أن رومانيا ستستضيف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة المستعادة، وهو مؤتمر قط طـُلب دعم البرنامج الإنمائي من أجله. وتعبئة الموارد، وخاصة عن طريق تقاسم التكاليف، ستكون لها الأولوية في فترة البرمجة الحالية. وشكر عددا من الحكومات على مساهماتها في مشاريع برومانيا. وكان

ثمة إعراب عن القلق بشأن ذلك العدد الكبير من المسؤوليات التي يضطلع بها المنسق المقيم في رومانيا وسائر مكاتب المكتب الإقليمي، في ضوء محدودية الموظفين والموارد.

١٠٣ - وأعرب ممثل لاتفيا عن تقدير حكومته للموافقة على إطار التعاون القطري مع لاتفيا. وقدم شكره أيضا للاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال الأوروبي إزاء دعمها. وطلب توضيح بشأن رصد "موارد أخرى".

١٠٤ - ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الأولى مع كرواتيا (DP/CCF/CRO/1)، ورومانيا (DP/CCF/ROM/1)، وأوزبكستان (DP/CCF/UZB/1)، ولاتفيا (DP/CCF/LAT/1)، وبولندا (DP/CCF/POL/1).

٤ - أطر التعاون القطري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٥ - وافق المجلس التنفيذي على إطاري التعاون القطري الأولين لكولومبيا (DP/CCF/COL/1)، وبنما (DP/CCF/PAN/1) على أساس عدم الاعتراض. وأحاط المجلس علما بتمديد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION I).

١٠٦ - وشكر نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجلس التنفيذي على ثقته في البرامج.

٥ - الإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٠٧ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DC/CF/TCDC/1).

١٠٨ - وأخذت وفود كثيرة الكلمة لتعرب عن تأييدها للإطار ولاستراتيجيته ومجالاته المواضيعية المقترحة وكذلك للعمل الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠٩ - وأكد الممثل الدائم لتنزانيا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن الالتزام بهذا التعاون وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مفهوم رئيسي وبُعد استراتيجي في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري العشرين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، وأوضح أن التقرير عن "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" يكفل أن يكون هذا التعاون أداة دينامية للتعاون الدولي. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعرب عن دعم قوي للإطار، وأنه لا ينبغي إضعاف ولاية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ويتعين تزويد هذه الوحدة بالموارد الكافية.

١١٠ - وأشار أحد الوفود، نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى العمل البارز الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي تشجيعا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإلى مرونته في اعتماد التقرير عن "الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية" عند الحاجة. وأخذ عدة أعضاء من هذه

المجموعة الكلمة بشكل فردي، فأعربوا عن تأييدهم لأهداف الإطار. وذكروا أنه يمكن زيادة تعزيز التدخلات المتصلة بهذا التعاون في البرنامج الإنمائي. وينبغي الإبقاء على الوحدة الخاصة كوحدة تنفيذية مستقلة لتشجيع التعاون الإقليمي والأقاليمي. ونوه أحد الوفود بدور الوحدة كمركز تنسيق لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في عام ١٩٩٤. وبالإمكان التشجيع على إقامة صلات أوثق بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١١١ - ولاحظ وفد آخر، نيابة عن المجموعة الأفريقية، أن الإطار وضع مجالات تركيز تتجاوز مجالات تركيز دورة البرمجة الخامسة، مثلما أوصى بذلك التقرير المتعلق بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن إدراج الحلول المقترحة والفوائد أمر جدير بالترحيب. والتدخلات الوارد وصفها في الإطار الجديد، ولا سيما في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي، كفيلة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم الاعتراف بالرؤية الدينامية لإطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والمالية والاستثمار، المعقود في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١١٢ - وذكر عدة متكلمين أنه كان يستحسن أن يتضمن الإطار مزيدا من التحليل لأثر الأنشطة الماضية، بما في ذلك الدروس المستفادة. فبالرغم من أن الوثيقة تشير إلى بعض الأنشطة المضطلع بها في الماضي، فإن كيفية تقييم نتائج تلك الأعمال أو تحديدها كميا غير واضحة. ومن الضروري إيضاح مزيد من المعلومات بشأن الصلة بين أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبين الأعمال الأخرى التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي. وكمتابعة للتقييم الذي أجري في عام ١٩٩٥ لاستخدام موارد البرامج الخاصة لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ذكر أنه من المفيد دراسة أثر عمل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث صلته بالمنظمات الأخرى، والتوزيع الإقليمي، والمستفيدين من أنشطتها في نهاية الأمر. وباستطاعة البرنامج الإنمائي أيضا أن يشرع في إجراء تقييم لأنشطته الخاصة بغية تحديد الطريقة التي يمكنه بها تشجيع زيادة تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على برامجه.

١١٣ - ولاحظ أحد الوفود أنه يمكن إيراد تفاصيل طرائق تحقيق الأهداف الوارد وصفها في الإطار، بما في ذلك إيراد إشارات إلى إنشاء آليات دائمة وعملية لتشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن تعزيز الصلة مع مراكز التنسيق في بلدان البرنامج من خلال شبكة للتنفيذ. وأكد المتكلم الحاجة إلى أن يظل الشركاء الوطنيون القوة الدافعة في أنشطة هذا التعاون. وينبغي إشراك السلطات الوطنية في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالموافقة على البرامج والمشاريع.

١١٤ - وشجع متكلم آخر الجهات المانحة التقليدية على الإسهام في الصندوق الاستئماني للتعاوني فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشأته الجمعية العامة في القرار ١١٩/٥٠، وذلك بصورة خاصة كوسيلة لتشجيع التبرعات من الجهات المانحة الجديدة. وكإسهام في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، طُلب إلى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تصوغ استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل أفريقيا. وأكد الوفد أهمية تهيئة بيئة مساعدة للتنمية الأفريقية. واقترح المتكلم أن تدرج في مقترحات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالتغيير الإداري وحدة تنسيق تكفل التسيير المرن لبرامج ومشاريع

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي أن يـُزود المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ بمعلومات عن مخرجات برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في البرنامج الإنمائي، استنادا إلى الإطار الاستراتيجي الجديد.

١١٥ - وشدد أحد الوفود، بتأييد من وفد آخر، على ضرورة أن تولد لبلدان البرنامج أفكارا لغرض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. واعتبر المتكلم أيضا أن هذا التعاون وسيلة لتحقيق أهداف تتجاوز نطاق وحدة واحدة. ونوه وفد آخر بالتجربة الإيجابية في مجال هذا التعاون بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبين بلدان أمريكا اللاتينية. وطـُلب إيضاح عن دور اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمبادرات التي سيضطلع بها ضمن الإطار المقترح. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات حول إدراج العلوم والتكنولوجيا وبناء القدرات في الإطار.

١١٦ - وأشاد ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي بالجهود الناجحة المبذولة مؤخرا في مجال التعاون بين المنظمة والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١١٧ - وأعلم مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن الدروس المستفادة قد أدرجت بطريقة أشمل في النص الكامل لوثيقة إطار التعاون الخاص بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أتيحت للمجلس التنفيذي. وذكر أن استعراض منتصف المدة للإطار يمكن أن يركز على أثر أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولاحظ أن معظم مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد نفذها في الماضي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ولكن في المستقبل سيجري التشديد بصورة متزايدة على التنفيذ الوطني. وإجابة على الأسئلة الأخرى التي أثيرت، نوه بما تقدمه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من دعم للتعاون الثلاثي، وكذلك للنقل الأفقي للتكنولوجيا، وما تعهدت به من دعم لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وأعرب عن تقديره لتبرع حكومة اليابان بمبلغ ٢ مليون دولار لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضاف أن الوحدة الخاصة عملت بالتعاون الوثيق مع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة لتشجيع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ولا سيما في مجال الحكم. وستتواصل أيضا المساعدة المقدمة لأصحاب المشاريع الشبان. ولاحظ أن الوحدة الخاصة تعمل بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة. وذكر أن العلوم والتكنولوجيا يشكلان بالفعل مجالين ذوي أولوية في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتتعاون الوحدة الخاصة مع القطاع الخاص، ولا سيما في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية. والوحدة هي القسم الوحيد من البرنامج الإنمائي الخاضع لاستعراض خاص، تقوم به اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي هيئة حكومية دولية تجتمع كل سنتين.

١١٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالإطار التعاوني الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1).

٦ - شكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة

١١٩ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج ورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بشكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة (DP/1997/CRP.7).

١٢٠ - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن طبيعة الاستعراض، وعما إذا كان سيشمل إسهامات خارجية وسأل عن العناصر التي ستتم تغطيتها. وطُلب إيضاح عن الإشارة إلى رصد تحقيق الأهداف المشتركة وعن البلدان المختارة للاستعراض، المشار إليها في ورقة غرفة الاجتماع.

١٢١ - وأشار وفد آخر إلى قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ والطلب المتعلق بتقييمات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩. وسأل المتكلم عما إذا كانت قد أجريت اتصالات مع الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع وطلب مزيدا من المعلومات عن كيفية تقسيم البرنامج الإنمائي لعمله المتصل بالتقييم في ضوء طلب الجمعية العامة.

١٢٢ - وأعلم مساعد مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن مجموعة تتكون من خبراء استشاريين خارجيين وموظفين داخليين ستجري التقييم، على صعيد المقر وعلى الصعيد القطري. وسيغطي التقييم الأهداف الأولية التي استرشد بها التشريع الذي اعتمده المجلس التنفيذي، ونوعية البرمجة وأثرها وتركيزها في ظل الترتيبات الجديدة، وتعزيز نظام المنسقين المقيمين، والبلدان المارة بظروف استثنائية، وما تم إنجازه فيما يتعلق بالأهداف التي تحددت. وسيجري استعراض الموارد الإدارية. ولاحظ أن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي واحدة من أربع مجموعات قطاعية أنشأها الأمين العام، ستستعرض المسائل المتصلة بمتابعة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

١٢٣ - ونوه الرئيس باهتمام المجلس التنفيذي بمتابعة عمل اللجان التنفيذية التي أنشأها الأمين العام.

١٢٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المتصلة بشكل وتوقيت استعراض دورة البرمجة الجديدة (DP/1997/CRP.7) والتدابير المتخذة بشأن تنفيذ المقرر ٢٣/٩٥ ووافق على أن يبقى المقرر نافذ المفعول إلى حين إتمام الاستعراض في عام ١٩٩٨.

١٢٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي، في أعقاب مناقشته للبرامج الإقليمية:

٩/٩٧ - مبادئ توجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي ورقة استراتيجية تنفيذ لكل برنامج تعاون إقليمي على حدة لينظر فيها ويوافق عليها في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٨؛ وينبغي أن تشمل ورقات استراتيجية التنفيذ العناصر التالية:

(أ) نتائج التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "البرامج العالمية والأقاليمية والإقليمية: تقييم الأثر" (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)؛

(ب) تقييم أكثر تفصيلا للدروس المستفادة من برامج التعاون الإقليمي السابقة وإدماجها في وضع وتنفيذ البرامج المقبلة؛

(ج) مجموعة صغيرة من الأولويات والمواضيع المختلفة ضمن نهج قائم على البرامج، يركز على المجالات التي تستلزم تعاونا إقليميا؛

(د) تحديد الدور والميزة النسبية لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المبادرات المتعلقة بالتعاون الإقليمي وتعاونه مع الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية؛

(هـ) روابط واضحة بين المجالات المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج العالمية وبين المجالات والأنشطة المواضيعية في البرامج الإقليمية والبرامج ذات الأولوية على الصعيد القطري؛

(و) توضيح الاستراتيجية من خلال تقنيات الإدارة البرنامجية القائمة على الأهداف، مثل تقنية الإطار المنطقي؛

(ز) عرض واضح للنتائج المتوقعة، بما في ذلك تحديد المجموعات والمستفيدين المستهدفين؛

(ح) الربط الواضح بين الأهداف البرنامجية وموارد الميزانية المخصصة للتنفيذ؛

(ط) تقدير لتوزيع الموارد فيما بين المجالات المواضيعية والمؤسسات؛

٢ - يطلب أيضا أن تشمل كل ورقة استراتيجية تنفيذ استراتيجية للرصد والتقييم، بما في ذلك مؤشرات وعلامات مرجعية عملية للأداء، مما يمكن المجلس التنفيذي من تقييم أثر برامج التعاون الإقليمي؛

٣ - يؤكد على ضرورة استخدام لغة واضحة ووجيزة في عرض ورقات استراتيجية التنفيذ الإقليمية؛

٤ - يؤكد أيضا على الحاجة إلى الملكية الإقليمية للبرامج الإقليمية وعلى أهمية تعزيز القدرة على التنفيذ الإقليمي من جانب المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية؛

٥ - يؤكد كذلك على ضرورة ضمان الاستمرارية في تنفيذ المبادرات المواضيعية التي تشملها برامج التعاون الإقليمي؛

٦ - يطلب من مدير البرنامج أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨ جدولا زمنيا لاستعراض منتصف المدة لجميع البرامج الإقليمية وأن يدرج في ورقة استراتيجية التنفيذ لكل منطقة مقترحا بشأن منهجية استعراض منتصف المدة؛

٧ - يطلب أيضا من مدير البرنامج أن يقوم، استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال تنفيذ هذا المقرر، بصياغة مبادئ توجيهية استراتيجية لوضع البرامج الإقليمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، تنطبق على جميع المناطق.

باء - التنفيذ الوطني

١٢٦ - عرض مدير البرنامج المعاون ورقة غرفة الاجتماع عن التنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8). وأكد أن هناك استخداما متزايدا لهذه الطريقة، مستشهدا بالأرقام الأولية لعام ١٩٩٦، التي تشير إلى أن التنفيذ الوطني يمثل ٧٩ في المائة من ميزانيات المشاريع والبرامج. وأضاف أن هذه الطريقة قد عززت الملكية وزادت من الاعتماد على النفس وأسهمت في بناء القدرات والاستدامة. وأن هناك بعض المشاكل التي تحتاج الى معالجة. فقد برزت مسائل من خلال التجربة القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجرى تحليلها في تقييم التنفيذ الوطني لعام ١٩٩٥، وكذلك من جانب مجلس مراجعي الحسابات. وكانت إحدى هذه المسائل الحاجة الى إطار مفاهيمي جديد للتنفيذ الوطني، يستند الى استعراض لمفاهيم التنفيذ والإنجاز والدعم. والثانية، أنه يجب تحسين تقييم القدرات الوطنية، عن طريق الاشارة الى الاحتياجات والممارسات الدنيا التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتجميعها. أما المسألة الثالثة، فهي الدعم المقدم للتنفيذ الوطني، ويلزم دراسة دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيه من حيث الترتيبات والتمويل. وثمة مسألة رابعة، وهي استخدام معايير مراجعة الحسابات والمساءلة في التنفيذ الوطني. وسينظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في استشرافه للمستقبل، في المسائل التالية: الحاجة إلى تقديم خدمات الى الحكومات؛ الحاجة إلى تولي المنظمات غير الحكومية، التنفيذ، والتنفيذ المباشر. وقد لاحظ مدير البرنامج المعاون أن الخيارات الحالية المتاحة لاضطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنشطته قد ثبت عدم ملاءمتها. وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لإعادة النظر في نظام التنفيذ الوطني ووضع طرائق وسياسات وإجراءات أكثر مرونة، وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلتمس تعليقات المجلس التنفيذي في هذا الشأن.

١٢٧ - وعرض مدير مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي النقاط البارزة من تقييم التنفيذ الوطني لعام ١٩٩٥، التي كانت قد وزعت على المجلس التنفيذي.

١٢٨ - وأعربت وفود كثيرة عن ارتياحها العام للجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تشجيع التنفيذ الوطني وكررت تأكيدها على أهمية هذه الطريقة. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم لما يقدمه

التنفيذ الوطني من مساهمة في الملكية وبناء القدرات والاعتماد على الذات والاستدامة. وجرى التأكيد على أهمية مناقشة التنفيذ الوطني. وأكدت وفود كثيرة على أن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتمد على قدرته على كفالة النجاح للتنفيذ الوطني. ورأى أحد الوفود أن اتباع نهج تدريجي بدرجة أكبر إزاء التنفيذ الوطني من شأنه أن يفضي إلى تعزيز أثر هذه الطريقة. وقال بعض المتكلمين أنهم كانوا يودون أن يستفسر منهم عن تجربتهم مع التنفيذ الوطني. ولاحظ أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفدين آخرين، أن الورقة كانت قصيرة وتحليلية وأنها نموذج طيب للورقات الأخرى. ورأى ذلك المتكلم أن الورقة كان يمكن أن تتضمن معلومات عن الاستفادة من التنفيذ الوطني وإنجاز البرامج. وقدم أيضا اقتراح بإجراء مناقشة عن التنفيذ الوطني في الإطار الإقليمي.

١٢٩ - وحظى بالترحيب الاقتراح الداعي الى تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومعاهد البحث والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأكد عدد من المتكلمين على ما للمنظمات غير الحكومية والحكومات على السواء من دور هام تضطلع به في التنفيذ وأنه ينبغي للتعاون أن يتم بموافقة الحكومة وبالتشاور معها.

١٣٠ - وعارضت وفود عديدة إنشاء وحدات دعم للإدارة في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وطلبت إيضاحا للسبب في جعل الإنهاء التدريجي لهذا الدعم هدفا ينشد تحقيقه في الأجل الطويل فقط. وأكد المجلس التنفيذي على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرة الوطنية على الاضطلاع بالتنفيذ، وأنه ينبغي أن يقوم البرنامج بتسهيل بناء القدرات هذا. وأوضح المجلس أنه إذا ما لزم إنشاء وحدات دعم فينبغي أن يتم ذلك داخل المؤسسة الوطنية المعنية.

١٣١ - وأعرب معظم المتكلمين عن عدم موافقتهم على أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنفيذ المباشر. وأضافوا أنهم وإن كانوا يعترفون بأن التنفيذ من جانب المكتب القطري يمكن أن يكون مناسبا في بلدان تمر بحالات طارئة وظروف خاصة جدا، فإن مثل هذا التنفيذ ليس محبذا في الظروف العادية. واستفسر بعض الوفود عن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن يضطلع بالتنفيذ، وقالوا إنه لا ينبغي للبرنامج أن يتنافس مع وكالات الأمم المتحدة. وعلى نفس الغرار، طلب بعض أعضاء المجلس التنفيذي مزيدا من المعلومات عن تقديم خدمات معينة من جانب البرنامج، وذلك على ضوء ولاية البرنامج.

١٣٢ - وأشار عدة ممثلين الى أن الأخذ بالتنفيذ الوطني لا يلغي اشتراك عناصر خارجية. وفي هذا الشأن، أيدت وفود عديدة اشتراك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في التنفيذ الوطني عن طريق تقديم الخدمات التقنية. وأعرب عن تأييد عام لإشراك وكالات الأمم المتحدة في مشاروات بشأن تنقيح سياسات وإجراءات التنفيذ الوطني. وطلب أحد الوفود معلومات عن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وطلب وفد آخر توضيحا للإشارة الواردة في الفقرة ١٢ (د) من الوثيقة DP/1997/CRP.8 إلى دور المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ الخدمات المتصلة بالتنمية على المستوى القطري، وبصفة خاصة فيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة.

١٣٣ - وجرى التسليم بأهمية إجراء تقييمات للقدرات وكذلك بالحاجة الى أن تكون الاحتياجات واضحة الى التنفيذ الوطني. ورأى أحد الوفود أن يتم إجراء تقييم لما للنقص في الموظفين الحكوميين الناتج عن برامج التكيف الهيكلي من أثر على قدرة الحكومة على تنفيذ البرامج.

١٣٤ - وجرى التسليم بالدور الرئيسي للرصد والتقييم. وذكر أن الرصد ينبغي أن يكون مستمرا باستمرار المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لرصد تعزيز القدرة الوطنية. ومن ثم، فقد رئي أن تكفل السلطات المحلية على نحو مناسب الرصد والتقييم، بما في ذلك عن طريق تقديم مدخلات تتعلق بالتدريب ووضع الإجراءات والأدلة. وأكد أحد الوفود على مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمام المانحين، بما في ذلك عندما تستخدم الأموال من خلال التنفيذ الوطني. وطلب متكلم آخر إتاحة نتائج تقييم عام ١٩٩٥ باللغتين الاسبانية والفرنسية.

١٣٥ - وأشار أحد الوفود الى تقرير مجلس مراجعي الحسابات الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والذي أثار مسألة عدم وجود مؤشرات أداء لبرامج التنفيذ الوطني. وأشار المتكلم الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقبوله أن يكون هناك مؤشرات اتخذ خطوة هامة وذات مغزى. وأشير إلى أن حكومة المملكة المتحدة تنظر في تنظيم حلقة دراسية عن مؤشرات بناء القدرات.

١٣٦ - وأعرب عن القلق بشأن الصلة بين التنفيذ الوطني وهبوط معدلات الإنجاز، الأمر الذي قد يكون مرده إلى العملية المطولة لإعداد البرامج والصعوبات التي تصادف في التنفيذ.

١٣٧ - وكان رد الفعل إزاء الإطار المفاهيمي الجديد المقترح ردا مختلطا. فتشكك بعض المتكلمين في لزومه بينما طلب آخرون الاشتراك في وضعه.

١٣٨ - وأعرب كثير من الممثلين عن رغبتهم في مواصلة الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنفيذ الوطني واشتراكهم الفعال في تقييمه.

١٣٩ - وأكدت رئيسة قسم المنظمات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على ضرورة اشتراك منظومة الأمم المتحدة بأكملها في المناقشات المتعلقة بالتنفيذ الوطني. وأشارت الى أن التنفيذ الوطني يختلف باختلاف البلد الذي يضطلع به فيه. وأضافت أن الدور التنسيقي الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عنصر رئيسي نظرا لعدد الكيانات المشتركة في وضع الترتيبات لأنشطة التنفيذ الوطني. ولاحظت أن التنفيذ الوطني مدرج في الميزانية العادية، وليس ضمن الموارد الخارجة عن الميزانية، للوكالات المتخصصة.

١٤٠ - ورد مدير البرنامج المعاون على تعليقات الوفود فذكر أن التنفيذ الوطني يمكن الاضطلاع به، حسب الاقتضاء، جنبا إلى جنب مع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. أما التنفيذ من جانب المنظمات غير الحكومية فإنه لن يتم إلا بموافقة الحكومات. وقال إن وحدات دعم البرامج ينبغي ألا تكون في مكاتب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وحيثما تكون موجودة بالفعل، فسيتم إنهاء وجودها تدريجيا من أجل إلحاق القدرة على تقديم الدعم التقني بالسلطة المنفذة. وأكد على ضرورة أن تتوصل الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتفاق مشترك بشأن نتائج تقييم القدرات. وأشار إلى أن بعض البلدان التي تمر بأزمة تود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنواع معينة من الأنشطة من أجل تعزيز طابع الحياد. وأضاف أن هناك صلة بين التنفيذ الوطني والإنجاز، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات الإعداد والتنفيذ التي تتبعها الحكومات. ويجب أن يكون التساوق في القواعد والإجراءات هو القاعدة. وحث البلدان على أن تنظر إلى الإطار المقترح نظرة إيجابية، وبخاصة نظرا لما يعود به من نفع على البلدان التي لها برامج. وأوضح أن الإطار الحالي يستند إلى الاتفاق الثلاثي. وردا على أحد الاستفسارات، أشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكنه تقديم خدمات، كثير منها يتعلق بتنفيذ قروض مقدمة من مؤسسات مالية دولية في أمريكا اللاتينية. ولاحظ أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يمكن أن يكون وكالة منفذة لكل المشروع أو جزء منه. وأنه نظرا لأن التنفيذ الوطني يؤخذ به في البرامج الثنائية، فسيكون من المفيد أن يتشاور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الثنائية من أجل تبسيط الإجراءات المتعلقة بهذه الطريقة.

١٤١ - وأكدت مديرة مكتب التقييم والتخطيط الاستراتيجي على ضرورة استمرار رصد التنفيذ الوطني، بما في ذلك ضرورة أن يكون هناك مؤشرات. وقالت إن رصد التنفيذ الوطني يلزم تعزيزه بصفة مستمرة. وأنه ستبذل الجهود لتصحيح أوجه القصور فيما يتعلق ببيانات خط الأساس في دورة البرمجة الجديدة. ولاحظت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواجه في أغلب الأحيان ذات القيود التي تواجهها الوكالات المانحة. وأنه يلزم كفالة تخصيص الموارد لأنشطة الرصد والتقييم. وأضافت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي سينظمان حلقة دراسية عن الرصد والتقييم في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأبلغت المجلس التنفيذي أن من المقرر أن يتم في عام ١٩٩٧ إجراء دراسة عن الأثر فيما يتصل بالتنفيذ الوطني.

١٤٢ - وأوضح مدير شعبة السياسات والإجراءات التنفيذية أن الإجراءات المنقحة أبسط بكثير من القواعد الحالية. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل بوجوب أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرنا في تطبيق القواعد. وأكد على أن الأدلة المتوافرة تشير إلى وجود حالات من انخفاض معدل الإنجاز فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني ولكنه أشار إلى ارتفاع معدل الأخذ بالتنفيذ الوطني في منطقة أمريكا اللاتينية وارتفاع معدلات الإنجاز في الوقت ذاته. وأكد على أنه سيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعانة بالوكالات المتخصصة في التنفيذ الوطني من خلال طريقتي دعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية اللتين تتبعهما منظومة الأمم المتحدة، وأن الوكالات ستستشار عند تنقيح الإجراءات. وأضاف أنه في بعض البلدان يستعان بخدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني أو الشراء.

١٤٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بالتنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8) وبالتعليقات المبداة بشأنها.

جيم - المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

١٤٤ - عرض مدير البرنامج المعاون تقرير مدير البرنامج بشأن المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8).

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء الجزء من موارد الهدف الذي يحتمل عدم تمويله والذي سيخصص وفقا لما هو مسجل في الوثيقة، وطلب معلومات عن الكيفية التي ستستوعب بها الأمانة هذا العجز.

١٤٦ - وذكر مدير البرنامج المعاون أن المخصصات الأولية المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية المقدمة إلى المجلس التنفيذي محسوبة على أساس مساهمات أساسية متوقعة قدرها ٣,٣ بلايين دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. ومع ذلك فإن التخصيص والإفراج الفعليين للمخصصات المتعلقة بالهدف مهمة تدخل فيها عدة عوامل كيفية وكمية مترابطة، أهمها موافقة المجلس التنفيذي على أطر التعاون التقني وإعداد واستعراض موجزات برنامجية جيدة دعما لأطر التعاون القطري وتقدير الموارد المتاحة للأنشطة البرنامجية الأساسية. وفي هذا الصدد، لم تكن تقديرات المساهمات الحالية أقل من المتوقع فحسب بل زاد من تفاقم الحالة تعزيز قيمة دولار الولايات المتحدة، مما نتج عنه تخفيض آخر يبلغ نحو ٥٠ مليون دولار.

١٤٧ - واستنادا إلى التقديرات الحالية فيما يتعلق بالموارد المتاحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، فقد سبق تعديل مخصصات المرحلة الأولى، لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية نزوليا بتوزيعها بالتناسب على أساس الاشتراكات الأساسية المتوقعة وقدرها ٣ بلايين دولار للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وسيؤخذ في الاعتبار أيضا في التخصيص الفعلي من موارد المرحلة الثانية من الهدف للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ آخر التنبؤات المتاحة لموارد البرنامج الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩. وبالتالي سيمكن استيعاب الجزء الذي يحتمل عدم تمويله من الموارد التي ستخصص في سياق التخصيصات المقبلة من البند ١-١-٢ و/أو التعديلات الأخرى في التخصيص من الأموال الأساسية على أساس الموارد المتاحة. وسيتم القيام بذلك في الوقت الذي ترحل فيه فترة التخطيط التي مدتها ثلاث سنوات سنة واحدة، وعندما تكون الموارد الإضافية المتجمعة في السنة الجديدة التي ستضاف إلى الدورة قد أصبح الإفراج عنها وشيكا.

١٤٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المدير بشأن المخصصات المتعلقة بهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8).

ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٤٩ - عرض الأمين التنفيذي التقرير عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/1997/9) وأعطى فكرة عامة عن نقاطه الرئيسية. وأشار الى أن الأرقام المالية النهائية لعام ١٩٩٦ قد صدرت قبل الجلسة الحالية بيوم. ولهذا ستكون هناك بعض الفروقات في الأرقام المقدمة في خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التي أتيحت للمجلس التنفيذي ذلك اليوم بالمقارنة مع الأرقام الواردة في الوثيقة

DP/1997/9. وقال إن التسليم كان بمستوى ٤٣ مليون دولار وأن الاعتمادات ارتفعت الى ٥٢ مليون دولار. وأشار الى أن الصندوق يعتزم الاحتفاظ باحتياطيات بمستوى ٤٣-٤٥ مليون دولار، وهو ما يعادل مجموعة سنتين من الاحتياطيات. وقال إن تلك الاحتياطيات يحتفظ بها على مستوى يعادل ضعفي المستوى الإلزامي لضمان أن يكون بإمكان الصندوق الوفاء بالتزاماته الجارية لسنتين على الأقل. وحث الأمين التنفيذي أيضا المانحين على زيادة تمويلهم للصندوق.

١٥٠ - وقد شكر أحد الوفود، أيضا بالنيابة عن وفد آخر، المدير التنفيذي على عرضه الشفوي ووصفه الصريح للتحديات التي يواجهها الصندوق. وقال إن التقرير مثال حسن على الكيفية التي ينبغي أن تكتب بها وثائق المجلس التنفيذي. فهو زاخر بالمعلومات، ويشرح بالتفصيل المزايا النسبية للصندوق. وأعرب عن تقديره لما تضمنه التقرير من وصف للعناصر السلبية حيث أن ذلك يقدم صورة تامة للمجلس. وسيؤدي تقييم الصندوق بعد ثلاث سنوات الى مقرر بشأن مستقبله. وقد مول المانحون الرئيسيون الصندوق لمدة ثلاث سنوات وذلك لضمان استقرار توفر الموارد. وقد زادت حكومتا الدانمرك والسويد تبرعاتهما، وتشجع البلدان الأخرى على الانضمام لفريق المانحين. ويمكن للصندوق أن يكون مثالا جيدا للمنظمات الأخرى.

١٥١ - وأعرب عدد من البلدان المانحة عن الاهتمام بالاشتراك في عملية التقييم. وأبدى أحد الوفود تقديره لتبادل المعلومات بين الصندوق والمتبرعين. كما أكد عدد من المتكلمين على الحاجة لزيادة الدعم المالي للصندوق.

١٥٢ - وطلب مزيد من المعلومات عن أنشطة الصندوق في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، بما في ذلك معايير لضمان الوصول الى الائتمانات الصغيرة. وشجع أحد المتكلمين الصندوق على تطبيق الائتمانات الصغيرة كميزة نسبية على أن يكون ذلك بالتعاون مع البنك الدولي. وتساءل وفد آخر عما إذا كانت طرائق تمويل المشاريع الصغيرة قد أخذت بعين الاعتبار في الاستراتيجية وإذا كان قد تم تقييم المستفيدين المستهدفين. وطلب أحد المتكلمين معلومات عن إنهاء أنشطة تمويل المشاريع الصغيرة في ليسوتو. والتمست بعض الوفود توضيحا عن استعمال الصناديق المحلية والتنمية الايكولوجية. ولوحظ أن تزايد الأنشطة في المجالات المبتكرة، التي ذكر أنها تشكل نسبة ٧٣ في المائة، يمكن أن يؤدي الى تشتيت الموارد.

١٥٣ - وتم إبراز العمل الإيجابي للصندوق باهتمامه بأقل البلدان نموا. وذكر أن مساهمة الصندوق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب أدى الى النجاح في التنمية المحلية، وأنه ينبغي تكثيف الأنشطة المشتركة مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لعمل الصندوق في دعمه للحكم المحلي.

١٥٤ - وتساءل أحد الوفود، في مدحه لخطة عمل الصندوق عن الطريقة التي سيتبعها الصندوق للإسراع بعملية استخدامه لأفضل الممارسات وعن كيفية تنويعه لقاعدة موارده. ووزع المتكلم مشروع قرار بشأن الصندوق.

١٥٥ - وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان يمكن أن تترك اللا مركزية أثرا سلبيا على الخبرات المكتسبة في حقول أخرى. وأعرب وفد آخر عن تأييده للا مركزية، مرحبا أيضا بالدورة المنقحة للمشاريع حيث أنها تفسح المجال لزيادة المشاركة.

١٥٦ - وعلق متكلم آخر قائلا إن تدخلات الصندوق لا تزال تعتمد أكثر مما ينبغي على النهج المشاريعي الذي ينبغي أن يتطور الآن الى نهج برنامجي كجزء من عملية تخطيط عالمية، بما في ذلك التنمية المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة وذكر أن الوثيقة لا تبرز بشكل واضح التكامل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بما في ذلك الإشارة الى كيفية دعم الصندوق للمشاريع المحلية وإيجاد الوظائف.

١٥٧ - وطلب أحد المتكلمين معلومات عما إذا كان الصندوق قد نظر في توسيع استخدامه للخبراء الوطنيين أو لأخصائيي متطوعي الأمم المتحدة.

١٥٨ - وطلب الأمين التنفيذي أن تقدم الوفود أسئلتها مكتوبة للحصول على رد كامل، بالنظر الى محدودية الوقت في الدورة الرسمية للمجلس التنفيذي. وعبر عن امتنانه الشديد للدعم الذي أعربت عنه خلال الدورة بلدان البرنامج للصندوق. ولاحظ أنه في المدى الطويل يجب أن يعمل الصندوق في إطار النهج البرنامجي. وأشار الى أن الحلقة الدراسية حول التنيمة الإيكولوجية خلصت الى أن صعوبات توجد في العمل داخل سياق زيادة اللا مركزية. وفيما يتعلق بالتكامل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قال إن ذلك التكامل قائم ليس من خلال أطر التعاون القطري فقط. بل أيضا من خلال برمجة ميدانية محددة.

١٥٩ - وفيما يتعلق بمجالات التدخل المبتكرة، أجاب الأمين التنفيذي على التساؤلات التي أثيرت حول تمويل المشاريع الصغيرة، فذكر أن الصندوق يفتش عن وضع ملائم له من خلال العمل مع البنوك والمنظمات غير الحكومية. وبوجه عام، أوضح أن الصندوق، بوصفه صندوقا صغيرا، يجب أن يقوم بمخاطرات قد يفشل في بعضها أحيانا. ولاحظ أن الصندوق لا يعمل مباشرة على تشجيع الحكومات على دعم القطاع الخاص، بل يسعى الى حمل الأطراف على العمل سوية بطريقة وثيقة. وأكد على أن الصندوق لا يتطرق الى مجالات لا يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٠ - وقال إن الصندوق سيستمر في دراسة دوره في التنمية الإيكولوجية، مع تدخلات في بلدان قليلة. وأشار الى أن المشروع في ليسوتو لن يتم إقفاله وإن كان من الممكن إعادة توجيه التمويل.

١٦١ - وذكر أن المناقشات مع مانحين جدد ستستمر في محاولة لتنويع قاعدة موارد الصندوق. وهدف الصندوق هو العودة الى مستوى عام ١٩٩١ وهو ٤٨,٢ مليون دولار: والصندوق يستهدف تخصيص ٥٠ مليون دولار للتسليم وتعبئة ٥٠ مليون دولار.

١٦٢ - وردا على التساؤلات المثارة، أعلن أن الصندوق يسعى الى إبرام عقود مع مؤسسات جنوبية في محاولة لإيجاد شركاء جدد. وقال إن الصندوق يزيد من استخدامه للخبراء الوطنيين.

١٦٣ - ووافق المجلس التنفيذي على المقرر التالي:

٨/٩٧ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بتقرير مدير البرنامج (DP/1997/9)؛

٢ - يؤيد تنفيذ الوجهة الجديدة للسياسة العامة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التي تركز على أنشطته في مجال الحكم المحلي. واللا مركزية، والمشاركة، وتمويل المشاريع الصغيرة؛

٣ - يؤيد أيضا الجهود الحالية المبذولة لإعادة التنظيم بغية إضفاء مزيد من اللا مركزية والفعالية على التنظيم القائم، ويوصي بإيلاء اهتمام خاص، عند الرصد والتقييم، لأسلوب عمل الصندوق وللعلاقة بين المقر والميدان؛

٤ - يشجع الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف تعاونهما في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ أطر التعاون القطري، آخذين في الاعتبار المزايا النسبية للصندوق، وذلك مثلا في ميدان الحكم المحلي وتمويل المشاريع الصغيرة؛

٥ - يطلب الى الصندوق تحسين نشر ما يكتسبه من خبرة من المشاريع والبرامج التي حققت نجاحا بهدف التشجيع على تكرار هذه الإنجازات الناجحة؛

٦ - يرحب بالتزام عدد من البلدان المانحة بدعم الصندوق بطريقة يمكن ضمانها والتنبؤ بها بشكل أفضل، ويدعو الجهات المانحة التقليدية والجديدة وكذلك البلدان المستفيدة الى التبرع للصندوق.

١٤ آذار/مارس ١٩٩٧

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

ألف - مخطط استراتيجية الميزانية

١٦٤ - عرض مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارية مخطط استراتيجية الميزانية (DP/1997/CRP.9)، الذي كان قد طلبه المجلس التنفيذي في مقرره ٤١/٩٦. وأشار في تقديمه للمخطط الى الإنجاز الفريد الذي تحقق بتقديم مخطط كهذا قبل ستة أشهر من نظر المجلس الرسمي والمفصل في الميزانية. وهي مناسبة يرحب بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترحيبا كبيرا، فذلك يشكل فاتحة لعملية استشارية هامة حول استراتيجية رفيعة المستوى ويتيح للمجلس أن يزود المنظمة بالإرشاد الضروري.

١٦٥ - وشكرت وفود عدة مساعد مدير البرنامج على المخطط، فهو يقدم معلومات مفيدة جدا قبل الاستعراض النهائي للميزانية.

١٦٦ - وأشارت وفود عديدة الى الترابط بين عملية التغيير الإداري وميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأشاروا الى الصعوبات التي يمكن أن تنتج عن دمج جوانب عملية التغيير الإداري في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بالنظر الى أن بعض العناصر لا تزال بحاجة الى أن توضع في صورتها النهائية لن يشرع رسميا في معالجة التغيير الإداري إلا في الدورة السنوية في أيار/مايو ١٩٩٧.

١٦٧ - وذكر أحد الوفود أنه كان قد تم إبلاغ المجلس التنفيذي من قبل بأن تكاليف المقر قد انخفضت أكثر من انخفاض التكاليف على المستوى القطري. غير أن الأرقام في الوثيقة DP/1997/CRP.9، تدل على عكس ذلك، وبهذا فهي تحتاج الى توضيح.

١٦٨ - وذكرت بعض الوفود أن إسقاطات الدخل الواردة في الورقة قد تكون متفائلة بالنظر الى أن تقلبات سعر الصرف على المديين القصير والطويل وقوة دولار الولايات المتحدة.

١٦٩ - وأعربت عدة وفود عن قلقها من أن يكون للشك في مستويات التمويل مستقبلا أثر مباشر على تخطيط البرامج. وتساءل أحد الوفود، مشيرا الى "أسوأ الفروض" المشار اليها في الفقرة ٧ من الوثيقة DP/1997/CRP.9، عما إذا كانت تلك الفروض يمكن أن تؤثر على البرامج القطرية وذكر أحد الوفود أن الهدف الذي تحدد بمبلغ ٣,٣ بليون لتعبئة الموارد قد اعتمد في حينه لأغراض التخطيط فقط.

١٧٠ - وأيد العديد من الوفود استراتيجية النمو الصفري الميزانية التي يقترحها مدير البرنامج. وذكر أنه يلزم توضيح ما إذا كان ذلك من حيث القيمة الحقيقية أم من حيث القيمة الإسمية. وأعربت بعض الوفود عن تفضيلها لاستراتيجية نمو صفري من حيث القيمة الإسمية.

١٧١ - وكان هناك تأييد عام لمقترحات مدير البرنامج المبتكرة بشأن جمع مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، وتعويض رد ضرائب الدخل التي يتعين على بعض الموظفين دفعها الى حكوماتهم الوطنية. وطلب عدد من الوفود توضيحات بشأن الآلية المقترحة المتصلة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب

المحلية، لا سيما إذا كانت ستؤدي الى استخدام أموال البرنامج لتغطية التكاليف الإدارية. وسأل أحد الوفود عن أثر تطبيق الآلية المقترحة على المكاتب القطرية التي لا تملك موارد برنامجية أساسية. كما تم طلب توضيح عن الإجراء المتخذ فيما يتعلق بتعويض رد ضرائب الدخل.

١٧٢ - وأشار بعض الوفود إلى طلبات سابقة لمعلومات عن المعايير المستخدمة في توزيع الموارد من الموظفين على المكاتب القطرية. وأكد أحد الوفود على أن المساواة منعدمة فيما بين بعض المكاتب القطرية لدى مقارنة حجم البرامج. وذكر أن أولوية توزيع الوظائف الأساسية تعطى لدعم البرنامج الأساسي. وافترض أحد الوفود أنه ستكون هناك علاقة بين السياسة العامة للمجلس التنفيذي إزاء أقل البلدان نموا وتوزيع الموارد من الموظفين. وذكر وفد آخر أنه قلق من اقحام المجلس لنفسه في التفاصيل الإدارية لو أنه تدخل في مسائل التوظيف المتعلقة بفرادى المكاتب القطرية، وأضاف أن القرارات المتعلقة بمسائل التوظيف على هذا المستوى ينبغي أن تكون من اختصاص مدير البرنامج وحده.

١٧٣ - وأكدت إحدى المندوبات إعجابها بما قام به البرنامج من تخفيضات في الميزانية حتى الآن. وأشارت إلى أن معظم الوكالات المانحة تخضع لتخفيضات مماثلة. وقالت إن الهدف الذي يجب أن يظل نصب عين البرنامج هو النمو الصفري من حيث القيمة الإسمية. وطالبت بتخصيص مزيد من الموارد للبرامج وبأن يكفل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستفادة من موارده من الموظفين بالقدر الممكن من الكفاءة.

١٧٤ - وأشارت عدة وفود إلى الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ الذي يطلب دراسة تأمين تمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ للأنشطة التنفيذية، بما في ذلك عن طريق ما تضعه هيئات الإدارة من مبادئ توجيهية. وأعربت الوفود عن اقتناعها القوي بأنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يواصل مناقشة الموضوع، بيد أن مناقشته ستحتاج إلى مزيد من المعلومات. وأشير إلى أن القضية سوف تبحث في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧. واقترح أن تتضمن المقترحات النهائية للميزانية آليات تمكن من الحصول على موارد على أساس يمكن التنبؤ به ومناقشة آثار انعدام التمويل. واعتبر مخطط الاستراتيجية المقترح بداية طيبة للنظر في نهج جديدة.

١٧٥ - وأشار أحد الوفود أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ فذكر أن نظام المنسقين المقيمين، ولا سيما تمويله، سيحتاج إلى دراسة في ضوء الجهود الإصلاحية الشاملة التي تبذلها الأمم المتحدة.

١٧٦ - وأبلغ الرئيس المجلس التنفيذي أن المكتب سيعد مناقشة للدورة السنوية حول متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. ولاحظ أن المسألة سوف تناقش في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دورة المجلس العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

١٧٧ - وأكد أحد الوفود، بتأييد من وفود أخرى، المطالب المتزايدة من جانب منظومة الأمم المتحدة على المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بمهمة المنسق المقيم. وأضاف أن المكاتب المحلية للبرنامج غالبا ما تمثل التواجد الوحيد لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة المكتب الإقليمي

لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، كما أنها تضطلع بكثير من المسؤوليات. وطلب هذا الوفد، وأيدته وفود أخرى، معلومات للدورة السنوية عن كيفية التوفيق بين الدورين اللذين يقوم بهما المنسق المقيم والممثل المقيم، وبخاصة في المكاتب التي يقل فيها عدد الموظفين نسبيا، كما الحال في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة. وأكد وفد آخر ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز المكاتب القطرية في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة كيما تصل إلى مستوى مشابه لمستواها في مناطق أخرى. وذكر أيضا أنه يجب تحقيق المساواة في معاملة المكاتب الإقليمية.

١٧٨ - واقترح أحد الوفود تدريب موظف إضافي لمدة عامين في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلده للنهوض بقدرة المكتب المحلي. وأشار إلى أن مصدر البيانات المستعملة لحساب الأرقام المنقحة لموارد البرنامج الأساسية للفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩ هو المصدر الذي وفره البنك الدولي لعام ١٩٩٤. وتساءل الوفد عما إذا كانت الأرقام المنقحة لموارد البرنامج ستكون متاحة ما أن تتاح الإحصاءات النهائية للبنك الدولي. وطلب وفد آخر أن تحتوي ورقة غرفة الاجتماع معلومات عن صافي موارد البرنامج بصرف النظر عن "الحد الأدنى". وذكر أن هذه المعلومات هي عنصر رئيسي لأن منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة لا تستفيد من الموارد الأخرى التي تمت الموافقة عليها في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٥. وطلب أيضا توفير مخطط تنظيمي في الدورة السنوية يتضمن النتائج التي أسفرت عنها عملية التغيير. وطلب وفد آخر إطلاق إسم جديد على المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة هو مكتب أوروبا وآسيا الوسطى، على النحو الذي اعتمدته بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٧٩ - وذكر أحد الوفود، ردا على مداخلة سابقة، أنه لا يوافق على أن يكون هناك تكافؤ بالضرورة بين المكاتب من الناحية المالية أو من ناحية الموارد البشرية نظرا لاختلاف مستويات مسؤولياتها.

١٨٠ - وحث وفد آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عدم السماح لعملية الإصلاح بالتأثير على تنفيذ البرامج بل أن تحقق تحسنا في التأثير والكفاءة.

١٨١ - وأكد أحد الوفود، وأيدته وفود أخرى، أهمية حضور مدير البرنامج خلال مناقشة بند الميزانية، وغيره من البنود التي ينظر فيها المجلس التنفيذي خلال الدورة. وأكد الأمين للمجلس أن مدير البرنامج يبذل أقصى ما في وسعه لحضور جلسات المجلس التنفيذي. وقد تعذر عليه حضور مناقشة البند قيد الاستعراض بسبب تغيير موعد النظر في البند في آخر لحظة.

١٨٢ - ورحب مساعد مدير البرنامج بفرصة إجراء حوار بشأن مخطط الميزانية المقترح. وأكد ضرورة دراسة المبادئ الأساسية التي سيستند إليها في إعداد الميزانية. وقال إن هناك قضايا جزئية وكلية على السواء، بما في ذلك الصورة الشاملة للموارد، على النحو الذي أشارت إليه الوفود. وأردف بأنه جرت ثلاث عمليات متعاقبة لتخفيض الحجم، ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه قد تم بلوغ الكتلة الحرجة المطلوبة. ولهذا يقترح مدير البرنامج ميزانية إجمالية صفرية النمو، من حيث القيمة الحقيقية لا القيمة الإسمية.

١٨٣ - وفيما يتعلق بالآليات المقترحة المتصلة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية وبرد ضريبة الدخل، أشار مساعد مدير البرنامج إلى أن هذه المساهمات كانت دائما أحد التزامات بلدان البرنامج وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشجع بلدان البرنامج من جديد على الوفاء بهذه الالتزامات بواسطة الآلية المقترحة حديثا. وأضاف أن الآلية المقترحة لن تؤثر على مجموع موارد البرنامج المتاحة وبالتالي لن تؤدي إلى تمويل الأنشطة الإدارية من موارد البرنامج. ولاحظ أيضا أن نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يختلف عن نظام الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتناول رد ضريبة الدخل.

١٨٤ - وفيما يتعلق بعدد الوظائف، ذكر مساعد مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مدرك لوجود حالات من انعدام المساواة في منطقة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وهو يعكف على استعراض الموضوع برمته في سياق عملية التغيير الإداري وميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨٥ - وفيما يتعلق بموضوع إسقاطات الإيرادات وتقلبات أسعار الصرف، أفاد مساعد مدير البرنامج أن البرنامج يفترض أن تكافؤ سعر الصرف الحالي لدولار الولايات المتحدة سوف يستمر. وأكد أيضا أن البرنامج لن يطلب من المجلس التنفيذي أموالا إضافية نتيجة لعملية التغيير. وفيما يتعلق بمتابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠، ذكر أن المسألة تحتاج للمتابعة عن كثب من خلال إجراء مناقشات على مدار الشهور المقبلة.

١٨٦ - وأفاد رئيس الميزانية بأن المبالغ النقدية ليست أفضل مؤشرات لمقارنة التخفيضات السابقة في الميزانية في المقر والمكاتب القطرية. ولاحظ أن التأثير الصافي لتقلبات العملة والتضخم يختلف جدا بالنسبة للمقر وللمكاتب القطرية. وأشار أيضا إلى المثل المضروب عن الاستعاضة عن الموظفين الفنيين الدوليين بموظفين فنيين وطنيين على المستوى القطري، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض التكاليف دون تخفيض عدد الموظفين. ولهذا فإن دراسة التخفيض النسبي لعدد الموظفين يعتبر مؤشرا أفضل بكثير عن التخفيضات الفعلية. وذكر أنه خلال الميزانيات الثلاث الأخيرة لفترة السنتين تم تخفيض عدد الموظفين الأساسيين في المقر بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة مع ١٢ في المائة في المكاتب القطرية.

١٨٧ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأنه لا يجري اقتراح أي زيادة لتمويل عملية التغيير. وذكر أن صافي ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد يصل انخفاضه إلى مستوى ميزانية فترة السنتين الحالية من حيث القيمة الإسمية أو قد يصل ارتفاعه إلى ميزانية فترة السنتين الحالية من حيث القيمة الحقيقية، وهذا متوقف على النتائج النهائية للشروط والافتراضات المذكورة في الفقرة ١٩ من الوثيقة DP/1997/CRP.9. وأكد القلق من أنه نظرا لما جرى من تخفيضات في الحجم خلال السنوات الست الماضية ولما سيجري من تغييرات في المستقبل، فإن القيام بجولة أخرى من التخفيض الجدي في الحجم في الوقت الراهن ستكون له نتائج خطيرة على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تواجده العالمي القوي باسم الأمم المتحدة.

١٨٨ - وأبلغ مدير البرنامج المجلس التنفيذي بأن المعلومات المطلوبة عن عدد وظائف المكاتب القطرية ستكون متاحة في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

١٨٩ - وأحـــاط المجلـــس التنفيذي علمـــا بمخطـــط استراتيجية ميزانية فترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ (DP/1997/CRP.9) وبما ورد عليه من تعليقات.

باء - نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٩٠ - قدم مدير البرنامج المعاون تقريرا مرحليا شفويا إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ إطار للمساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يجري الاضطلاع به في سياق مبادرة التغيير الإداري. وذكر أنه صدر هذا الأسبوع تنقيح للتعميم الإداري المعنون "المساءلة، والتدابير والإجراءات التأديبية". وأفاد بأن التعميم يوفر وضوحا أكبر بشأن المخالفات الخاضعة للتأديب والانصاف المتصل باتباع الإجراءات القانونية الواجبة وهو يشمل موظفي البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وذكر أن هناك الآن لجنتين وفريق يمكنهم استعراض القضايا خلال مرحلة التحقيق. وأضاف أنه يمكن إحالة القضايا التي تنطوي على المساءلة واسترداد التكاليف إلى اللجنة الدائمة للمسؤولية الشخصية والتبعة المالية أو إلى لجنة الاستعراض الإداري والمراقبة. أما القضايا التي تنطوي على التمييز والمضايقات الجنسية فيمكن أن تحال إلى فريق المظالم المعني بالمضايقات الجنسية. وأوضح أنه بعد الانتهاء من مرحلة التحقيق، يمكن عرض القضية على اللجنة التأديبية. وذكر أن التعميم يتضمن معلومات واضحة عن السلوك غير المرضي الذي يمكن أن يفضي إلى إجراء تحقيق، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى اتخاذ إجراء تأديبي. وذكر أنه تم تحديد الإجراءات القانونية الواجبة بوضوح من حيث تطبيقها على مختلف فئات الموظفين.

١٩١ - ومضى إلى القول إن لجنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستعراض الإداري والمراقبة، ستقوم بالاشتراك مع وكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية، بتيسير العملية التي تكفل التطبيق الفعال لإطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساءلة. وأضاف أن اللجنة ستدرس طائفة واسعة من القضايا التي تقع ضمن مجالات ولاية البرنامج ومهمته وأهدافه؛ والقيم المشتركة؛ والقدرات؛ والرصد والتعلم. وذكر أنه ستؤخذ في الاعتبار طائفة واسعة من تدابير الاستعراض.

١٩٢ - وأبلغ مدير البرنامج المعاون المجلس التنفيذي بعزم مدير البرنامج على عقد جلسة غير رسمية لمناقشة موضوع المساءلة، بما في ذلك التركيز على جوانب شؤون الإدارة المتعلقة بإطار المساءلة. وأردف بأنه سيجري عرض مقدمة عن النموذج القياسي للتقييم الذاتي وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للتعامل الأكثر فعالية بين مدير البرنامج والمجلس التنفيذي.

١٩٣ - وأيد أحد الوفود المقترح الداعي إلى عقد جلسة غير رسمية خلال الدورة السنوية. وقال إن تقديم مزيد من المعلومات عن لجنة الاستعراض الإداري والمراقبة سيكون موضوع ترحيب. كما أيد نموذج التقييم الذاتي.

١٩٤ - وأبلغ مدير شعبة المراجعة والاستعراض الإداري المجلس التنفيذي بأن أعضاء اللجنة يشملون مدير البرنامج المعاون، ووكيل الأمين العام لشؤون المراقبة الداخلية، وكبار المدراء في البرنامج. وأضاف أنه يخدم بصفة اختصاصي إلى جانب ممثلين من مكتب الموارد البشرية.

١٩٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج المعاون عن إطار المساءلة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

١٩٦ - أدلت المديرة التنفيذية ببيان أمام المجلس التنفيذي أطلعت فيه الأعضاء على التطورات التي حدثت منذ الاجتماع السابق الذي عقد في كانون الثاني/يناير. وأشارت إلى الجهود المتواصلة بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بما في ذلك في مجال تمكين المرأة والصحة الإنجابية للمراهقين. وشملت هذه التطورات اجتماعات عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن تشغيل برامج الصحة الإنجابية في أفريقيا وتحسين الصحة الإنجابية للمراهقين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما قدمت المديرة التنفيذية تفاصيل بشأن شتى الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، بما فيها استخدام التقييمات القطرية الموحدة. كما قدمت للمجلس المديرة الجديدة لشعبة أفريقيا، السيدة فيرجينيا أوفوسو - أماه.

١٩٧ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق بصدد إعداد ورقة عن شروط التمويل مستقبلا تأمل أن تقدمها إلى المجلس التنفيذي كورقة غرفة اجتماع في الدورة السنوية في أيار/مايو. ولاحظت أن الصندوق يقوم أيضا بدراسة للطاقة الاستيعابية سيتم تقديمها في الدورة السنوية في ١٩٩٨، وشكرت حكومة الدانمرك على الدعم المالي الذي قدمته لتمكين الصندوق من القيام بالدراسة. وبخصوص التنفيذ الوطني، قالت إن الهدف النهائي هو بلوغ معدل ١٠٠ في المائة، بإنشاء قدرة وطنية إضافية.

١٩٨ - وخلال المناقشة التي أعقبت بيانها، أثارت عدة وفود مسألة التنفيذ الوطني، وأشارت إلى أنها ترى أن الرقم الحالي البالغ ٣٠ في المائة شديد الانخفاض. وطلبت من الصندوق تكثيف جهوده لزيادة التنفيذ الوطني وأعربت عن أملها في أن تكون الدراسة المتعلقة بالطاقة الاستيعابية مفيدة في تقديم اختيارات لزيادة هذا التنفيذ. وذكر أحد الوفود ضرورة أن يسعى الصندوق إلى العمل مع المنظمات الوطنية غير الحكومية على نطاق واسع كطريقة لزيادة التنفيذ الوطني. وتكلم أحد الوفود باسمه ونيابة عن وفد آخر أيضا، فأعرب عن قلقه من أن تعبئة الموارد لا تواكب تزايد الاحتياجات في مجالي السكان والصحة الإنجابية. كما طلب الوفد ذاته من المديرة التنفيذية توضيح سبب عدم قيام الصندوق فيما يبدو بأي دور يذكر في الاجتماع الأخير للجنة السكان والتنمية. وطلب وفد آخر المزيد من التفاصيل عن الكيفية التي يعتزم الصندوق المساهمة بها في المبادرة الخاصة بأفريقيا.

١٩٩ - وفي معرض ردها، قالت المديرة التنفيذية إن جميع الجهود المبذولة لزيادة التنفيذ الوطني لا بد وأن تكون مراعية لخصوصيات كل قطر. فمستويات التنمية والقدرة الوطنية تختلف كثيرا، ولا يمكن وضع

قواعد عامة تصلح لجميع الحالات. ولا بد أن يكون المرء عمليا إلى حد كبير لتحقيق الهدف العام المتمثل في توفير الخدمات الصحية للجميع بأسرع ما يمكن. فزيادة التنفيذ الوطني ترتبط ببناء القدرة الوطنية الذي يعد هدفا من أهداف كل برنامج من برامج الصندوق، غير أن بناء القدرات لا يتم بنفس الوتيرة في كل قطر. والسبب في ظهور التنفيذ الوطني لدى الصندوق في مستوى منخفض نسبيا هو أن الصندوق يشتري قدرا كبيرا من إمدادات وسائل منع الحمل لحساب الحكومات التي تستخدم تلك الإمدادات في الأنشطة المنفذة وطنيا. كما أن خدمات الدعم التقني التي يقدمها الصندوق طريقة قيمة لزيادة القدرة الوطنية، غير أن هذه الخدمات ليست تنفيذا وطنيا. ولقد دأب الصندوق على مساندة قيام المنظمات غير الحكومية الوطنية بزيادة التنفيذ. وأقرب فرصة أتيحت لذلك ويمكن أن تساعد في هذا الصدد قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإنشاء مركز التدريب الإدارية للمنظمات غير الحكومية، وسيستغل الصندوق هذه الفرصة.

٢٠٠ - وقالت المديرة التنفيذية إن تعبئة الموارد لا تزال أولوية من أولويات الصندوق. وذكرت الوفود بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو المؤتمر الدولي الوحيد الذي وضع أهدافا محددة لتعبئة الموارد؛ غير أن بلدان العالم لا تزال في منتصف الطريق نحو تحقيق تلك الأهداف. ومن بين الجوانب التي يعمل الصندوق على إنجازها جمع البيانات المتعلقة بما تقوم به البلدان النامية نفسها من حيث استخدام مواردها الخاصة في أنشطة السكان والصحة الإنجابية. وستتضمن ورقة غرفة الاجتماع التي سيقدمها الصندوق إلى المجلس في أيار/مايو المزيد من المعلومات بشأن الاحتياجات من الموارد. كما ستتناول الورقة الآثار المترتبة في حالة عدم تحقيق ما تم تحديده من أهداف متعلقة بالموارد.

٢٠١ - وذكرت المديرة التنفيذية أن عدة أشخاص أبلغوها أن مشاركة الصندوق في اجتماعات لجنة السكان والتنمية بدت في أدنى حدودها نوعا ما. غير أنها غير مقتنعة بأن الأمر كان كذلك -- فالصندوق أعد ثلاث ورقات تقنية لتنظر فيها اللجنة وشارك في مناقشتها مشاركة فعلية. غير أنه ينبغي أن تتذكر الوفود أن الصندوق ليس أمانة للجنة وأنه شارك في المداولات المتعلقة بالبنود التي قدم بشأنها مساهمات. وردا على تعليقات إضافية لأحد الوفود، قالت إن الصندوق سينظر في السبل التي يمكن أن يشارك بها في اللجنة على نحو أكثر فعالية.

٢٠٢ - وتناولت المديرة التنفيذية بالمناقشة المبادرة الخاصة لأفريقيا على نطاق المنظومة، فقالت إنها أجرت مناقشات مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية زيادة دور الصندوق، بما في ذلك في مجال تعبئة الموارد. وقد دعا الأمين التنفيذي لتوه لعقد اجتماع بشأن قطاع الصحة سيشارك فيه الصندوق مشاركة فعلية. وفي مجموعة المواضيع المتعلقة بالتعليم الأساسي، قدم الصندوق إسهامات في مسائل متداخلة الجوانب من قبيل السكان وتعليم المرأة، مثلا، بينما قام الصندوق في المناقشات المتعلقة بالأمن الغذائي بالدعوة إلى تأكيد الدور الذي يقوم به السكان في مساعدة أو عرقلة الجهود الرامية إلى توفير الغذاء الكافي للجميع في أفريقيا. وستجتمع اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة بأفريقيا الشهر القادم في جنيف، وهذا ما من شأنه أن يوفر فرصا أكبر لتوضيح دور الصندوق.

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٠٣ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) البرامج القطرية المقترحة للصندوق. وكان معروضا على المجلس التنفيذي، للنظر، ما مجموعه ٢٤ برنامجا جديدا تستند كلها إلى الأولويات الوطنية لكل بلد من بلدان البرنامج وقد صُممت كلها لتناسب الميزة النسبية للصندوق في كل حالة. وأبلغت المجلس بأن الصندوق يقوم، منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بتنقيح مبادئه التوجيهية الداخلية بغية زيادة فعالية البرامج وتنفيذها. وهي تشمل مبادئ توجيهية بشأن عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، وابتكار برامج فرعية ومشاريع، وطرائق التنفيذ، وإجراءات الرصد والتقييم، والاستخدام الفعال لخدمات الدعم التقني، بما فيها أفرقة الدعم القطري. كما ذكرت أن العديد من موظفي الصندوق من الفئة الفنية قد تلقوا مؤخرا التدريب على تقنيات برمجة الإطارات المنطقية وشكرت إدارة التنمية الخارجية التابعة للمملكة المتحدة على الدعم الذي قدمته لتوفير التدريب.

٢٠٤ - وذكرت أن إعداد ما يزيد على ٤٠ برنامجا قطريا قدمت إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ والدورتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧ كان مهمة شاقة اضطلع بها الصندوق، وأكدت للأعضاء أنه لم يُدخر أي جهد لإدراج اقتراحات المجلس وتقديم البرامج بطريقة واضحة ودقيقة. غير أنها ذكرت الوفود بأن البرامج القطرية الحالية قد أعدت منذ عدة أشهر وأن تحسين البيانات المقدمة عملية مستمرة. ويتطلع الصندوق إلى مناقشة عملية البرمجة القطرية وأفضل السبل لإشراك المجلس في تصميم برامج الصندوق، وذلك في الدورة السنوية في أيار/مايو.

٢٠٥ - وفي معرض التعليق على بيان نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج)، أعربت الوفود عن ارتياحها عموما للبرامج المقترحة وللأشكال التي وردت بها وهنأت الصندوق على إتاحتها عبر شبكة الإنترنيت لأول مرة. وتكلم أحد الوفود باسمه ونيابة عن وفدين آخرين، فقال إنه يؤيد التركيز عموما على الصحة الإنجابية، والعناية التي أوليت لمجالات كانت مهملة في السابق من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والأنشطة الضرورية في مجال جمع البيانات، وتوفير مواد منع الحمل الضرورية. ورأت تلك الوفود أن وثائق البرامج القطرية لا تزال شديدة التباين في نوعيتها وأن الميزة النسبية للصندوق وأولويات البرامج لا تكون واضحة أحيانا بما فيه الكفاية. وطلبت مع وفود أخرى شرحا أوضح لتحليل المعلومات المالية حسب البرامج الفرعية (تحديد جزء نفقات الصحة الإنجابية الذي سيخصص مثلا لمجال الإعلام والتثقيف والاتصال والجزء الذي سيخصص للخدمات) وعرضا أوضح للنواتج أو "الخدمات الممكنة التقديم" المتوقعة، رغم صعوبة التأكد منها، والمعايير التي ستستخدم لقياس التقدم المحرز. كما طلبت توضيحا أدق لما يتوقع أن تكون عليه المساعدة المتعددة الأطراف.

٢٠٦ - وأعرب أحد الوفود في تعليقه عن تقديره للجهود الرامية إلى إضفاء الطابع اللامركزي على أنشطة البرامج، ولاحظ أن قدرا متزايدا من الموارد يوجه مباشرة لمستويات الحكم المحلية وللمنظمات غير الحكومية المحلية، وطلب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لذلك. كما حث ذلك الوفد الصندوق على تكريس المزيد

من الاهتمام لدوره في الدعوة لأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن يكون المحرك الأساسي في بلدان البرنامج لتبادل المعلومات والخبرات بشأن السكان وخدمات الصحة الإنجابية. وطلب وفد آخر أن يقدم الصندوق عرضا أوضح في مقترحاته المتعلقة بالبرامج القطرية للمزايا النسبية للصندوق في كل بلد من بلدان البرنامج. كما طلب أن يكون الصندوق أكثر وضوحا في ترتيبات التوظيف في مكاتبه القطرية وطلب تقديم المزيد من التفاصيل بشأن التعاون مع الوكالات والشركاء الإنمائيين الآخرين.

٢٠٧ - وفي معرض ردها، قالت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) إنه فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأطراف، قام الصندوق بعملية داخلية لتقييم إمكانيات هذه المساعدة تقييما أكثر واقعية. وفي الوقت ذاته، من المستصوب أيضا السماح ببعض المرونة في هذا الصدد لأنه يحدث أحيانا أن يوفر قدر من المساعدة المتعدد الأطراف تفوق ما كان متوقعا، وذلك غالبا في الوقت الذي تجري فيه صياغة برامج فرعية ومشاريع داخل برنامج من البرامج. كما أن المقصود من الصيغة الحالية للوثيقة هو التحسب لاحتمال أن تكون الموارد الأساسية أكبر مما هو متوقع، مما يتيح قدرا من النفقات في المستقبل يفوق ما يمكن توقعه حاليا.

٢٠٨ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) بأن الصندوق يدعم باطراد إضفاء الطابع اللامركزي على الأنشطة البرنامجية. غير أن الواقع هو أن بناء القدرات على الصعيد دون الوطني يتطلب قدرا أكبر من الموارد. وأحاطت علما بطلب تقديم المزيد من المعلومات بشأن المكانة النسبية للصندوق في كل بلد من بلدان البرنامج. وقالت إن المبادئ التوجيهية الجديدة توضح هذا الشرط بقدر أكبر من التفصيل، ويمكن للمجلس أن يتوقع توضيحا أكبر لهذا الشرط في المقترحات البرنامجية المقبلة. أما فيما يتعلق بالدعوة، فثمة اتفاق واسع النطاق على ضرورة أن تكون أكثر دقة من حيث هدفها وتصميمها. كما أنه من المهم التمييز بين المستويين اللذين تجري فيهما الدعوة -- المستوى العالمي الذي يدعو فيه الصندوق على نطاق عالمي لأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمستوى البرنامجي، الذي يتم فيه تصميم البرنامج بالتعاون مع الحكومة المعنية لمساعدتها على تحقيق أهدافها الخاصة في مجال الدعوة. وأعادت التأكيد على أن الصندوق سيأتي إلى المجلس في الدورة السنوية بمقترحات محددة بشأن السبل التي يمكن بها لأعضاء المجلس أن يساهموا بصورة أكثر انتظاما في تصميم البرامج القطرية.

٢٠٩ - ووفقا للترتيبات التي وضعتها الأمانة، جرى النظر في البرنامجين القطريين لإريتريا والهند في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (انظر الفصل السادس).

أفريقيا

٢١٠ - قامت مديرة شعبة أفريقيا بتقديم البرامج القطرية الـ ١٢ المقترحة لمنطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وأفادت بأنه سيلزم للبرامج في السنوات الخمس المقبلة ما مجموعه ١١٠,٣ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومبلغ إضافي قدره ٢٩,٣ مليون دولار من موارد أخرى. ويدخل ١١ بلدا من هذه البلدان في فئة بلدان المجموعة "ألف" في حين أن ناميبيا من بلدان المجموعة "باء". وقد صممت البرامج بحيث تعكس أولويات البلدان المعنية. وإجمالا، سيخصص ٦٨ في المائة من الموارد المقترحة لخدمات الصحة الإنجابية والأنشطة ذات الصلة. وستكرس تلك الموارد لمحاولة تذليل واحد من أكبر التحديات في

أفريقيا وهو عدم توافر خدمات الصحة الإنجابية. وستركز مساعدة الصندوق على زيادة عدد مراكز الخدمة، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الريفية والفقيرة. وتتضمن برامج عديدة عناصر مهمة تستهدف مساعدة المنظمات غير الحكومية على تقديم المعلومات أو الخدمات أو كلتيهما.

٢١١ - وبالنظر إلى الأهمية البالغة لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين، يتضمن ١١ برنامجا من هذه البرامج عناصر تستهدف توسيع المشاريع التجريبية التي ثبتت فعاليتها في المساعدة على تلبية الاحتياجات الماسة لتلك الفئة. وفي البلدان التي تسود فيها ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، سيتصدى البرنامج لتلك المسألة من خلال أنشطة الدعوة و/أو الإعلام والتثقيف والاتصال الموجهة إلى المجموعات القيادية ومن خلال تدريب الموظفين الصحيين. وستدعو البرامج أيضا إلى تعليم البنات واحترام حقوقهن الإنجابية وتحقيق المساواة والإنصاف للمرأة. وتستهدف الأنشطة المضطلع بها في مجال استراتيجيات السكان والتنمية تلبية الحاجة إلى إدراج المتغيرات السكانية والشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الخطط القطاعية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، بما في ذلك تلبية الحاجة إلى إدراج أحدث البيانات السكانية. وفي مجال الدعوة، ستعمل البرامج على تكوين شركاء في هذا المجال، كالمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المجتمعية والدينية والهيئات البرلمانية. وستشمل مساهمات الصندوق المساعدة على تكوين بيانات يمكن أن تستخدم في البرمجة وفي حملات الدعوة وفي التدريب على اكتساب مهارات الدعوة.

٢١٢ - وتعليقا على البرامج المقترحة، أكدت عدة وفود على أهمية بناء القدرات البشرية في السياق الأفريقي، باعتباره من المتطلبات الرئيسية لتعزيز القدرة الاستيعابية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان بوسع الصندوق أن ينظر في تعزيز مكاتبه القطرية في أفريقيا وطلب أن تتضمن وثائق البرامج القطرية مزيدا من المعلومات عن الموظفين المتاحين في البلدان التي تنفذ بها برامج. وطلب الوفد ذاته إيراد إشارة أوضح إلى أي تعاون متوخى فيما بين بلدان الجنوب في البرامج. وأثنى أحد الوفود على الصندوق لزيادة حجم الموارد التي يخصصها لمنطقة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ورحبت عدة وفود بالعناصر القوية التي تتناول المسائل التي تهم الشباب. بيد أن أحد الوفود قال إن الأنشطة المتوخاة في هـذا المجـال لا تكون، في بعض الأحيان، مفصلة تفصيلا كافيا في المقترحات كما أنه ليس من الواضح مقدار ما لدى الحكومات الوطنية من التزام إزاء تلك الأنشطة، التي كثيرا ما تكون خلافية. وذهب أحد الوفود، متكلما بالنيابة عن وفدين آخرين أيضا، إلى أنه ليس من الواضح دوما كيفية قيام الصندوق بتنسيق ومواءمة أنشطته مع أنشطة الشركاء الإنمائيين الآخرين. ورحب وفد آخر بتعزيز مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولكنه ذهب إلى أنه يبدو أن البرامج إجمالا تركز على الجوانب المادية أكثر من اللازم: ففي الحالات التي يقوم فيها الصندوق ببناء المراكز الصحية أو إصلاحها، ما هو مقدار التدريب الذي جرى الاضطلاع به أيضا حتى تكون المراكز مفيدة حقا؟ وتساءل وفد آخر عن مدى ما يزمعه أي برنامج من البرامج للتصدي لحالات اللاجئين الصعبة الموجودة في كثير من البلدان.

٢١٣ - وأكدت مديرة شعبة أفريقيا، في ردها على تلك الأسئلة، على أن الصندوق يدعم دائما التعاون فيما بين بلدان الجنوب بل إنه يقوم بتعزيز تلك الجهود. وذهبت إلى أن القول بأن المقترحات تركز أكثر من اللازم على الجوانب المادية قول غير صحيح، حيث إن الجوانب المعنوية، أي زيادة قدرات الموارد البشرية،

هي دائما موضع أولوية لدى الصندوق. وأهم إسهام يقدمه الصندوق هو التدريب وبناء القدرات البشرية. وقد وضع الصندوق إطارا للبرمجة يمكن أن يساعد في التصدي لمشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وستركز البرامج قطعا على المشاكل التي تهم الشباب وإذا كان ذلك ليس واضحا على الدوام فإن السبب هو أن من غير الممكن إدراج كافة التفاصيل في وثائق برنامجية موجزة. وردا على التساؤلات المتعلقة باللاجئين، قالت المديرة التنفيذية إن الصندوق يقوم بإعداد جرد لما يقوم به كما يقيّم كيفية العمل في هذا المجال على أفضل وجه. وأعربت عن أملها في أن تتاح في الدورة العادية الثالثة للمجلس التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ورقة تتضمن مزيدا من التفاصيل عن هذا الموضوع.

٢١٤ - وتعليقا على برامج محددة، رحبت عدة وفود بالبرنامج القطري لأنغولا، لأنه يقدم مساعدة تمس الحاجة إليها في ظروف صعبة، ونوهت بجهود البرنامج الرامية إلى تحسين الصحة الإنجابية العامة، بما في ذلك الجهد القيّم المتعلق بالإعلام والتثقيف والاتصال. وذهبت عدة وفود إلى وجوب دعم البرنامج وإن كانت تلزم متابعته عن كثب حتى يتسم بالمرونة في ظروف شديدة التقلب. وتساءل بعض الوفود عما إذا لم يكن البرنامج المقترح طموحا أكثر من اللازم في ظل الظروف السائدة في البلد، وعما إذا كان من العملي محاولة الاضطلاع بأنشطة في ست مقاطعات مختلفة. بيد أن وفدا آخر ذهب إلى أن المقاطعات الست قد جرى اختيارها بعناية ولكنه طلب مزيدا من التفاصيل عن كيفية تنسيق البرنامج مع برنامج للجنة الأوروبية سيركز على ثلاث مقاطعات. وشكر وفد أنغولا الصندوق على البرنامج المقترح، قائلا إنه سيساعد في إعادة بناء البنية الأساسية الصحية اللازمة التي دمرتها الحرب التي استمرت ٣٠ عاما. وعرض وفد البرازيل تقديم الخبرة الفنية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب دعما للبرنامج المقترح.

٢١٥ - وأفادت مديرة شعبة أفريقيا بأنه يوجد تعاون وتآزر كبيران بين الشركاء الإنمائيين في أنغولا وأن البرنامج قد صيغ بالتعاون مع اللجنة الأوروبية وجرى تصميمه بحيث يكون مكملا لبرنامج اللجنة. وبطبيعة الحال، سيقوم الصندوق برصد البرنامج عن كثب شديد وسيُعدّله حسب الاقتضاء إن تدهورت الظروف.

٢١٦ - وتعليقا على البرنامج المقترح لبوركينا فاصو، طلب أحد الوفود توضيح ما إذا كان لدى البلد القدرة الاستيعابية التي تمكنه من تنفيذ المقترحات، وقال إن عدم وجود هذه القدرة كان مشكلة في الماضي. وذهب وفد آخر إلى أن البرنامج المقترح لا يتصدى بصورة كافية للمشاكل التي صودفت في الماضي وأنه سيلزم بذل جهود كبيرة لكي يكون البرنامج مجديا.

٢١٧ - ورحب وفد بوركينا فاصو بالبرنامج المقترح. وقال إن التنفيذ كان يمثل مشكلة في الماضي ولكن رئيس الدولة قد جعل تحسين القدرات على رأس الأولويات منذ عام ١٩٩٥ ويؤتي ذلك ثماره حاليا، فقد كان معدل تنفيذ برنامج الصندوق ٨٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وتتلاءم دورة السنوات الأربع للبرنامج المقترح مع الأولويات الإنمائية للحكومة وتتمشى مع مذكرة الاستراتيجية القطرية. وسيجري تنفيذه في سياق عملية الأخذ باللامركزية الجارية حاليا. والحكومة متفائلة جدا بالبرنامج المقترح وترحب بتعاون جميع شركائها الإنمائيين. وقال وفد آخر إن الموقف الواضح لحكومة بوركينا فاصو يحظى بالترحيب وإنه يلزم أن يفي المجلس بما وعد به من بذل جهود في السنتين الماضيتين لعلاج المشاكل التي صودفت في الماضي.

وذهبت مديرة شعبة أفريقيا إلى أن وفد بوركينا فاصو قد أجاب على التساؤلات التي تشغل بال أعضاء المجلس، وأنها تستطيع أن تشهد بأن الحكومة قد اتخذت خطوات لتحسين القدرة الاستيعابية ولتنفيذ الأنشطة.

٢١٨ - وفي معرض مناقشة البرنامج المخصص لجمهورية أفريقيا الوسطى، أوضح أحد الوفود أن البرنامج سيعمل في ظروف صعبة للغاية وأعرب عن أمله في بذل جهود لبناء القطاع العام وعدم الاعتماد على القطاع الخاص وقطاع المنظمات غير الحكومية اعتمادا كليا. وذكرت المديرة أن برنامج الصندوق يركز على القطاع العام.

٢١٩ - وفيما يتعلق ببرنامج غامبيا، تساءل أحد الوفود عن الصلات بين أمانة السكان واللجنة الوطنية للسكان. وردت مديرة شعبة أفريقيا قائلة بأن أمانة السكان، التي تخدم اللجنة، قد أنشئت لتعزيز التعاون بين شتى الجهات الفاعلة في قطاع السكان والصحة الإنجابية في غامبيا. وأضافت قائلة إن اللجنة يرأسها رئيس الجمهورية؛ وهذا الدعم الرفيع المستوى هو أحد دواعي التفاؤل فيما يتعلق بالمكاسب التي يمكن تحقيقها في ذلك البلد. وقال ممثل غامبيا إن هناك تعاونا وثيقا بين الصندوق والحكومة في بلده وإن جهود الدعوة كانت تعاونية وناجحة جدا. وشكر الصندوق على زيادة الموارد المخصصة حاليا لمنطقة أفريقيا.

٢٢٠ - وفي معرض مناقشة البرنامج المقترح لغينيا، ذهب أحد الوفود إلى أن البرنامج يركز أكثر من اللازم على الأنشطة المضطلع بها على صعيد المقاطعات. وتساءل الوفد نفسه عن سبب إيفاد الصندوق موظفين من داكار بدلا من استخدام ما هو متاح في كوناكري. وردت مديرة شعبة أفريقيا بأن أنشطة الصندوق تركز على مستويين معا هما المستوى المركزي، حيث يجري الاضطلاع بأنشطة في العاصمة كوناكري ، ومستوى المقاطعات. ويحتفظ الصندوق بمكتب قطري في كوناكري كما يستخدم الخبرة الفنية الوطنية إلى حد كبير. ويتخذ فريق الدعم القطري من داكار مقرا له كما يجري استخدامه في تقديم الدعم التقني حسب الاقتضاء. وشكر وفد غينيا الصندوق، قائلا إن الحكومة ملتزمة التزاما أكيدا ببلوغ أهداف البرنامج، الذي سيساعد في بناء القدرات البشرية والبنية الأساسية الصحية للبلد، مما يؤدي إلى تحسن عمومي في حالة الصحة الإنجابية في البلد.

٢٢١ - وتعليقا على البرنامج المقترح لناميبيا، ذهب أحد الوفود إلى أنه برنامج جيد جدا ولكنه تساءل عما إذا لم يكن المبلغ المالي الآتي من الموارد العادية والموارد الملتمسة من المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية غير متناسب مع حجم البرنامج. وذهب وفد ناميبيا إلى أن البرنامج المقترح سيأتي مكملا للجهود التي تبذلها الحكومة ذاتها في مجالي الشباب والمرأة وأعرب عن تقديره للاهتمام الجاري إيلاؤه للصحة الإنجابية. وأضاف قائلا إن حالة الصحة الإنجابية للشباب على وجه الخصوص، تشكل أحد دواعي القلق الشديد لدى الحكومة، وأشار إلى أن معدل التسرب من المدارس آخذ في الازدياد. وشكر الوفد الصندوق والحكومات المانحة التي لها نشاط في البلد.

٢٢٢ - وتعليقا على البرنامج القطري لنيجيريا، رحب أحد الوفود بالبرنامج المقترح وقال إنه على الرغم من أن وكالته الإنمائية ستتعاون مع الصندوق في كفالة الإمداد بوسائل منع الحمل اللازمة، فإنه ستظل هناك فجوة يلزم سدها. وفي هذا الصدد، أبلغت المديرة المجلس بأن البنك الدولي ونيجيريا قد وقعا للتو اتفاقا بشأن قرض قدره ١٢ مليون دولار لتوفير وسائل منع الحمل.

٢٢٣ - وذهب أحد الوفود إلى أن برنامج توغو يلزمه أن يركز بصورة أكبر على تحسين مركز المرأة وأحوالها وينبغي أن يتوخى زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية النسائية. وردت المديرة قائلة إن الصندوق يعمل بنجاح كبير مع المنظمات غير الحكومية النسائية في توغو وأعربت عن أسفها لأن وثيقة البرنامج لم توضح ذلك.

٢٢٤ - وفيما يتعلق بأوغندا، أعربت عدة وفود عن الأمل في ألا يكون البرنامج طموحا أكثر من اللازم وألا يؤدي إلى إثارة آمال بعيدة المنال. وذهب وفد آخر إلى أن من المهم مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات الموجودة أصلا وعدم محاولة تحقيق ما هو أكثر من اللازم. وتساءل الوفد، في هذا الصدد، عن الكيفية التي يمكن بها تدريب ٠٠٠ ٥ قابلة تقليدية. وتساءل أحد الوفود عن الدعم الجاري تقديمه لأمانة السكان لتعزيز التنسيق، بالنظر إلى أن مركز تنسيق الصحة الإنجابية لمعظم الوكالات هو وزارة الصحة. وأضاف الوفد قائلا إن وكالته الإنمائية قد اشتركت في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات فوجدت أنها مفيدة للغاية. وتساءل الوفد عن مدى الفعالية من حيث التكاليف لنظام الإحالة المتعلق بصحة الأم. ورحب الوفد بالعمل الذي سيجري الاضطلاع به مع المنظمات غير الحكومية وذهب إلى أن هناك مجالا أكبر للتعاون معها في أوغندا. وأعرب الوفد عن تأييده للأنشطة المقترحة في مجال الدعوة والإعلام والتثقيف والاتصال ولكنه ذهب إلى أن مقاومة تنظيم الأسرة، على سبيل المثال، ليست بالقوة التي صورتها وثيقة البرنامج. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان هناك ما يبرر النسبة المئوية العالية، من مجموع موارد البرنامج، المطلوبة من المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية.

٢٢٥ - وردا على التساؤلات السابقة، أكدت مديرة شعبة أفريقيا للوفود التي ارتأت أن برنامج أوغندا ربما كان طموحا أكثر من اللازم، أن البرنامج يلبي احتياجات البلد بصورة فعالة ووُضع لدعم أهداف الحكومة. وفيما يتعلق بمسألة نظام الإحالة (برنامج RESCUER)، فقد أبلغت المجلس بأنه يستبين من التقييمات التي أجريت مؤخرا أنه قد أحرز تقدم كبير، وهناك عدة أسباب للتفاؤل، منها أن نظام الإحالة الصحية يعمل بصورة جيدة كما أن معدل وفيات الأمهات قد انخفض نتيجة لذلك. وتقوم منظمة الصحة العالمية بإدماج نظام الإحالة في مجموعة أنشطتها المتعلقة برعاية الأم والطفل. كما أدرجت وزارة الصحة في خطتها الخمسية التوسع في نظام الإحالة، ويقوم البنك الدولي باستكشاف إمكانية الأخذ بنظم مماثلة في عدد من مناطق البلد. وسيتحقق تدريب هذا العدد الكبير من القابلات التقليديات من خلال التدريب التعاقبي الذي ثبت نجاحه في الماضي. وفيما يتعلق بالمساعدة المقترحة المتعددة الأطراف والثنائية، ذهبت إلى أن هناك ما يبررها حيث إن البلد يتلقى قدرا كبيرا من المساعدة الثنائية كما أعربت عدة حكومات عن اهتمامها بالبرنامج المقترح.

٢٢٦ - ونظرا لأنه قد طُلب إجراء مناقشة مستقلة للبرنامج المقترح للسنغال، فقد أعلن الرئيس فتح الباب لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة بشأن هذا البرنامج. وأبلغ ممثل السنغال المجلس بأن البرنامج المقترح قد وضع بتعاون وثيق مع الحكومة وأنه يلبي احتياجات البلد ويتجاوب مع العملية الراهنة للأخذ باللامركزية. وقال إن البلد على وشك الاحتفال بالأسبوع الوطني للشباب وأعرب عن أمله في أن يشارك الصندوق في هذا الاحتفال. وفي معرض مناقشة البرنامج المقترح، ذهب أحد الوفود إلى أنه ربما كانت أهداف البرنامج متواضعة أكثر من اللازم. بيد أن وفدا آخر قال إنه يرى أن أهداف البرنامج المقترح طموحة أكثر من اللازم وأعرب عن أمله في ألا تكون الأنشطة المقترحة تكرارا لجهود جهات أخرى. ومضى إلى القول إن وكالته الإنمائية قد دعمت توفير وسائل منع الحمل في الماضي، غير أن السؤال هو كيف يمكن ضمان توفير الإمدادات مستقبلا. وطلب وفد آخر إلقاء الضوء على ما يراه من فشل البرنامج في إدخال عقار الـ "نوربلانت" إلى البلد. وقال وفد آخر إن بعثة البحوث التي أوفدتها حكومته إلى السنغال قد وجدت فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مدى توافر خدمات الصحة الإنجابية. فما الذي يزمع البرنامج المقترح عمله إزاء ذلك؟

٢٢٧ - وعلق ممثل الصندوق في السنغال، في رده، على مسألة ما إذا كان البرنامج المقترح طموحا أكثر من اللازم أو ليس طموحا بالصورة الكافية فقال إن الموارد المالية المقترحة تبلغ ١٥ مليون دولار، وفي إطارها رئي أن المقترحات هي في حدود ما هو ممكن. ويناقش الصندوق مع الحكومة ما إذا كان ينبغي لها أن تركز جهودها في بضع مناطق، وإذا كانت الحالة هكذا، فما هي المناطق التي ستكون أكثرها ملاءمة. ويجري فعلا الأخذ باللامركزية في البلد، بيد أن هناك حاجة ماسة إلى بيانات على الصعد دون الوطنية بشأن مسائل منها معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل، بغية إرشاد البرامج وتوجيهها. ونتيجة لذلك، يجري حاليا الاضطلاع بدراسة استقصائية ديمغرافية وصحية جديدة بدعم من البنك الدولي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والمرجو أن يبين ذلك بصورة أوضح المواطن التي ينبغي أن تتركز فيها الجهود البرنامجية.

٢٢٨ - وتساءل إن كان البرنامج المتعلق بعقار "نوربلانت" برنامجا فاشلا. وقال إن ذلك ليس واضحا؛ وذكر أنه يجري حاليا عمل تقييم لمعرفة ما إذا كان ناجحا أم لا. واستدرك فقال إنه ينبغي ملاحظة أن بلدانا أخرى كغينيا - بيساو، قد وضعت برنامجا على غرار برنامج نوربلانت الخاص بالسنغال. وتقوم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتوريد الرفالات في السنغال، في حين يقوم الصندوق بتوفير وسائل منع الحمل بالحقن حتى يتسنى، على الأقل، مواصلة تلبية تلك الاحتياجات من وسائل منع الحمل. وفي معرض التعليق على المنجزات التي أحرزت في الماضي، أفاد ممثل الصندوق بأنه قد جرى تجديد ١٤ مركزا من مراكز الإحالة الخاصة بالصحة الإنجابية في إطار البرنامج السابق ويجري حاليا تجديد مركزين آخرين. وكجزء من الجهود المبذولة في جميع أنحاء أفريقيا لتركيز الانتباه على احتياجات الصحة الإنجابية للمراهقين، سيتعاون الصندوق بصورة نشطة جدا في وقائع الاحتفال بالأسبوع الوطني للشباب، بما في ذلك رعاية منتديات بشأن الشباب والسكان وبشأن مسائل الصحة الإنجابية.

٢٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي البرامج القطرية بصيغتها الواردة في الوثائق المبينة تلو كل بلد، على النحو التالي: أنغولا (DP/FPA/CP/173) وأوغندا (DP/FPA/CP/177) وتوغو (DP/FPA/CP/172) وجزر القمر (DP/FPA/CP/171) وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/182) والسنغال (DP/FPA/CP/176) وغامبيا (DP/FPA/CP/178) وغينيا (DP/FPA/CP/181) وناميبيا (DP/FPA/CP/175) ونيجيريا (DP/FPA/CP/190).

الدول العربية وأوروبا

٢٣٠ - عرضت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا على المجلس التنفيذي البرامج المقترحة لألبانيا ولبنان والسودان، والتي صممت جميعها لمساعدة حكومات هذه البلدان في تحقيق أهدافها في مجالي السكان والتنمية. وذكرت أن التحديات الرئيسية في كثير من الدول العربية تتمثل في ارتفاع معدلات الوفيات من الأمهات ومعدلات اصابتهن بالأمراض وترتبط تلك المعدلات بالإمكانيات المحدودة للتوصل إلى خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية واستمرار الممارسات التقليدية الضارة فضلا عن انخفاض مركز النساء والفتيات. والنهج الذي يتبعه صندوق الأمم المتحدة للسكان في مساعدة حكومات المنطقة على مواجهة هذه التحديات يرمي إلى ترفيع مستوى المعرفة والمهارات التقنية لدى الموظفين الوطنيين وتكثيف أنشطة الإعلام والتعليم والاتصال التي من شأنها أن تساعد في تخفيف القيود الاجتماعية الثقافية. وإضافة إلى تعزيز قدرات الحكومة، يجري حاليا تشكيل شراكات جديدة مع منظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص.

٢٣١ - ومن شأن البرنامج المقترح للبنان أن يساعد الحكومة في تحسين خدمات الصحة الإنجابية في مناطق البلد التي يقل فيها تقديم الخدمات، بما في ذلك المناطق التي يزيد فيها عدد السكان المشردين داخليا. وفي السودان، سوف يركز الصندوق على ٦ ولايات محرومة، من مجموع ولايات البلد البالغة ٢٦ ولاية، وتقدم الدعم لخدمات الصحة الإنجابية المتكاملة والإعلام والتعليم والاتصال فضلا عن الأنشطة المصممة لتحسين مركز وأوضاع المرأة. واستجابة لتعليقات سابقة أبديت في أثناء مناقشة المجلس بشأن ضرورة الاستجابة لأوضاع اللاجئين، طلبت المديرة من الممثل السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان (الذي يغطي ألبانيا حاليا) أن يقدم بعض التفاصيل بشأن الطرق التي يعمل بها الصندوق لتحسين حالة الصحة الإنجابية لأعداد غفيرة من المشردين في السودان.

٢٣٢ - وتختلف الحالة في بلدان وسط أوروبا وشرقيها عن ما عليه الحال في مناطق أخرى، وتتضح جليا الأوضاع السائدة في حالة ألبانيا، التي اقترح الصندوق برنامجا جديدا لها. ومصدر القلق الأكثر إلحاحا في المنطقة كلها يكمن في ارتفاع معدل عمليات الإجهاض، الذي يستخدم كطريقة لتنظيم الخصوبة بسبب الافتقار إلى أدوات منع الحمل العصرية. وإضافة إلى ذلك، ثمة زيادة سريعة في حالات الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وبالنظر إلى ضخامة الاحتياجات وموارد الصندوق المحدودة سوف ينصب تركيز البرنامج المقترح لألبانيا بصورة كاملة تقريبا على مواضيع ذات صلة بالصحة الإنجابية.

٢٣٣ - وأفاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا بأنه نظرا لتعقيد الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، حسبما تدل عليها القلاقل المدنية الواسعة الانتشار الجارية في البلد، من الضروري التحلي إلى أقصى حد ممكن بالمرونة فيما يتصل بتنفيذ أنشطة البرنامج. وأفاد، في هذا الصدد، بأن

الصندوق يتمتع بعلاقات عمل ملائمة جدا مع الحكومة، ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية وطنية ودولية، مما من شأنه أن يسمح له بتعديل البرنامج المقترح لتكميل جهود الشركاء الآخرين حالما يستقر الوضع. وذكر أنه ما زال يشعر بالتفاؤل بأنه سوف يصبح بالمستطاع تحقيق أهداف البرنامج في فترة الأربع سنوات المحددة للبرنامج المقترح.

٢٣٤ - ورحب بعض الوفود بالبرنامج المقترح، وأعربوا عن شعورهم بأنه حسن الصياغة وحسن التركيز كما أنه يوضح النهج الذي سوف يتبع لمواجهة التحديات التي تواجه بلدانا أخرى في المنطقة، ولا سيما التركيز على الصحة الإنجابية. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن الارتياح إزاء قيام الصندوق بإنشاء مكتبين قطريين في شرقي أوروبا، أحدهما في ألبانيا والآخر في رومانيا، وسوف يتناول كل منهما عددا من البلدان في المنطقة. وطلب أحد الوفود تقديم المزيد من المعلومات بشأن مركز أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في أرمينيا، التي لا تزال تدار من المكتب القطري لألبانيا.

٢٣٥ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان برنامج ألبانيا قد حظي بموافقة البرلمان والحكومة، في حين سأل وفد آخر عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت موقفا بشأن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأعرب وفد آخر عن رغبته في أن يستفيد البرنامج إلى أقصى حد ممكن بالبنية الأساسية الحالية، التي لا تستغل على النحو الأوفى في الوقت الحاضر بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة. ونظرا لصعوبة الوضع، حث الوفد مجتمع المانحين على تفهم الاحتياجات المؤقتة في المنطقة، حيث تترتب على الفقر نتائج ذات آثار ضارة طويلة الأجل على الصحة الإنجابية للشعب. وأثنى وفد آخر على مشاركة المنظمات غير الحكومية وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن الطريقة التي يتبعها البرنامج للتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٢٣٦ - وأعرب ممثل ألبانيا عن الشكر للصندوق إزاء العمل الذي يقوم به في البلد، حيث بدأ المكتب القطري الجديد لتوه في العمل، وأعرب أيضا عن تقدير حكومته للمانحين الآخرين الذين يعملون بنشاط في البلد. ولاحظ أن المشاكل التي يتعين التصدي لها ليست قضايا صحية فقط ولكنها تتعلق بمشاكل اجتماعية أيضا، أي، ارتفاع نسبة الإجهاض، والافتقار إلى خدمات تنظيم الأسرة والسلع الأساسية، وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وانخفاض مركز المرأة. وقال إن هذه المشاكل ترتبط جميعها بحالة الفقر السائد في البلد، والذي أصبح لتوه أكثر سوءا بسبب انهيار سلسلة المشاريع المالية الهرمية والقلاقل الاجتماعية الراهنة. وقال إن حكومته سترحب أيضا بأي دعم يمكن أن تقدمه حكومات أو وكالات مانحة.

٢٣٧ - وعبر ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا عن ترحيبه بالدعم الذي أعربت عنه الوفود إزاء البرنامج المقترح. وقال إن الوفود أصابت عين الحقيقة حينما صرحت بأن مشاكل ألبانيا هي أيضا مشاكل موجودة في بلدان أخرى في المنطقة، وتنحصر أوجه الاختلاف فيما بينها في المدى والحجم وليس في الجوهر. ويرمي الغرض العام لأنشطة الصندوق إلى مساعدة الناس في التوصل إلى وسائل منع الحمل الحديثة واستخدامها بدلا من اللجوء إلى الإجهاض؛ ومن شأن ذلك أن يتطلب بذل جهود مكثفة في مجالات

الإعلام والتعليم والاتصال إضافة إلى تقديم الخدمات. وتدعو الحاجة إلى شن حملات إعلامية لمكافحة زيادة الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). أما فيما يتصل بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، فقد لاحظ أن التعاون على صعيد الميدان جيد للغاية، وتعقد اجتماعات اعتيادية مع جميع الوكالات المانحة، ويرأس صندوق الأمم المتحدة للسكان حاليا الفريق المعني بموضوع متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهناك مانحون ثنائيون عديدون في البلد، وهناك قدر من الاهتمام بدعم برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق آلية متعددة الأطراف. وتلتزم حكومة ألبانيا إلى حد كبير بالبرنامج المقترح وببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولقد أنشأت لجنة وطنية للسكان فضلا عن قسم للصحة الإنجابية في وزارة الصحة وقامت برعاية المؤتمر الأول الوطني للسكان.

٢٣٨ - وأعربت مديرة شعبة الدول العربية وأوروبا عن الشكر للوفود لما قدموه من تعليقات وذكرت أنها وموظفيها على استعداد لتقديم أي تفاصيل إضافية قد تطلبها الوفود على أساس ثنائي. وأكدت للمجلس، فيما يتعلق بأرمينيا بأن هناك بعض المشاكل فيما يتصل بالبدء في الأنشطة ولكن الصندوق قد أقام علاقات عمل طيبة مع المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوف يمضي العمل قدما في الأنشطة المزمعة، كما تم بالفعل تقديم أدوات منع الحمل في البلد. ويزمع موظفان، بما في ذلك ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا، الذي يغطي أرمينيا أيضا، القيام برحلة إلى أرمينيا للمساعدة في تقييم احتياجات البلد.

٢٣٩ - وفي المناقشات بشأن البرنامج المقترح للبنان، أثار أحد الوفود عددا من النقاط. وذكر أن الإحصاءات الديمغرافية المستخدمة في الوثيقة المقترحة غير دقيقة وأن الوثيقة أغفلت المساهمات التي يقدمها مانحون آخرون في قطاع الصحة. وقال إذا لم يكن الصندوق على علم بهذه المساهمات، فكيف يتسنى له أن يساهم في الأنشطة التي يضطلع بها وكيف يتسنى له أن يتأكد من أنه ينفذ الأنشطة التي يدعو إليها مسيس الحاجة؟ وأكد الوفد أيضا على أن القطاع العام يحتاج إلى الدعم ثم أعرب عن أمله في عدم إهمال ذلك الدعم. وأخيرا، ذهب الوفد إلى أن مبلغ الأموال المقترحة لا يكفي لتلبية احتياجات البلد في حالته بعد الحرب.

٢٤٠ - وقالت المديرة، بصدد الإجابة على ذلك، بأن الصندوق ملزم باستخدام الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة، وهي أفضل الإحصاءات المتوافرة. بيد أن الجميع يدركون أن التنبؤ بالبيانات الديمغرافية للبنان يتسم بالصعوبة حيث أجري آخر تعداد رسمي للسكان منذ أكثر من ٦٠ سنة مضت. وهذا هو السبب الذي من أجله قدم الصندوق الدعم لدراسة استقصائية رئيسية عن السكان والإسكان فضلا عن مشروع الدول العربية للدراسة الاستقصائية للطفل والصحة الوطنية. والبيانات التي تم الحصول عليها من هاتين الدراستين الاستقصائيتين والتي يجري تحليلها حاليا سوف تنشر وتستخدم في أنشطة البرنامج المزمع. وذكرت أن هناك بالفعل مانحين آخرين في قطاع الصحة في لبنان ولكنهم يركزون دعمهم على إعادة بناء البنية الأساسية في حين يركز الصندوق على تدريب الذين يقدمون الخدمات ويركز على تقديم المعدات واللوازم الطبية ومواد منع الحمل المطلوبة. وبالفعل يركز الصندوق جهوده في القطاع الخاص لكي يتسنى للحكومة

أن تبني خدماتها للرعاية الصحية الأولية وإيصالها إلى السكان الذين تقدم لهم خدمات قليلة وغير القادرين على الإنفاق على خدمات خاصة. وسلمت المديرة بأن مبلغ الأموال المقدمة في إطار البرنامج المقترح قليل بالنسبة للاحتياجات الهائلة. بيد أن ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان والمدير القطري يعملان بنشاط سعيا لتحقيق إمكانية الحصول على مساعدة متعددة الأطراف - ثنائية ولقد تلقيا إيضاحات أولية تنم عن اهتمام عدد من المانحين.

٢٤١ - واعتمد المجلس التنفيذي البرنامج المقترح لألبانيا كما ورد في الوثيقة DP/FPA/CP/180، والبرنامج المقترح للبنان (DP/FPA/CP/184) والبرنامج المقترح للسودان (DP/FPA/CP/194). وعقب اعتماد المجلس التنفيذي لهذه البرامج المقترحة، عبر وفد لبنان عن تقديره للصندوق ولمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة تقدم المساعدة حاليا لإعادة بناء البلد. وذكر الوفد أن البرنامج يركز على تنمية الموارد البشرية، والتي تتسم بالأهمية. وقال إن الحكومة تؤيد بإخلاص أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة وأعرب عن ارتياح الوفد لأن من شأن البرنامج الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يساعد البلد في تحقيق أهدافه الرامية إلى تحسين صحة الأسر اللبنانية.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٤٢ - أدلى مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ ببيان موجز لعرض البرنامج المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأشار إلى أنه سبق للمجلس أن قام في سياق الجزء المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمناقشة البرنامج المقترح الآخر في المنطقة، وهو البرنامج الخاص بالهند، ووافق عليه. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي بلد مصنف في الفئة "ألف" بموجب النهج الجديد الذي يتبعه الصندوق لتوزيع الموارد. ويحتاج البلد إلى احتياجات كبرى من حيث تحسين الصحة الإنجابية وحالة السكان لديه، ولذلك، فإن البرنامج المقترح يتضمن عناصر في جميع المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق. وفيما يتعلق بجميع البرامج، فإن الهدف الرئيسي يتمثل في تعزيز القدرات الوطنية، وفي هذه الحال عن طريق توفير التدريب على إدارة البرامج، وتنسيقها ورصدها وتقييمها. كما سيركز البرنامج على المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة وسيعمل مع منظمات جماهيرية مثل الاتحاد النسائي اللاوي واتحاد الشبيبة اللاوي.

٢٤٣ - وذكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن نمو السكان في بلده لا يزال مرتفعا جدا، مبينا أن الحكومة تود أن تعمل على استقرار هذا النمو بنسبة ٢,٤ في المائة سنويا. ويعتبر برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المقترح منسجما مع خطة الحكومة الإنمائية الخمسية ومع إطار التعاون القطري الذي وافق المجلس عليه لتوه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان من دواعي سرور الحكومة أن يولي البرنامج المقترح هذا التوكيد لبناء القدرات، وستبذل الحكومة ما في وسعها لبلوغ أهداف هذا البرنامج. ولا يوجد حاليا أي مكتب لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطلب إلى الصندوق أن ينظر في إمكانية وجود موظف متفرغ مقيم واحد على الأقل في البلد. وأعرب عن شكره للمجلس لما يقدمه من دعم.

٢٤٤ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/CP/174.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤٥ - افتتحت مديرة شعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المناقشة بشأن البرامج المقترحة في المنطقة ببيان أن المقترحات المتعلقة بإكوادور وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وكوبا وهايتي والبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في البحر الكاريبي، تمثل قطاعا جيدا من السكان وتحديات الصحة الإنجابية التي تواجه المنطقة ككل. وبالرغم من أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد خطت خطوات واسعة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فلا يزال هناك اختلالات كبرى ولا يزال للسكان احتياجات كبرى في مجالات ولاية الصندوق. بيد أنه نظرا لمحدودية الموارد، فإن على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يضطلع بتدخلات استراتيجية رئيسية التي يمكن بالفعل أن تحدث أثرا ملموسا. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق دعم التنفيذ الوطني حتى يتاح للبلدان أن تزيد من قدراتها على الاضطلاع بالبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية وعن طريق تركيز المساعدة على السكان الذين هم في أمس الحاجة.

٢٤٦ - وذكرت المديرة أن حكومات المنطقة قد طلبت مساعدة الصندوق على الاضطلاع بجهود الدعوة اللازمة لحشد الدعم اللازم للبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية بالإضافة إلى الدعم اللازم لأنشطة التدريب التي من شأنها أن تزيد القدرات الوطنية. ويتمثل أحد الدروس المستفادة من الأنشطة السابقة في أن المساعدة التي يقدمها صندوق السكان كانت أحيانا موزعة على نطاق واسع وأن من اللازم تركيز دعم الصندوق حتى يكون له تأثير قابل للقياس وحتى يصل مباشرة إلى المستفيدين. بيد أنه من اللازم في الوقت نفسه مواصلة دعم بعض الجهود على الصعيد المركزي، مثل الجهود التي ترمي إلى إدماج اهتمامات السكان في الاستراتيجيات الإنمائية وعلى الأخص في برامج التخفيف من حدة الفقر.

٢٤٧ - وتكلمت وفود عدة من المنطقة بمن فيها أنتيغوا وبربودا وجامايكا وسورينام وغيانا حول البرنامج المقترح لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة أن البرنامج يستند استنادا راسخا إلى مبادئ التعاون والتضافر مع الحكومات المعنية. وأعربت وفود عدة عن سرورها لأن البرنامج يركز على احتياجات المراهقين، وخاصة من حيث الإعلام والتعليم والاتصال، بما يتفق مع الأولويات الوطنية، ولأنه يدعم جهود التدريب. وذكرت وفود عدة أن بناء القدرات على الصعيد الوطني يتسم بأهمية كبرى، وذكر أحد الوفود أن من شأن دعم الصندوق أن يساعد على تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة للاضطلاع بأنشطة تعداد السكان في سنة ٢٠٠٠. كما أعربت الوفود عن سرورها لأن البرنامج يركز على السكان الذين هم في أشد الحاجة إلى الصحة الإنجابية. بيد أنه كان من رأي أحد الوفود أن المقترح يبالغ في التركيز على أنشطة الدعوة على حساب الصحة الإنجابية وأنه لا يكرس ما يكفي من الموارد لاستراتيجيات السكان والتنمية.

٢٤٨ - وفيما يتعلق بالبرامج المقترحة للجمهورية الدومينيكية والسلفادور وهايتي، ذكر وفد البرازيل أن من المهم تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب مع البلدان الأخرى في المنطقة وأن بلده يقيم شراكات قيمة مع هذه البلدان من حيث تدريب السكان واستراتيجيات التنمية وعرض مواصلة مساعدته وزيادتها.

٢٤٩ - وأعربت مديرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن تقديرها لجميع الوفود التي تكلمت، وأعربت بوجه خاص عن امتنانها للدعم الذي أعربت عنه بلدان منطقة البحر الكاريبي نفسها، الذي أشار إلى التعاون الجاري الجدير بالاهتمام في المنطقة. وردا على السؤال المتعلق بكيفية توزيع الموارد داخل البرامج الفرعية من البرنامج المقترح، ذكرت أنه تم التوصل إلى الاعتمادات بالتعاون مع جميع الحكومات المعنية وأنه تمت إحالة مشروع أول من البرنامج المقترح إلى جميع تلك الحكومات وحظي بموافقتها. وكان الصندوق يود لو أنه كان لديه مزيد من الموارد لتكريسها في مجالات أخرى، ولكن هذه الموارد ليست متوفرة لسوء الحظ. وذكرت أن جميع التعليقات ستحال إلى المكتب القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمنطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن شكرها لوفد البرازيل للعرض الذي قدمه.

٢٥٠ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج المقترح لإكوادور بصيغته الواردة في الوثيقة (DP/FPA/CP/192)، وبيرو (DP/FPA/CP/185) و الجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CP/186)، والسلفادور (DP/FPA/CP/189)، وكوبا DP/FPA/CP/188 والبلدان الناطقة بالانكليزية والهولندية في منطقة البحر

الكاريبي (DP/FPA/CP/179)، وهايتي (DP/FPA/CP/191)، وبعد الموافقة، أعرب وفد كوبا عن تقديره للصندوق فضلا عن المانحين الآخرين الذين يعملون على تحسين أحوال الصحة الإنجابية، وخاصة بالنسبة للمراهقين في البلد. كما أعرب وفد إكوادور عن تقديره، ملاحظا مع ذلك أن البرنامج الجديد يمثل انخفاضا في الأموال عن البرنامج السابق. وذكر أن الحقيقة المتمثلة في أن المؤشرات العامة لصحة السكان والصحة الإنجابية في البلد قد تحسنت لا تراعي أن هناك كثيرا من الجيوب السكانية التي تعتبر أحوالها أسوأ من المتوسط؛ وأن هناك على سبيل المثال، اختلافات خطيرة بين المناطق الحضرية والريفية. وطلب إلى المجلس أن يراعي هذه العوامل عندما يتولى النظر في البرامج المقبلة ويستعرض معايير توزيع الموارد.

٢٥١ - وأعرب وفد الجمهورية الدومينيكية عن شكره للمجلس للبرنامج الذي تمت الموافقة عليه توا. بيد أنه أشار إلى أن الحقيقة المتمثلة في أن الجمهورية الدومينيكية لم تعد من البلدان التي تحظى بالأولوية بالنسبة لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان يعني أنه سيتعذر معالجة المشاكل الخطيرة التي تواجهها قطاعات كبرى من السكان، وخاصة نظرا لأن على الحكومة أن تخفض النفقات الاجتماعية في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن المجلس من أن يكون أكثر مرونة في مراعاة هذه الأحوال. وأعرب وفد هولندا عن شكره للمجلس بالنيابة عن الأقاليم الهولندية في منطقة البحر الكاريبي. وأعرب وفد السلفادور عن تقديره للبرنامج الجديد، قائلا إنه يعتبر استثمارا في رأس المال البشري ومن شأنه أن يعزز القدرات الوطنية. بيد أن حكومة السلفادور منشغلة إزاء نقص الموارد المتاحة وطلب إلى الحكومات المانحة أن تعكس هذا الاتجاه. وأعرب وفد هايتي عن امتنانه للمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تأتي في وقت يمر فيه البلد في فترة انتقالية صعبة جدا. وأودع ممثل بيرو بيانا أعرب فيه عن تقديره لبرنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي من شأنه ان يساعد البلد على بلوغ أهدافه السكانية والإنمائية، التي تحظى في البلد بأعلى أولوية من حيث التنمية الاجتماعية. وذكر أن البلد يتبع استراتيجية شاملة لتنظيم الأسرة لا تتعارض بأي وسيلة مع الحق المكفول دستوريا في الحياة منذ الحمل. وتعتبر هذه الاستراتيجية وحملة الإعلام والتعليم والاتصال الوطنية ذات الصلة انعكاسات لالتزام الحكومة الراسخ ببرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

سادسا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٥٢ - عملا بالترتيبات التي وضعتها الأمانة، تم في الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان النظر في إطاري التعاون القطري لإريتريا والهند اللذين أقرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي البرنامجين القطريين لإريتريا والهند اللذين يضطلع بهما صندوق الأمم المتحدة للسكان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التعاون القطري لإريتريا

٢٥٣ - عرضت مساعدة مدير البرنامج والمديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي لأفريقيا إطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1) الذي طلب المجلس التنفيذي مناقشته. وبعد تقديم لمحة عامة عن إطار

التعاون القطري، أشارت إلى أن حكومة إرتيريا أثارت بعض الاعتراضات على عملية موافقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إطار التعاون القطري. وأدرجت الحكومة في مذكرتها التفسيرية المنظور الذي كانت تفضل رؤيته في إطار التعاون القطري المقدم إلى المجلس. ورغم أن ذلك المنظور قد أخذ في الاعتبار عند إعداد إطار التعاون القطري فإنه لم يكن بالشكل الذي تصورته الحكومة في الأصل. وقد ناقشت مساعدة مدير البرنامج هذه المسألة مع الحكومة في الليلة الماضية، وقرأت نص البيان على النحو الذي أعدته الحكومة على المجلس التنفيذي:

"ينبغي أن تركز المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقام الأول على بناء القدرات (تنمية الموارد البشرية والتدريب والمعدات والعمليات والإجراءات والأنظمة التنظيمية، وغير ذلك) وعلى تدعيم المؤسسات؛ وتود إريتريا أن ترى نهجا مرنا للبرمجة وتفضل أن يضم برنامجا واحدا فقط (بناء القدرات) على أن يقترن بعدد آخر قليل للغاية من البرامج الصغيرة (على سبيل المثال، تقديم دعم في وضع الدستور وإلى اللاجئين والمرأة) لإتاحة المجال للتنويع؛ وينبغي أن توحد في إطار البرنامج مخصصات الأموال وأن يجري التركيز على عدد قليل من المسائل الرئيسية التي لها أهمية آنية أو في الأجل الطويل والتي ترى الحكومة أنها ذات أولوية عليا؛ وينبغي أن تسهم المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل فعال في جهود التنمية الوطنية التي تبذلها إريتريا دون تشجيع أي شكل من أشكال التبعية؛ وينبغي إعادة توجيه/إعادة تخصيص الموارد البرنامجية المرحلية الحالية من أجل الأنشطة ذات التأثير العالي ولكن مع التركيز على بناء القدرات؛ وتشمل إشارة الحكومة إلى بناء القدرات ما يلي أساسا: بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات البشرية".

٢٥٤ - وأشارت مساعدة مديرة البرنامج إلى أنه ليس ثمة تناقض بين ما ورد في إطار التعاون القطري وبين ما طلبته الحكومة، وأن الجوهر مدرج في الإطار.

٢٥٥ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياح حكومته للعمل الذي يؤديه في إريتريا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على حد السواء، ويسير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المسار الصحيح.

٢٥٦ - وأعرب أحد الوفود، متكلما أيضا باسم وفد آخر، عن موافقته على التحليل الوارد في إطار التعاون القطري فيما يتعلق بحالة التنمية وبالتركيز على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية فضلا عن النهج المتعلق بالاستعانة بالخبرة المحلية بوصفها أمرا له أولوية. ونظرا لأن إريتريا بلد فتي، فقد أعرب الوفدان عن تساؤلات بشأن مدى ملاءمة الاستعانة بالتنفيذ الوطني في الوقت الحالي. وأكدا على ضرورة أن يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنسيق داخل البلد بالتعاون الوثيق مع المانحين الآخرين.

٢٥٧ - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامجين اللذين يضطلع بهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إريتريا. ومن المشجع أن نسمع أن التعاون الوثيق قائم بالفعل. إن مجتمع الأمم المتحدة جديد وصغير في إريتريا ويساعد الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى

وكالات الأمم المتحدة المختلفة في تحقيق التكامل في تقديم المساعدة إلى إريتريا. ووصف إطار التعاون القطري الأول بأنه جيد وأن عرضه بشكل مشترك مع البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان مفيد. وإدراكا منه لأنه ليس من العملي إصدار وثيقة مشتركة في الوقت الحالي، فسيكون من المثمر الإشارة بإسهاب إلى طريقة تعاون المنظمتين في إريتريا وكيف تم التنسيق في مجالي التنمية الإحصائية وبناء القدرات. وطلب معلومات أيضا عن المساعدة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية.

٢٥٨ - وأشار الرئيس إلى أن المكتب يحتاج إلى مناقشة الطرق المؤدية إلى الحصول على وثيقة مشتركة تصف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في بلدان معينة.

٢٥٩ - ووجهت مساعدة مدير البرنامج الشكر إلى الوفود التي أيدت إطار التعاون القطري لإريتريا. وقالت إن الحكومة كانت حكيمة للغاية فيما يتعلق بملكية الأنشطة في البلد وفيما يتعلق بالمحافظة على استقلاليتها. والحكومة في طريقها حاليا إلى وضع مبادئ توجيهية من أجل المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في إريتريا. وقد حددت بعض مجالات التركيز، على النحو المبين في بيان الحكومة.

٢٦٠ - ووجه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إريتريا شكره أيضا إلى الوفود على تعليقاتها. وأشار إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل جاهدا العمل بفعالية بالتعاون مع الحكومة في إريتريا. ويمكن أن يكون التنفيذ الوطني طريقة مناسبة، خاصة وأنه لم يستبعد التنفيذ عن طريق الوكالات. ويرغب الأفراد، حيثما أمكن، في أن يتعلموا من خلال العمل وليس المشاهدة. وقد كان التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة جيدا بشكل ممتاز في إريتريا. وسيضم العمل في التعداد عددا من وكالات الأمم المتحدة. لقد وافقت الحكومة على مخطط لمذكرة الاستراتيجية القطرية. وستشكل ثلاثة أفرقة فنية على الأقل، يتناول كل منها موضوعا معينا، لتلبية احتياجات الحكومة.

٢٦١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول لإريتريا (DP/CCF/ERI/1) مع مراعاة منظور الحكومة الذي قرأته مساعدة مديرة البرنامج.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إطار التعاون القطري للهند

٢٦٢ - عرض مساعد مدير البرنامج والمدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إطار التعاون القطري الأول للهند للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ (DP/CCF/IND/1). وأدلى أيضا الممثل المقيم في الهند بملاحظات استهلالية.

٢٦٣ - ووجه المتكلمون الشكر إلى الأمانة لتنظيمها إجراء عرض مشترك لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإجراء مناقشة غير رسمية لتعاون منظومة الأمم المتحدة في الهند. وأثنى عدد كبير من الوفود على التنسيق الممتاز لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية والعلاقات الإيجابية التي يقيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المانحين الثنائيين في الهند. وأشادوا بالقيادة القوية التي يمارسها المنسق المقيم. وقال عدد من الممثلين إن التجربة التي شهدتها الهند هي مثال تحتذيه البلدان الأخرى فيما

يتعلق بالتنسيق المشترك بين الوكالات. كما حظي بالثناء الاهتمام المتزايد الذي يوليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقطاعات الاجتماعية. ومن الأمثلة الإيجابية التي حدثت مؤخرا والتي أشار إليها أحد المتكلمين الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشجيع إدراج القطاع الاجتماعي على جدول أعمال منتدى التنمية في الهند. وستعد مذكرة قطرية عن التنمية البشرية من أجل الاجتماع التالي للمنتدى. وأيد عدد من المتكلمين زيادة التعاون مع البرامج التي تضطلع بها وكالات المعونة الثنائية حيث أن تلك الجهود حققت نجاحا في الماضي.

٢٦٤ - ورغم أن بعض المتكلمين اعترفوا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بذل جهودا رئيسية لتبسيط أنشطته، فقد أشار بعضهم إلى أنه من الواضح أنه لا تزال هناك أعداد كبيرة من مجالات المشاركة التي لم تحدد على أنها مجالات ملائمة على وجه الخصوص لكفاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولذلك فمن الممكن توزيع الجهود، نظرا لحجم البلد وصغر ميزانية إطار التعاون القطري نسبيا. ويبدو أيضا أن استراتيجية التنفيذ هي استراتيجية مركزية، وقد شجع برنامج الأمم المتحدة على استكشاف طرق مبتكرة لإشراك المستفيدين من القطاع الخاص ومن القاعدة الجماهيرية في برامجه. وسأل أحد الوفود عما إذا كان إطار التعاون القطري يشمل عنصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٦٥ - وطلب بعض المتكلمين معلومات عن الصلة بين إطار التعاون القطري والبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبيان موقف منظومة الأمم المتحدة بشأن الهند والمؤرخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، فيما يتعلق على وجه الخصوص بدور الوكالات المتخصصة. وطلبوا إيضاحا أيضا عن الطريقة التي تعكس بها الدروس المستفادة في التعاون الحالي والمقبل. وطلب أحد الوفود معلومات عن تخصيص الموارد للمجالات المواضيعية الواردة في إطار التعاون القطري وعن النطاق الذي انخفض به تنفيذ البرنامج وأسبابه.

٢٦٦ - وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدرج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لإطار التعاون القطري في الصفحة الأولى من الوثيقة. وطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدما معلومات عن ملاك الموظفين في المكاتب القطرية لإطار التعاون القطري والبرنامج القطري.

٢٦٧ - وأعرب ممثل الهند عن شكره للمجلس التنفيذي على الدعم الذي قدمه لإطار التعاون القطري. لقد بني الإطار استنادا إلى خبرة ٢٥ عاما. وكانت فترة البرنامج القطري الرابع بمثابة فترة انتقالية من نهج المشروع إلى نهج البرنامج، وكانت فترة انتقالية أيضا فيما يتعلق بتقليل الخبراء الذين يعملون لفترة طويلة الأجل، وزيادة التنفيذ الوطني، وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية. ولفهم السياق الذي أعد فيه إطار التعاون التقني، ينبغي الإشارة إلى عدد من الأحداث: عملية الإصلاح في الهند منذ ١٩٩١ وما نتج عنها من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي؛ والسياسات الإنمائية للحكومة الجديدة؛ والخطة الخمسية التاسعة التي تزامنت مع إطار التعاون القطري. واعتمد الإطار على ثلاثة أهداف حكومية رئيسية هي: الاستراتيجية العامة للحكومة المتعلقة بتحقيق النمو مع المساواة؛ والتغطية الشاملة بالخدمات الاجتماعية بحلول سنة ٢٠٠٠؛ والسياسة الوطنية لتحقيق اللامركزية الديمقراطية. واتخذت خطوات لتحسين إدارة البرامج في سياق إطار

التعاون القطري الأول. وشملت هذه البنود تحسين الإدارة والاستعراض وتعزيز التخطيط وتحديد أولويات مشاريع معينة. وتتناول البرامج الجديدة في إطار التعاون القطري مسائل أعقد بكثير، تتطلب تفكيرا جديدا ومبتكرا، وإيجاد آليات جديدة للتنفيذ، والعمل في مناطق جغرافية بعيدة. ويجب لذلك أن يتيح المجلس التنفيذي وقتا كافيا للبرنامج لكي يتمكن من تنفيذ توجيهاته البرنامجية الجديدة.

٢٦٨ - وأعربت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تقديرها للعمل الذي يقوم به المنسق المقيم في الهند.

٢٦٩ - وأيد مساعد مدير البرنامج الاقتراح المتعلق بإدراج المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في إطار التعاون القطري. وفيما يتعلق بملاك الموظفين، أوضح أن إدراج ملاك الموظفين قد لا يكون عمليا لأن الحالة تتغير أثناء الفترة الزمنية حيث تمول الوظائف الأساسية المدرجة في الميزانية والوظائف المؤقتة عن طريق موارد خارجة عن الميزانية.

٢٧٠ - وأشار الممثل المقيم إلى أن الحكومة طلبت البرامج العشرة المدرجة في إطار التعاون القطري لأنها تدعم البرامج الوطنية. ومن المأمول أن يمكن جمع موارد إضافية عن طريق تقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة. وستطلب مدخلات تقنية من الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالتنفيذ الوطني. وتشارك الوكالات المتخصصة في جميع البرامج المدرجة في إطار التعاون القطري. وتبرز الإشارات الواردة على وجه الخصوص في الفقرات من ١٦ إلى ١٨ المجالات التي تشارك فيها الوكالات المتخصصة في برامج الأمن الغذائي والتعليم الأولي وتقديم الدعم الصحي. وتشارك الوكالات المتخصصة أيضا في أفرقة قطاعية مشتركة بين الوكالات. وسيستمر تحديد الصلات مع البرامج الثنائية. وأكد الممثل المقيم للوفود أن هناك صلة وثيقة قائمة بين التعاون المشترك بين الوكالات في الهند وبين إطار التعاون القطري والبرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقال إنه قد تم تعلم عدد كبير من الدروس التي أشارت إليها الوثيقة بإيجاز فقط. ولم يتم الانتهاء من تخصيص الموارد لكل برنامج على حدة انتظارا لإجراء مزيد من المشاورات. وتعزى القيود التي يعاني منها التنفيذ إلى عدد من الأسباب ويجري التصدي لها. وأعرب المنسق المقيم عن شكره للتأييد الذي أبداه الوفد الذي أشار إلى الدور الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتدى التنمية الدولية وأضاف أنه يجري إعداد لمحة عن التنمية البشرية من أجل اجتماع المنتدى في حزيران/يونيه.

٢٧١ - ووافق المجلس التنفيذي على إطار التعاون القطري الأول للهند (DP/CCF/IND/1).

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج القطري المقترح لاريتريا

٢٧٢ - فتح مدير شعبة أفريقيا باب المناقشة حول البرنامج المقترح لاريتريا بتوجيه الشكر إلى الحكومة على تعاونها أثناء عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات لتطوير أول برنامج شامل للصندوق لصالح البلد. وعرض ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى اريتريا البرنامج فأوضح أن الأولويات الإنمائية للبلد تركز على التغلب على تركة مؤلفة من ٣٠ سنة حرب. وقد أثر ذلك على جميع برامج الأمم المتحدة المضطلع بها في اريتريا - فكان جميع الشركاء في مجال التنمية حديثي العهد في البلد. والكل كان يتعلم

في نفس الوقت، مما يعني أن الأمور في بعض الأحيان لم تكن سلسة كما اعتادت أن تكون في الحالات التي تسمح فيها الفرصة بالاعتماد على سنوات طويلة من الخبرة. غير أنه كان هناك في الحقيقة عملية تعاونية جارية بين الحكومة وجميع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما جعل هذا البلد بالفعل بلدا مجزيا جدا للعمل فيه.

٢٧٣ - ويركز البرنامج المقترح على جانبين رئيسيين: الوصول بخدماته الى المرأة والمراهقين، والمساعدة على تطوير قاعدة للبيانات الديمغرافية يحتاج إليها البلد احتياجا ماسا. فالبلد يعاني من نقص خطير في المعلومات الديمغرافية لدرجة أنه ما من أحد يعرف ما إذا كان مجموع السكان ٢,٥ مليون أو ٤,٥ مليون نسمة. وسوف يعمل الصندوق على نحو وثيق مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية للمساعدة على الاضطلاع بالأعمال التمهيدية لإجراء تعداد وطني من المقرر أن يتم في عام ١٩٩٨. ومن حيث تقديم الدعم في مجال الصحة الإنجابية، سيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان عمله في إقليمين يقعان على البحر الأحمر، على امتداد البلد بأكمله. وستركز جهات مانحة أخرى دعمها في أجزاء أخرى من البلد. وإن أحد المجالات التي تثير القلق في مجال الصحة الإنجابية تتمثل في انتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وبسبب التفاوت الكبير في الممارسات الثقافية المتعلقة بهذه الممارسة، رأى الصندوق أن أفضل طريقة لمعالجتها تتمثل في العمل عن طريق المنظمات غير الحكومية مثل الاتحاد الوطني للمرأة.

٢٧٤ - وعلّقت عدة وفود قائلة إنها مسرورة من البرنامج المقترح ورحبت بالمساعدة المقترحة التي سيقدمها الصندوق لاريتريا. ولاحظت أيضا عدة وفود أن وكالاتها المكلفة بتقديم المساعدة الإنمائية شاركت في عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات في اريتريا، ورأت أن هذا تطور جيد للغاية، يشير إلى التعاون الجيد السائد بصفة عامة. غير أن بعض الوفود رأت أن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان كان يمكن أن يوضّح بصراحة أكبر في ورقات كل منهما. وتساءل أحد الوفود حول القدرة الاستيعابية المنخفضة لوزارة الصحة وكيف يمكن للبرنامج أن يعالج هذه الحالة. وفي نفس الإطار، وجّه أحد الوفود سؤالا حول الصعوبات التي يواجهها التنفيذ الوطني في بلد حديث العهد مثل هذا. وتساءل هذا الوفد أيضا عما إذا كانت أهداف تنظيم الأسرة طموحة أكثر من اللازم في مثل هذه الظروف. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت الاحتياجات الهائلة للبلد تتطلب مساعدة تكميلية بالإضافة إلى المبلغ المقرر الذي تم اقتراحه وقدره ٦,٨ مليون دولار.

٢٧٥ - واستفسر أحد الوفود عن دور المنظمات غير الحكومية في البلد: هل عددها في تزايد؟ وما مدى قوتها؟ وما هي علاقتها بالحكومة؟ وعلّق وفد آخر على البيان الذي أدلى به ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان حول زيادة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وسأل إذا كان ذلك مرتبطا بزيادة الدعارة، لا سيما في المدن الفقيرة. وعليه تساءل الوفد عما إذا كان هناك تفكير في تنسيق الأنشطة مع جيبوتي المجاورة للمساعدة على مكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. فربما يكون ذلك مجالا مفتوحا أمام حملات أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال. وسأل وفد آخر كيف يعتزم البرنامج معالجة مسائل مثل الإعادة إلى الوطن، والتحضر، والآثار الديمغرافية للحرب. ولاحظ أن الأعمال التحضيرية للتعداد بدأت متأخرة. وذكّر أحد الوفود المجلس بأن البرنامج المقترح، شأنه في ذلك شأن جميع البرامج، يجب أن يتولى البلد مسؤوليته، وللحكومة الاريترية الحق والامتياز في تنفيذه بأفضل طريقة تراها مناسبة. ورأى

نفس الوفد أنه لا تُعطى فرصة كافية في البرامج القطرية بصفة عامة وفي هذا البرنامج بصفة خاصة للتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٧٦ - وأعربت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان عن شكرها للوفود على العدد الكبير من التعليقات الإيجابية المتعلقة بالبرنامج المقترح. وفيما يتعلق بمسألة المنظمات غير الحكومية، أفادت أن تعزيز موقف المنظمات الحكومية في البلد لم يكن له أولوية عند الحكومة على الرغم من أنه نوقش مناقشة مطولة في الدوائر الحكومية. ولا يوجد إلا عدد محدود من المنظمات غير الحكومية في اريتريا، وكل هذه المنظمات رابطات وطنية كبيرة ذات مهام محددة، مثل الاتحاد الوطني للمرأة، والاتحاد الوطني للشباب والطلاب، والاتحاد الوطني للعمال. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع جميع المنظمات، غير أنه لا توجد منظمات غير حكومية دولية تقوم بأنشطة تنفيذية في البلد.

٢٧٧ - وذكرت الممثلة أنه من الصحيح أن القدرة الاستيعابية لوزارة الصحة كانت موضع شك في الماضي، وذلك بصفة رئيسية بسبب عدم وجود العاملين المدربين ولأنه موضوع جديد تماما. غير أن صياغة سياسة البلد في مجال الرعاية الصحية الأولية في عام ١٩٩٦ أدى إلى تنظيم كثير من الحلقات التدريبية وتوحيد الخبرة داخل الوزارة. وبناء عليه، رأت أن القدرة قد تحسنت تحسنا كبيرا وأن الوزارة ستستطيع الاضطلاع بدورها في البرنامج المقترح بصورة فعالة. وفي هذا الصدد، أفادت أن ١٠٠ في المائة من البرنامج سينفَّذ تنفيذا وطنيا. وهذا أمر كانت الحكومة قد أصرت عليه، ووافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على هذا النهج. وعلى الرغم من أن التنفيذ الوطني يمكن أن يحتاج إلى فترة أطول لمباشرته، فإن فوائده في نهاية المطاف واضحة، وله آثار تعاونية مفيدة ستلاحَظ في مجالات أخرى أيضا.

٢٧٨ - وقالت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان إنه من الصحيح أن بدء الأعمال التحضيرية لتعداد السكان قد تأخر، غير أنها الآن متقدمة كما أن رسم الخرائط تحضيرا لتعداد السكان هو في الواقع متقدم عن موعده. وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) يثير قلقا كبيرا، ويتعاون الصندوق مع الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية محاولا إيجاد طريقة لمنع انتشاره. وتنسق الحكومة في الواقع جهودها مع حكومتي اثيوبيا وجيبوتي لمنع الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. وفيما يتعلق باحتمال أن الأهداف المتعلقة بتنظيم الأسرة طموحة أكثر من اللازم، أفادت أن معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل في الوقت الراهن البالغ ٤ في المائة هو بالفعل معدل منخفض جدا؛ غير أنه من الواضح أن هناك طلبا كامنا هائلا للحصول على الوسائل الحديثة لمنع الحمل لأن البلد عانى مرتين خلال السنة الماضية من نفاد وسائل منع الحمل اللازمة. والصندوق يتعاون بصفة خاصة مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لمحاولة منع تكرار هذه الحالة ولجعل وسائل منع الحمل متوفرة وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل.

٢٧٩ - ووافق المجلس التنفيذي على البرنامج الذي اقترحه صندوق الأمم المتحدة للسكان لاريتريا على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/183.

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرنامج القطري المقترح للهند

٢٨٠ - أبلغ مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ المجلس التنفيذي أن البرنامج الذي اقترحه الصندوق للهند سيكون أكبر برنامج له. وشكر حكومة الهند على دعمها، وقال إنه تم تطوير البرنامج المقترح بالتشاور التام مع الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية. وعرض ممثل الصندوق لدى الهند البرنامج المقترح فأوضح أن الهند مصنفة على أنها تنتمي الى المجموعة "ألف" فيما يتعلق بالنهج الجديد الذي يتبعه الصندوق لتوزيع الموارد: على الرغم من أن البلد حقق تقدما كبيرا في عدد من المجالات، ما زالت هناك حالات تباين كبيرة على صعيد الإنجاز في بلد كثيف السكان ومتنوع مثل الهند. ويركز الصندوق جهوده في ٤٠ مقاطعة و ٦ ولايات بالإضافة الى مواصلة دعمه على الصعيد المركزي، لا سيما من حيث مساعدة البلد على تحسين قدرته على إدارة السوقيات وضمان نوعية الإمدادات من وسائل منع الحمل. ويلاحظ أن التسويق الاجتماعي لوسائل منع الحمل في حالة ركود في الهند، ويقدم الصندوق المساعدة لإعادة إنعاش هذه المبادرة.

٢٨١ - وقال الممثل إن البرنامج المقترح سيعمل على تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية في الهند فقد تم تخصيص ١٠ في المائة من مجموع أموال البرنامج لأنشطة المنظمات غير الحكومية. والصندوق على علم أيضا بضرورة تحقيق مؤشرات الأداء فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها. واختتم الممثل حديثه قائلا إنه من المعروف جيدا أن الهند تطبق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي ستؤدي الى نمو كبير للقطاع الخاص. غير أنه رأى أنه من الأهمية بمكان مواصلة دعم احتياجات القطاع العام كطريقة لتعزيز العقد الاجتماعي للبلد من خلال مساعدة أعداد كبيرة من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر ولا تسمح لهم ظروفهم باللجوء الى خدمات القطاع الخاص.

٢٨٢ - وذكرت عدة وفود، تعليقا على بيان ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن نوع التعاون المضطلع به في الهند يمكن أن يكون نموذجا يحتذى به. وأشار أحد الوفود الى الدور المتزايد الذي يؤديه القطاع الخاص في الاقتصاد الهندي والمجتمع الهندي وحث الصندوق على إشراك القطاع الخاص إشراكا أكبر في برنامجه. وسأل أيضا الوفد نفسه إذا كانت صناعة السينما الهندية الهائلة يمكن أن تكون بمثابة سفير متنقل للأنشطة السكانية في البلد. وذكر وفد آخر أن الوثيقة المتعلقة بالبرنامج المقترح تشير الى "بناء الهياكل الأساسية" وتساءل عن الدور الذي سيؤديه الصندوق، وما إذا كان هذا الدور مناسبا. وسأل الوفد نفسه الى أي مدى سيهتم في البرنامج بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن اغتباطه لأن الصندوق يتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في البلد، وسأل إذا كانت هناك خطط للعمل مع شركاء آخرين مثل اللجنة الأوروبية والبنك الدولي.

٢٨٣ - وتساءل أحد الوفود، في تعليقاته على البرنامج المقترح عن سبب عدم وجود ذكر لمشاركة الرجل في أنشطة الصحة الإنجابية، ولمعالجة التهاب المسالك التناسلية على مستوى الرعاية الصحية الأولية. وفي هذا الصدد، استفسرت عدة وفود عن الطريقة التي يتم بها التصدي لزيادة معدل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في البلد. وأعرب وفد عن رغبته في معرفة المزيد عن كيفية التنسيق بين المانحين الآخرين على مستوى المقاطعة. ورأى نفس الوفد أنه لم تعالج في البرنامج المقترح بعض العناصر الهامة

لحالة السكان في الهند، بما في ذلك الهجرة. ووافقت عدة وفود على طلب أحد الوفود للحصول على معلومات عن ملاك المكتب القطري. وأكد وفد آخر على الدور القيم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التبادلات بين بلدان الجنوب.

٢٨٤ - وأعرب ممثل الهند عن تقدير حكومته للبرنامج المقترح وللعمل الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلد. وأفاد أن الحكومة تؤيد تأييدا تاما أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعمل الحكومة في إطار المؤتمر على تحقيق لامركزية برنامج الصحة الإنجابية، وتحسين نوعية الرعاية المقدمة. وردا على اقتراح يطلب إشراك القطاع الخاص إشراكا أوثق، أفاد أن الشركات الخاصة أدت دورا كبيرا في حملة الحكومة الأخيرة للتلقيح ضد شلل الأطفال وربما يمكن أن يكون ذلك بمثابة نموذج للأنشطة في مجال الصحة الإنجابية كذلك. وردا على سؤال وجهه أحد الوفود، قال إن الصندوق سيقدم الدعم لتحسين الهياكل الأساسية في بعض المقاطعات، ولكن المساعدة ستستخدم أيضا للتدريب ولأنشطة أخرى بحيث يمكن استخدام المرافق المحسنة استخداما فعالا. وتؤكد حكومة الهند أنه لا يوجد تداخل أو ازدواجية بين المهام التي يضطلع بها مختلف الشركاء في مجال التنمية. وردا على أسئلة حول ازدياد مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد، أفاد أن الحكومة، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تعمل على تطوير استراتيجية متسقة لمعالجة هذه المشكلة.

٢٨٥ - ولخص ممثل الهند ما يعتبر أنه يشكل قوة البرنامج القطري المقترح للهند - تركيزه على تحقيق اللامركزية، والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية، والعنصر النسائي القوي. وسيشكل إضفاء الطابع التشغيلي على البرنامج تحديا، ولكن نجاحه يتسم بأولوية عالية بالنسبة للحكومة. واختتم كلامه بتوجيه الشكر الى المجلس التنفيذي على الدعم الذي قدمه.

٢٨٦ - وشكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس التنفيذي على الدعم الذي قدموه للبرنامج المقترح وحكومة الهند على التزامها القوي. وأعربت أيضا عن تقديرها للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدور النشط الذي أداه في تنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة ودوره كمنسق مقيم. وأعلمت المجلس أن الصندوق سيسعى لإدراج مزيد من المعلومات في العروض المقبلة للبرنامج القطري حول ملاك الموظفين لمكاتبه القطرية، وحول الإدارة المخطط لها للبرنامج. وقالت إن الصندوق عمل مع صناعة السينما في الهند في الماضي وسيستمر في العمل معها. وقالت إن الصندوق يؤيد أيضا المسلسلات التلفزيونية التي كان لها دور في خلق مواقف إيجابية تجاه مركز المرأة وتعليم البنات. وفي مجال التعاون بين بلدان الجنوب، استخدم الصندوق الخبرة المتاحة في الهند لمدة سنوات كثيرة، بما في ذلك مؤسسات مثل المعهد الهندي لعلوم السكان في مومباي. وأضافت أن الهند تنظر في إمكانية الانضمام الى مبادرة رابطة "الشركاء في السكان والتنمية"، وينظر الصندوق في إمكانية إنشاء مراكز للامتياز في البلد. وفيما يتعلق بمشاركة الذكور، قالت إن الصندوق سيعمل على تحسين الحالة في مجال أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال، وفي مجال توفير الخدمات.

٢٨٧ - وأشار مدير شعبة آسيا والمحيط الهادئ الى أنه يتم الاضطلاع بمزيد من التعاون بين الشركاء في مجـــال التنمية أثناء عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات . ويستشير الصندوق شركاء آخرين، لا سيما البنك الدولي، في كيفية تنسيق برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد. وأفاد المدير أنه تعالج المسائل المتعلقة بالهجرة والتحضر في إطار المجال البرنامجي المتعلق باستراتيجيات السكان والتنمية.

٢٨٨ - وقال ممثل الصندوق في الهند إن القطاع الخاص اشترك في برامج الصندوق في الماضي، في صناعة زراعة الشاي مثلا. ويعمل الصندوق مع الغرف التجارية، والمجموعات الصناعية الكبيرة، والسكك الحديدية لإشراكها في البرامج الموجهة للموظفين. وأشار في تعليقه على صناعة السينما الى أن هناك ضرورة داخل الصناعة نفسها لبذل جهود أكبر لزيادة وعي السكان، ولمعالجة مسائل الصحة الإنجابية وقضايا المرأة. وفيما يتعلق بإشراك الذكور، قال إن المواقف الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لاتباع نهج أشمل في مجال الصحة الإنجابية ينبغي أن تساعد على مشاركة الرجل، ولكن الشوط أمامنا ما زال طويلا في هذا المجال، حيث ينبغي العمل أيضا مع المنظمات غير الحكومية. وينبغي مكافحة التهاب المسالك التناسلية على مستوى المقاطعة، وهذا مجال تبين فيه أن تطوع العاملين الصحيين في المجتمع الدولي فيه فائدة كبيرة. ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز برنامج في الهند، ولكن العمل على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تم تقدير خطورته تقديرا ناقصا، سيشكل تحديا لجميع وكالات الأمم المتحدة فضلا عن الحكومة وغيرها من الشركاء في مجال التنمية.

٢٨٩ - وافق المجلس التنفيذي على البرنامج الذي اقترحه الصندوق للهند، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/CP/193.

سابعا - مسائل أخرى

٢٩٠ - طلب أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن عدة وفود أخرى، أن تقدم المعلومات عن النسبة المئوية من المساهمات الأساسية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، المنطبقة على مفهوم الـ ٢٠/٢٠، في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ أو في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧.

٢٩١ - وطلب وفد آخر أن تعقد في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ جلسة غير رسمية للإحاطة بالمعلومات المتعلقة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للسنة الدولية للمتطوعين.

٢٩٢ - وأعلن أحد الوفود أنه تم سحب قرار إجرائي بشأن تعزيز آليات المراقبة الداخلية. وطلب المتكلم أن يقوم مدير البرنامج بدعوة وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة للمراقبة الداخلية الى أن يقدم الى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للمراقبة

الداخلية وتعليقات عن مدى انطباق النتائج الواردة في التقرير على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق التي يديرها البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٩٣ - واقترح وفد آخر أن تقدم التعليقات عن أطر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون القطري وعن البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الى أمانة كل من المؤسستين قبل انعقاد دورات المجلس التنفيذي كي تقدم الردود خلال الدورة بحيث تكون المناقشة التي يجريها المجلس أكثر اهتماما بالجوانب الاستراتيجية وأكثر تركيزا. وبإمكان كل بلد من بلدان البرنامج أن يقدم تعليقاته على اعتماد طلب الأموال أو البرنامج القطري الخاصين به قبل اعتمادهما بحيث يكون الآخرون قادرين على الرد على هذه التعليقات وقد تم تأييد هذا الاقتراح الذي من شأنه أن يتيح عملية أكثر تفاعلا وحوارا أفضل في المجلس.

٢٩٤ - وأشار الرئيس الى أن بلدان البرنامج لم تتأخر في الرد على الاستفسارات المتعلقة بها.

مواصلة تطوير الإجراءات الخاصة بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥:

٢٩٥ - عرض مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ورقة غرفة اجتماع (DP/1997/CRP.10) تضمنت، الى جانب الرد على الأسئلة المثارة خلال دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ١٩٩٧، شرحا لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات الطوارئ الإنسانية، كما تضمنت آراء ومقترحات بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية.

٢٩٦ - وأشادت عدة وفود بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالورقة المنقحة. وتعتبر الورقة وصفا ممتازا للممارسة الحالية للطريقة التي ينظر بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أدواره ومسؤولياته في إطار المنظومة ككل، وهو إطار يتطلب إيجاد تعاون وثيق فيما بين الوكالات. وقد ساعدت الأمثلة المحددة الواردة في الورقة على عرض تلك الورقة بصورة أكثر فعالية. وشدد عدة متكلمين على أنه ينبغي اعتبار الورقة "وثيقة حية" في سياق المناقشات الجارية. وشددت وفود أخرى على أهمية عملية التشاور التي نشأت عن الورقة المنقحة.

٢٩٧ - وأشاد أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الافريقية، بعمل برنامج الأمم المتحدة في افريقيا، ولا سيما في موزامبيق. فقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في تنسيق المساعدة، وهو ما كان موضع امتنان المجموعة الافريقية. كما جرى التشديد على أهمية العودة الى الأوضاع الطبيعية. وشكر متكلم آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات المقدمة للمساعدة على ما قامت به في بلده.

٢٩٨ - وشددت عدة وفود على ما تتسم به المسائل المعروضة في الورقة من أهمية بالنسبة للمنظمة ككل وأشارت الى أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ستقوم في الاجتماع الذي ستعقده عما قريب بوضع الصيغة النهائية للتوصيات والاستنتاجات لتقديمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتمس أحد الوفود، بالنيابة أيضا عن وفد آخر، معلومات عن كيفية استخدام هذه الورقة كمدخل يستفاد منه في العملية المشتركة بين الوكالات.

٢٩٩ - وشددت عدة وفود على أن بناء القدرات هو أحد مجالات تخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهذا يعني أنه يتعين على البرنامج وضع سياسة عامة لبناء القدرات في البلدان التي واجهت حالات طوارئ أو حالات انهيار اجتماعي. وذكر أن الورقة أشارت الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للقدرات في هذه المجالات، وهذا يتطلب بذل جهود عملية وتحليلية بالتعاون مع الوكالات الأخرى بغية توضيح عملية تقسيم العمل.

٣٠٠ - وأعلن أحد المتكلمين أن الورقة تثير نقطة مفادها أن التدخلات الإنمائية في المراحل الأولى في أي حالة طوارئ وأن برامج الإغاثة الملائمة للتنمية تعتبر أساسية للاستدامة في المدى الطويل وللاستجابة الفعالة للأزمات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور فريد وهام في جميع مراحل حالة الطوارئ، وعلى الأخص في فترة الانتقال من الاستجابة للأزمة والإنعاش الذي يتبع حالة الطوارئ الى التنمية في المدى الطويل. ويعتبر التعاون مع الشركاء خلال حالات الطوارئ والتعاون مع الجهات المانحة أمرا حيويا لإيجاد برامج منسقة ومستدامة يعزز بعضها بعضا.

٣٠١ - أما فيما يتعلق بالتنسيق، فقد تمت الإشارة الى أن الورقة أكدت الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ المراحل الأولى لحالة الطوارئ حيث أنه يضطلع عند الاقتضاء بوظيفة الإنذار المبكر ويكون لديه هيكل في الموقع يسمح له بالاستجابة قبل وصول ممثلي أي منظمة أخرى. على أن التوجه الأصلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليس هو الاستجابة للأزمات كما أن العديد من موظفي البرنامج لا يركزون عادة على الاستجابة للأزمات. فعندما يتم النظر في خيارات التنسيق في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سوف يتعين إيجاد توازن بين عدة عوامل، منها الحاجة الى تجنب تكرار العمل الذي يقوم به المنسق المقيم حاليا وضمان التشاور والتعاون الوثيقين مع الوكالات الإنمائية لتحقيق التكامل فيما بينها، والإقرار بأن المساعدة الإنسانية هي وظيفة تختلف عن التنسيق الإنمائي. وتم التماس معلومات أخرى عن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بالوظائف المبينة في الورقة وعن كيفية إسناد الأولويات الى هذه الوظائف، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج إعادة التأهيل لمن أعيد توظيفهم من المشردين داخليا ومن اللاجئين العائدين. وكان هناك اقتراح بتقديم تقرير الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ عن استخدام مذكرة التفاهم كأداة للتنسيق مع الإشارة بصورة محددة الى التقدم الملموس المحرز في عملية التنسيق مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين.

٣٠٢ - وكان الإطار الاستراتيجي موضع عدد من التعليقات وتمت الإشارة الى ضرورة زيادة توضيح العلاقة القائمة بين الاستراتيجيات الإنسانية بحيث تتلافى منظومة الأمم المتحدة المنافسة وتستعيض عن ذلك باستراتيجية موحدة وجرى التشديد على ضرورة توضيح اختصاصات المنسقين في الميدان. وثمة حاجة الى إيجاد تعريف أفضل لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء إدارة الشؤون الإنسانية عموما ولطبيعة تدخلات البرنامج في مجال إزالة الألغام على وجه الخصوص. أما فيما يتعلق بالتمويل، فقد طلب عدة متكلمين المزيد من المعلومات بشأن استخدام هدف تخصيص الموارد في الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣ وبشأن استخدام الصناديق الاستئمانية وأثير سؤال يتصل بما إذا كانت عملية التغيير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستؤثر في البند ١-١-٣ وفي وظائف شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ الحالية. وطلب

أحد الوفود أن ينظر المجلس التنفيذي في دورة مقبلة في مسألة متابعة المبادئ التوجيهية لاستخدام موارد البند ١-١-٣.

٣٠٣ - وأيدت عدة وفود اقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بالتوسع في عملية توجيه النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات. وأشار أحد الوفود الى أن التوسع في هذه العمليات قد يمثل تحديا للمجتمع الدولي يدفعه الى البحث عن موارد تكون على مستوى عملية التوسع، كما أشار الى أهمية تحديد الأولويات بالنسبة للمشاريع التي توجه بشأنها نداءات الى الجهات المانحة. واعتبرت العملية الموحدة الموسعة لتوجيه النداءات عملية تجمع بين احتياجات إعادة التأهيل والإنعاش والاحتياجات الإنمائية الأخرى حتى يكون من الممكن تنظيم آليات أخرى متوسطة وطويلة الأجل لتعبئة الموارد مثل اجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية.

٣٠٤ - وجرى التماس معلومات بشأن دور المنسق المقيم في الأنشطة الإنسانية وفي تقييم الأداء وشدد أحد المتكلمين عن ضرورة توافر بعض الصفات الشخصية في المنسقين المقيمين، مثل النشاط والأهلية والتمتع بخبرة سابقة ذات صلة مشيرا الى أنه من الممكن أن يكون المرشحون تابعين لأي منظمة.

٣٠٥ - والتمست عدة وفود مزيدا من المعلومات بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودور منظومة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام، ولا سيما بشأن استخدام الموارد، وسأل أحد المتكلمين عما إذا كانت أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال إزالة الألغام تنسق مع صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام في حالات الطوارئ التابع لإدارة الشؤون الإنسانية وعما إذا كان يضطلع بأنشطة لإزالة الألغام في رواندا. وأشار وفد آخر الى عقد مؤتمر في أوائل شهر آذار/مارس ١٩٩٧ عن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمشاكل ذات الصلة التي تواجه عند تعمير البلدان في فترة ما بعد النزاع.

٣٠٦ - وشدد عدة متكلمين على أهمية وضع سياسات تجمع بين الإغاثة والتنمية وعلى ضرورة وضع تعاريف واضحة لتلك السياسات. والتمس أحد الوفود أراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رصد أهداف السياسة العامة.

٣٠٧ - وأعلن مدير شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ أن مكتبه سيواصل إجراء حوار وثيق مع المجلس التنفيذي بشأن محتويات الورقة وبشأن النتائج التي خلصت إليها دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧. وأشار الى الدروس التي استخلصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدة بلدان في السنوات الأخيرة وكان المجلس قد عمل على تمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال بناء القدرات، وهو مجال سيواصل فيه البرنامج رصد التقدم الذي يحرزه والتكيف مع التحديات الإنمائية الحالية والمقبلة عن طريق إقامة الجسور بين الإغاثة والتنمية. وسيجري المزيد من المناقشات بشأن هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية في إطار البند ١-١-٣. وكانت شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ تعمل كجهة تنسيق لاستخدام الموارد في إطار هذا البند. وقد أفادت الأطر الاستراتيجية من دعم اللجنة الدائمة

المشتركة بين الوكالات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وقد وافق الفريق العامل المشترك بين الوكالات في روما على نهج أفرقة العمل وعلى نظرتها الشاملة، كما وافق على عملية توجيه النداءات الموحدة الموسعة وعلى الأطر الاستراتيجية. والاجتماع الذي ستعقده اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ١٧ آذار/مارس سيبين توافق الآراء الناشئ. وفي منشور صدر مؤخرا عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لفرقة العمل المعنية بالسلام والنزاعات والتعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تمت الإشارة أيضا الى ضرورة إيجاد إطار استراتيجي. وأشار الى أن شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ستظل جزءا من مكتب تقديم الدعم والخدمات لمنظومة الأمم المتحدة وفقا للمقترحات المقدمة في إطار إدارة التنفيذ. وثمة حاجة الى توضيح أدوار مختلف الهيئات العاملة في مجال إزالة الألغام.

٣٠٨ - وأطلع الرئيس المجلس التنفيذي على أنه سيتم عقد مشاورات أخرى بهذا الشأن قبل انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧.

٣٠٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة غرفة الاجتماع المنقحة المتعلقة بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.10) وبالتعليقات المقدمة في هذا الصدد.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣١٠ - أبلغ الرئيس المجلس التنفيذي بأنه ستجرى مناقشة أكثر تعمقا بشأن الصندوق في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧.

٣١١ - وقامت مديرة الصندوق بعرض الاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.11). وأشارت الى أن الاستجابة ستدرج في الاستراتيجية وخطة العمل، التي ستناقش في الدورة السنوية. وستجرى مشاورات غير رسمية بين الدورة العادية الثانية والدورة السنوية.

٣١٢ - وأعرب كثير من الوفود عن الشكر لمديرة الصندوق للعرض الذي قدمته وللاستجابة الكتابية للتقييم الخارجي. وفي حين رحب معظم المتكلمين بالتعليقات التي وردت في الاستجابة للتقييم، لاحظ البعض أنه كان بالإمكان أن تكون تحليلية الى حد أبعد وكان بالإمكان أن تشمل بعض الملاحظات الانتقادية. وطلب أحد المتكلمين معلومات عن كيفية إدراج الاستجابة للتقييم في المناقشة التي ستجرى في الدورة السنوية.

٣١٣ - وتطلع كثير من المتكلمين الى الدورة السنوية، عندما تقدم خطة عمل الصندوق، وأعربوا عن أملهم في تلقي نسخة من الخطة بأسرع وقت ممكن. وقالوا إن الخطة ستكون أداة مفيدة في تقييم مدى فعالية عمل الصندوق وفي تحديد ثغرات التمويل. كما أنها ستساعد المجلس التنفيذي في فهم عملية التخطيط في الصندوق. وتدعو الحاجة الى تحديد المزايا النسبية للصندوق فيما يتعلق بالأمانة العامة والآليات الحكومية الدولية التي تعالج مسألة نوع الجنس في قضايا التنمية.

٣١٤ - وأكد عدة متكلمين الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه الصندوق في نشر أفضل الممارسات التي تتبع لتعزيز المساواة بين الجنسين وتسهيل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ورحب أحد الوفود بوجه خاص بالمبادرات التي وردت في ورقة غرفة الاجتماع، مثل تقديم الدعم المالي للجماعات النسائية، وإتاحة رصيده من المعرفة للآخرين، والإبلاغ عن حالة المرأة. كما أيد هذا الوفد ضرورة قيام الصندوق بتحقيق التوازن بين الدعوة، ومراعاة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية والتنفيذ المباشر للمشاريع. وستحظى بالترحيب التقارير المتعلقة باستئناف الإجراءات التشغيلية المجددة ووضع استراتيجية معلومات مستقلة للصندوق.

٣١٥ - وأعرب أحد الوفود، في معرض ترحيبه بالاستجابة للتقييم، في أن تؤدي نتيجة هذه العملية الى زيادة الخيارات المطروحة للمرأة والفرص المتاحة لتمكين المرأة في المجال السياسي. وسيكون من المفيد تحليل الخبرة المكتسبة التي يمكن تنميتها ونشرها على جماعات أكبر. وسيجري النظر في الدورة السنوية في أعمال الصندوق في إطار الولايات التي أناطتها به الجمعية العامة والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولاحظ متكلمان أنه يمكن زيادة دراسة دور الصندوق في مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة أنشطته المتعلقة بالجنسين، على ضوء الى محدودية الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموجهة الى المجالات المتعلقة بالجنسين.

٣١٦ - وقال بعض الوفود إنه ينبغي ألا تتوفر للصندوق سبل الحصول على أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار أحد الوفود الى النتائج الواردة في التقييم والتي حذرت من "اختلاط" الأموال. وقال أحد الوفود إنه ينبغي استكشاف طرق أكثر ابتكارية لتعبئة الموارد.

٣١٧ - وأكد أحد المتكلمين، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، تقدير المجموعة للجهود التي يبذلها الصندوق للاستجابة لتوصيات التقييم. ونوهت المجموعة بالدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق لتمكين المرأة من الحصول على الموارد الاقتصادية وللتحكم في حياتها بقدر أكبر. ولا بد أن يرتب الصندوق أولويات أنشطته، بالنظر الى محدودية الأموال، وأن يشدد بوجه خاص على القضاء على الفقر.

٣١٨ - وأعربت مديرة الصندوق عن شكرها للمجلس التنفيذي للملاحظات التي أبداها. وأشارت الى أن الاستجابة للتقييم قامت أيضا على أساس الملاحظات السابقة للمجلس والولايات التي أنيطت بالصندوق في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكررت تأكيد أن الصندوق قد قام بتحويل مجال تركيزه في السنوات الأخيرة؛ وينصب تركيز الصندوق الآن على إحداث تغيير نظامي يؤدي الى تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. ولكي يكون الصندوق متعمقا وفعالا، فإنه سيركز على ثلاثة مجالات مواضيعية: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة بوصفها ربة عمل ومنتجة؛ وكفالة التسامح بين الجنسين بهدف زيادة اشتراك المرأة في عمليات صنع القرار؛ وتعزيز إعمال حقوق المرأة والقضاء على العنف ضدها. وسيستخدم الصندوق خمس استراتيجيات لتنفيذ خطة التمكين: بناء قدرة وقيادة المنظمات وشبكات العمل النسائية لتمكينها من الاستفادة من الفرص الجديدة؛ وتعبئة الدعم السياسي والمالي للمرأة؛ وإقامة مجالات تعاون وشراكات جديدة بين المنظمات النسائية، والحكومات، والأمم المتحدة والقطاع الخاص؛ وإقامة مشاريع تجريبية لاختبار النهج

الابتكارية لتمكين المرأة؛ وبناء قاعدة معارف بتوثيق ونشر طرق ووسائل تمكين المرأة. ويعمل الصندوق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما على الصعيد القطري، من خلال مستشاريه البرنامجيين الإقليميين.

٣١٩ - وأحاط المجلس علما بالاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي (DP/1997/CRP.11) والتعليقات عليها.

احتياطي الإيواء الميداني

٣٢٠ - قدم مدير البرنامج تقريرا مرحليا شفويا عن الإدارة وإجراءات المساءلة التي اتخذت فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني. وقال إن الاستعراض المتعمق والتحقيق في أنشطة احتياطي الإيواء الميداني عملية مستمرة وهما معروضان على المجلس التنفيذي منذ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد أنجزت شعبة المراجعة والاستعراض الإداري تحقيقها الداخلي وأصدرت تقريرها. وبالنظر الى اهتمام المجلس التنفيذي بالمسألة والتزامه بالشفافية، وافق على توفير نسخ من موجز النتائج للوفود على أساس سري للغاية لاستخدامها الخاص عن طريق مكتب مدير البرنامج. كما أنه التزم بكفالة منح الموظفين كل الفرص العادلة للتصدي لأية مسائل تتعلق بهم. ولهذا السبب، فإنه يتعذر في الوقت الراهن الكشف عن التفاصيل المتعلقة بتصرفات الموظفين أو تقصيرهم. ومن المتوقع أنه في الحالات السبع المعنية، ستتطلب المرحلة المقبلة للإجراءات الواجبة مضي بضعة أسابيع. وهناك عشر حالات تتضمن سوء سلوك أو أداء قد أخذت مجراها، ولا تزال ست حالات أخرى قيد النظر. كما فصل الرئيس السابق لقسم الاسكان الميداني دون سابق إنذار.

٣٢١ - وقدم مدير البرنامج لمحة عامة موجزة عن تاريخ احتياطي الإيواء الميداني وعملية مشاريع التشييد في تسعة بلدان. واستنادا الى النتائج التي توصلت إليها شعبة المراجعة والاستعراض الإداري حتى الوقت الراهن، يبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد دفع ما بين ٣ ملايين دولار و ٦ ملايين دولار أكثر مما كان ينبغي دفعه لتشييد أماكن العمل المشتركة والمساكن. وهذه الأرقام تقريبية لحين ظهور نتائج استعراض المدفوعات والخدمات المتعلقة بالمقاولين والمفاوضات مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٢٢ - وأبرز مدير البرنامج عددا من الدروس المستفادة من الخبرة، وتشمل ضرورة توفير المعرفة والمهارات المتخصصة لمناصب معينة، وكفالة أن تكون الأدوار والمسؤوليات مفهومة بوضوح من جانب من يمارسون سلطات التصديق والاعتماد، وكفالة تنفيذ المقررات المعتمدة تنفيذا صحيحا، وتحسين العملية المشتركة لصنع القرارات مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٣٢٣ - واستعرض مدير البرنامج الإجراءات الادارية التي اتخذت لمنع التكرار والتي سبق تقديمها الى المجلس. وتمشيا مع توصية المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. اتخذت منذ ذلك الوقت اجراءات للتصرف في المساكن.

٣٢٤ - وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أن التحقيق في احتياطي الإيواء الميداني لا صلة له بعلاقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلدان المضيفة التي جرى التشييد فيها. ولا تتعلق النتائج والتحقيق إلا بموظفي البرنامج الإنمائي المعنيين وبالمقاولين الخارجيين الذين شاركوا في ذلك، ولا ترتب أية آثار فيما يتعلق بأية مؤسسة تابعة للقطاع العام في البلدان المضيفة. ولا يؤثر التحقيق على البرامج المقدمة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك البلدان.

٣٢٥ - وأعربت عدة وفود عن الشكر لمدير البرنامج على التقرير المرحلي الشفوي. وأكد كثير منهم الحاجة الى الشفافية وطلبوا احاطتهم علما أولا بأول بصورة وثيقة فيما يتعلق باحتياطي الإيواء الميداني. وأشار متكلمون آخرون الى ضرورة تناول الهياكل والقدرات الادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتلك الحالة. وقال أحد الوفود إن الأمر يتعلق بالمؤسسة بأسرها التي تقع مسؤوليتها على عاتق مدير البرنامج.

٣٢٦ - وفي معرض التعليق على مختلف جوانب الحالة، أثيرت عدة أسئلة، بما في ذلك ضرورة معرفة ما انتهت اليه مسألة الأموال التي أنفقت بالزيادة، ودور مكتب المراقبة الداخلية في التحقيق، والسنوات التي شملها الحادث والنسبة المئوية لمعدل الدوران الاجمالي لاحتياطي الإيواء الميداني.

٣٢٧ - وقال أحد المتكلمين إن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الحالة وتجنب إساءة الإدارة في المستقبل هي إجراءات مشجعة. ولا بد من تطبيق الدروس المستفادة وفهم أدوار ومسؤوليات جميع الموظفين المعنيين فهما واضحا، وبخاصة موظفي التصديق، ولا سيما على الصعيد القطري. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن يكون الرصد مكفولا، وأن يجري صنع القرارات بالاشتراك مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وينبغي أن تشرع المؤسسة بصورة حكيمة في تنفيذ الضوابط، بما في ذلك المراقبة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يوفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التصرف في المساكن وأن تعود المبيعات بالفائدة على البرنامج.

٣٢٨ - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الحالة قد استمرت وقتا طويلا جدا وأكد الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى، ومفاده أن هناك مسألة أعم هي مسألة المراقبة المعنية. كما أشار الى أن المجلس التنفيذي قد درس في الآونة الأخيرة قضايا الضبط والمراقبة المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، التي كانت المراقبة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مشتركة فيها. وطلب الوفد الحصول على معلومات فيما يتعلق بوجهات النظر والتجارب المتعلقة بالمراقبة التي قام بها المديرون الأقدم التابعون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. كما طلب معلومات عن بدء موعد الانتقال الى أماكن العمل المشتركة، وأعرب عن أمله في أن يبدأ ذلك حالا، على ضوء التشريع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٣٢٩ - وأعرب مدير البرنامج عن شكره للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات ورد على الاستفسارات التي طرحت. وأشار الى أنه تجري إحاطة مكتب المراقبة الداخلية علما بالكامل عن الحالة وإنه تجري الاستعانة بخدماته فيما يتعلق بالمرحلة الخارجية من التحقيق. وقال إنه ليس بوسعه أن يعلق في الوقت

الراهن على أية إجراءات متعمدة لحرمان البرنامج الإنمائي من الأموال بالنظر الى أن تلك المسألة هي الموضوع الرئيسي للتحقيق الخارجي. وقد أجريت عدة تغييرات في هيكل المسألة في البرنامج الإنمائي ومن المزمع إجراء تغييرات أخرى في سياق عملية التغيير الإداري. وهذا الحادث غير عادي، وربما لم يسبق له مثيل، في برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وأكد مدير البرنامج ضرورة إجراء تحقيق كامل وعادل لا يستثنى فيه أي موظف من أية فئة من النقد. أما مسألة أين ذهبت الأموال فإنها قيد التحقيق. بيد أن البرنامج الإنمائي عاقد العزم على عدم التوصل الى أية استنتاجات سابقة لأوانها.

٣٣٠ - وقال مدير البرنامج إن المسائل المقترنة بهذا الوضع تحتاج إلى مناقشة صريحة وإلى استجابة تامة منعا لتكرر الحالة في المستقبل. وهو، بوصفه مدير البرنامج، مسؤول في نهاية المطاف عن أي شيء يحدث خلال فترة ولايته. وأكد للمجلس التنفيذي أنه هو ومدير البرنامج المعاون تابعا المسألة بسرعة وبشفافية حالما أتيحت لهما المعلومات، وأن الأمر سيظل قيد المتابعة حتى يتم حل المسألة من جميع جوانبها ويكتمل التحقيق المستفيض. وأضاف أن الإشارة إلى العواقب الجزائية لا تقع في نطاق سلطته.

٣٣١ - وأفاد مدير شعبة المراجعة والاستعراض الإداري المجلس التنفيذي بأن السنوات المشمولة بالتحقيق هي من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٥. وأضاف بأن النشاط في الاحتياطي كان ضئيلا للغاية قبل تلك السنوات. وبالإشارة إلى الاستفسار المتعلق بما ورد في البيان الافتتاحي من تراوح المبلغ بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار، أفاد مدير الشعبة المجلس بأن الدفع الزائد إنما يعزى إلى الفترة الفاصلة في التشييد (كالتأخيرات مثلا التي استغرقت ما بين ثلاث وأربع سنوات)، التي زيدت فيها الميزانية وازدوجت فيها المدفوعات وتم التحقيق خلالها في أداء مختلف المقاولين. وجرى خلال تلك الفترة أيضا التشاور مع شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وقال إن الفرق كبير بين حدي المبلغ المقدر بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار، ولكنه أدق تقدير يمكن وضعه في الوقت الحاضر. وسيكون هناك رقم أدق عند نهاية التحقيق. ويشكل المبلغ المتراوح بين ٣ ملايين و ٦ ملايين دولار نحو ١٢ في المائة من تكاليف التشييد في الاحتياطي البالغ مجموعه ٥٢ مليون دولار. ومن المتعذر الإجابة على السؤال الذي وجهه أحد الممثلين بشأن عدد البلدان المشمولة بالدفع الزائد، دون أن تنال الإجابة من نتائج التحقيق. وسوف يتلقى المجلس معلومات عن تلك المسألة متى بلغت نقطة لا تتسبب عندها في نشوء مشاكل في المستقبل.

٣٣٢ - وقال مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب شؤون المالية والإدارة، إن المعلومات المفصلة عن تاريخ هذا الوضع متاحة في وثائق صدرت سابقا. وقد اتخذت إجراءات إضافية بشأن مهمتي المراقبة العامة والإشراف، بما في ذلك إنشاء وحدة جديدة لمراقبة شؤون المالية والسياسات في شعبة المالية. ويجب سد الثغرة في عملية التصديق وتوفير التدريب اللازم لضمان فهم موظفي التصديق مهامهم فهما جيدا. والمراقبة العامة قائمة في كلا المجالين الداخلي والخارجي. ويشمل مجال أماكن العمل المشتركة مساكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى كما يشمل أماكن العمل المشتركة. وتقرر عدم متابعة الاقتراحات المتعلقة بالمساكن. وكما شرح في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧، لن يستخدم البرنامج موارده مرة أخرى للاضطلاع بهذه المهمة.

٣٣٣ - وأفاد مدير البرنامج المعاون المجلس التنفيذي بأن تجميد بناء أماكن عمل مشتركة شُرح في اجتماع الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، الذي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. وستتخذ إجراءات إضافية ريثما يجري تعيين وحدات تقنية متمتعة بمؤهلات أرفع. وسيعقد الفريق الاستشاري اجتماعه القادم في ٧ نيسان/ أبريل ويتخذ فيه قرارا بشأن حالة التجميد.

٣٣٤ - وقال ردا على أحد الاستفسارات إن البرنامج يطلب حاليا أماكن العمل المشتركة في الحالات التي لا تكون المسألة فيها مسألة حيازة مباشرة للملكية. ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا وسيجري تناوله بالتقييم في الاجتماع العام للفريق المشترك. وسيستغل البرنامج أي فرص تسنح له، ويفضل أن تكون من خلال الإيجار أو الأماكن الموفرة من الحكومة. ومسألة المراقبة الإدارية هي جزء من التحقيق ولا يمكن التعليق عليها بأكثر من ذلك.

٣٣٥ - وأشار مساعد مدير البرنامج إلى إيثار قيام الحكومات بتوفير أماكن العمل مجانا أو بتشييد هذه الأماكن بمواردها. وقال فيما يتعلق بالمراقبة إنه يود التأكيد بأن البرنامج الإنمائي هو الذي حدد هذه المشكلة، وبناء على المعلومات التي تم تلقيها وفّرت المعلومات لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لمواصلة الدراسة والعمل، ثم أحيلت إلى آلية المراقبة الداخلية لتقوم باستعراضها.

٣٣٦ - وأفاد الرئيس المجلس التنفيذي بأن مدير البرنامج سيقدم تقريرا مرحليا في الدورة السنوية. وقال إن المكتب سيتابع المسألة أيضا، وسيدعو إذا ما أتيحت معلومات حاسمة إلى عقد جلسة لتزويد الوفود في نيويورك بالمعلومات أو العودة إلى هذه المسألة في الدورة السنوية.

٣٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير البرنامج بشأن احتياطي الأماكن في الميدان.

التقرير المتعلق بمتابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧

٣٣٨ - قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) إلى المجلس تقريرا شفويا عن متابعة المقرر ١/٩٧ الذي أيد فيه المجلس عضوية المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي ستحل محل اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية. وقال إن رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قام إثر اعتماد المقرر ١/٩٧، بنقل فحواه إلى نظيريه في المجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وأيد مجلسا هاتين الهيئتين بدورهما الترتيبات الجديدة المقترحة. وتبحث أمانات المنظمات الثلاث حاليا سبل تنفيذ الانتقال من اللجنة السابقة المعنية بالسياسة الصحية إلى لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة، علما بأنه لا تزال هناك في جدول أعمال اللجنة الأولى بنود يتعين عليها أن تنظر فيها كما يتعين عليها النظر في اختصاصات الهيئة الجديدة. وأفاد نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) المجلس بأن من الممكن مواجهة مشكلة في جدولة مواعيد الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة وبأن

من الممكن كما يبدو أن تكون هناك اختلافات في تفسيرات المنظمات الثلاث بشأن الانتقال من اللجنة السابقة إلى الجديدة. وأضاف أن الصندوق سيخبر المجلس بما يطرأ من تطورات إضافية في الدورة السنوية التي ستعقد في أيار/ مايو، وسيعمم الاختصاصات المقترحة ما أن تصبح متاحة.

٣٣٩ - وأفاد الرئيس المجلس بأنه طُلب من المجموعات الإقليمية اقتراح بلد من كل منطقة لترشيح ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان لدى اللجنة الجديدة. وقال إن على هذه البلدان أن تختار ممثلا ومناوبا، ويعمل هذان الاثنان عقب ذلك بصفتهما الشخصية. واقترحت المجموعات الإقليمية الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا وهولندا. ولم تختر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بلدا بعد، وطلبت السماح لها بتقديم اسم البلد الذي يقع اختيارها عليه إلى المكتب ليوافق عليه باسم المجلس. ثم طلب الرئيس من المجلس الموافقة على البلدان المختارة.

٣٤٠ - وقال أحد الوفود إن من المهم تعميم الاختصاصات الجديدة ما أن تصبح متاحة، وربما يكون من الحكمة إشراك البنك الدولي أيضا في المناقشات. ولاحظ وفد آخر أن اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية درجت على أن يوافق المجلسان التنفيذيان لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية على الممثلين الفعليين ما أن تعمم سيرهم الشخصية، لا على البلدان التي ستختار الممثلين فحسب. وقال هذا الوفد إنه يدرك أن هذا الوضع هو حالة استثنائية بالنظر إلى الإطار الزمني لإنشاء الهيئة الجديدة، ولكنه يود معرفة المواعيد المقترحة للاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة وما إذا كانت هذه ستتيح متسعا من الوقت للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتأكيد اختياراته في الدورة السنوية.

٣٤١ - وقال نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) ردا على ذلك إن المواعيد التي حددت في الأصل للاجتماع الأخير للجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية تقع في غضون فترة انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في أيار/ مايو. وتحاول الأمانة في الوقت الحاضر أن ترى ما إذا كان من الممكن إعادة جدولة مواعيد ذلك الاجتماع وعقد الاجتماع الأول للجنة التنسيق المعنية بالصحة بعده مباشرة. وإذا رحِّل هذا الاجتماع إلى موعد لاحق، أصبح من الممكن عندئذ تعميم المعلومات عن ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدورة السنوية والتماس موافقة المجلس. ثم طلب المجلس من الرئيس الاتصال برئيسي المجلسين التنفيذيين لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية للمساعدة في تيسير اختيار مواعيد أنسب. ووافق المجلس على ترشيح الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وهولندا لاختيار ممثلي المجلس التنفيذي لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وفوض المكتب بالموافقة على بلد من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن تؤكد في الدورة السنوية ترشيحات جميع الممثلين والمناوبين. ووافق المجلس أيضا على أن يعمل رئيس المجلس التنفيذي عضوا بحكم المنصب في لجنة التنسيق المعنية بالصحة.

التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٤٢ - قدمت مديرة شعبة المالية وشؤون الموظفين والإدارة تنقيحا مقترحا للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان يرد نصه في الوثيقة DP/FPA/1997/6. وقالت إن الصندوق يحتاج إلى بند مالي جديد للتمكن من تخزين المنتجات الأساسية من وسائل منع الحمل بموجب البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل المنشأ بمقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٦. وقد أنشئ هذا البرنامج لتوفير مخزون احتياطي من وسائل منع الحمل الأساسية لتيسير الاستجابة السريعة للطلبات العاجلة والطارئة التي ترد من البلدان النامية لتزويدها بوسائل منع الحمل. ومن الضروري أن يكون هناك مخزون في المتناول تجنبا لأي انقطاع محتمل في إمدادات وسائل منع الحمل وتفاديا لاستخدام الشحن الجوي الباهظ التكلفة. ولا يسمح النظام المالي الراهن بالاحتفاظ بمخزون بالمقدار اللازم.

٣٤٣ - وفي المناقشة التي دارت عقب ذلك، رحبت الوفود بالتنقيح المقترح كوسيلة لتنفيذ البرنامج العالمي لوسائل منع الحمل تنفيذا كاملا. وطلبت بعض الوفود معلومات حديثة عن أداء هذا البرنامج فأبلغتها المديرة بأن الصندوق تلقى حتى التاريخ الراهن طلبات من ثمانية بلدان للحصول في إطار البرنامج على وسائل منع الحمل تقدر قيمتها بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وقالت إنه ينبغي وضع ذلك في سياق القيمة الكلية لما يوفره الصندوق من وسائل منع الحمل خلال سنة واحدة، وتتراوح هذه القيمة بين ٣٠ و ٥٠ مليون دولار. وأفادت المجلس بأنه سيوفر عما قريب تقرير أكثر استفاضة عن هذا البرنامج في سياق التقرير السنوي للمديرة التنفيذية الذي سيقدم إلى المجلس عند انعقاد الدورة السنوية في أيار/ مايو.

٣٤٤ - وأفاد الوفد الألماني المجلس بأن موافقته متوقفة، بسبب أحد القوانين في بلده، على موافقة مراجعي الحسابات الاتحاديين. وقال إنه لا يرى أي مشكلة في التنقيح المقترح، ولكنه لم يتسلم حتى الآن القرار الرسمي. وبناء على ذلك، اعتمد التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/6، مع الاشتراط بأن موافقة الوفد الألماني مرهونة بموافقة المجلس الاتحادي لمراجعي الحسابات.

٧/٩٧ - تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على إدراج بند جديد ١٤-٧ في النظام المالي والقواعد المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تحت المادة الرابعة عشرة "الرقابة الداخلية"؛

"البند ١٤-٧ بموجب مقرر المجلس التنفيذي ٣/٩٦، يجوز لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يشتري ويحتفظ بمخزون من منتجات وسائل منع الحمل الأساسية بهدف الاستجابة السريعة للطلبات الطارئة لتقديم المساعدة. على أن تقيد قيمة المخزون من هذه المنتجات في الحسابات كأصول".

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

١٠/٩٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى أنه أثناء الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧:

البند ١ - المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (DP/1997/L.2/Rev.1) بصيغتهما المعدلة؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة السنوية لعام ١٩٩٧	**١٢-٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧**
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧	**١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧**
الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٨	**١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨**
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨	**٢٠-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨**
الدورة السنوية لعام ١٩٩٨	**٨-١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (جنيف)**
الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٨	**١٤-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨**

وافق على المواضيع التي ستناقش في الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ للمجلس، على النحو المذكور في الجدول ٣ من المرفق؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢ - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

اتخذ المقرر ٩/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن المبادئ التوجيهية لتحسين تنفيذ برامج التعاون الإقليمي؛

وافق على أطر التعاون الإقليمي التالية واضعا في الاعتبار التعليقات التي أبديت فيما يتعلق بها:

إطار التعاون الإقليمي الأول لأفريقيا (DP/RCF/RBA/1)؛

إطار التعاون الإقليمي الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (DP/RCF/RAP/1)؛

إطار التعاون الإقليمي الأول لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (DP/RCF/REC/1)؛

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

أولا

إطار التعاون القطري الأول لاريتريا (DP/CCF/ERI/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لاثيوبيا (DP/CCF/ETH/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لموريتانيا (DP/CCF/MAU/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لناميبيا (DP/CCF/NAM/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لأوغندا (DP/CCF/UGA/1)؛

ثانيا

إطار التعاون القطري الأول لبوتان (DP/CCF/BHU/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للهند (DP/CCF/IND/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للاوس (DP/CCF/LAO/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لمنغوليا (DP/CCF/MON/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لبابوا غينيا الجديدة (DP/CCF/PNG/1)؛

ثالثا

إطار التعاون القطري الأول لكرواتيا (DP/CCF/CRO/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لرومانيا (DP/CCF/ROM/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لأوزبكستان (DP/CCF/UZB/1)؛

إطار التعاون القطري الأول للاتفيا (DP/CCF/LAT/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لبولندا (DP/CCF/POL/1)؛

رابعا

إطار التعاون القطري الأول لكولومبيا (DP/CCF/COL/1)؛

إطار التعاون القطري الأول لبنما (DP/CCF/PAN/1)؛

خامسا

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية التالية:

تمديد البرنامج القطري الخامس لهايتي (DP/CP/HAI/5/EXTENSION I)؛

تمديد البرنامج القطري السادس لكينيا (DP/CP/KEN/6/EXTENSION I)؛

سادسا

أحاط علما بإطار التعاون الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/CF/TCDC/1) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

سابعا

أحاط علما بمذكرة مدير البرنامج بشأن تقديم المساعدة إلى أفغانستان (DP/1997/7)؛

أحاط علما بالشكل والتوقيت المتصلين باستعراض الدورة البرنامجية الجديدة (DP/1997/CRP.7)؛

أحاط علما بالمبالغ المخصصة فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة لتوزيع الموارد من الصندوق الأساسي للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (DP/1997/8)؛

أحاط علما بالمذكرة المتعلقة بالتنفيذ الوطني (DP/1997/CRP.8) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

البند ٣ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية

اتخذ المقرر ٨/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

البند ٤ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة

أحاط علما بمخطط الاستراتيجية فيما يتعلق بالميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ (DP/1997/CRP.9) مع التعليقات التي أبديت بشأنه؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

أولا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أنغولا (DP/FPA/CP/173)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بوركينا فاصو (DP/FPA/CP/187)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/FPA/CP/182)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جزر القمر (DP/FPA/CP/171)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إريتريا (DP/FPA/CP/183)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غامبيا (DP/FPA/CP/178)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة غينيا (DP/FPA/CP/181)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ناميبيا (DP/FPA/CP/175)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة نيجيريا (DP/FPA/CP/190)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السنغال (DP/FPA/CP/176)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة توغو (DP/FPA/CP/172)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة أوغندا (DP/FPA/CP/177)؛

ثانيا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الهند (DP/FPA/CP/193)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CP/174)؛

ثالثا

وافق على تقديم المساعدة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية (DP/FPA/CP/179)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة كوبا (DP/FPA/CP/188)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CP/186)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة إكوادور (DP/FPA/CP/192)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السلفادور (DP/FPA/CP/189)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي (DP/FPA/CP/191)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة بيرو (DP/FPA/CP/185)؛

رابعا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة لبنان (DP/FPA/CP/184)؛

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة السودان (DP/FPA/CP/194)؛

خامسا

وافق على تقديم المساعدة إلى حكومة ألبانيا (DP/FPA/CP/180)؛

البند ٦ - مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المتصل بمتابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥ (DP/1997/CRP.10)؛

أحاط علما بالاستجابة لتوصيات التقييم الخارجي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1997/CRP.11) مع التعليقات التي أبديت بشأنها؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن احتياطي أماكن الإقامة الميدانية؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

أحاط علما بالتقرير الشفوي عن متابعة مقرر المجلس التنفيذي ١/٩٧: لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

وافق على ترشيح الاتحاد الروسي، وأنتيغوا وبربودا، وزامبيا، وهولندا، لتمثل المجلس التنفيذي في لجنة التنسيق الجديدة المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأذن للمكتب بالموافقة على ترشيح من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على أن يجري تأكيد ترشيحات جميع الممثلين والمناوبين في الدورة السنوية؛ ووافق أيضا على أن يكون رئيس المجلس التنفيذي عضوا في اللجنة بحكم منصبه.

اتخذ المقرر ٧/٩٧ المؤرخ ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧ عن تنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧

المرفق

جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٧

الجدول ١ - الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧ (١٣ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.1)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقرير عن الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		المقررات المعتمدة من المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		المسائل المتصلة بالنظام الداخلي، والوثائق وأداء المجلس التنفيذي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		خطة العمل السنوية لعام ١٩٩٧ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢				**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجرء	يوم واحد	البرامج القطرية
٣				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	**التنسيق في مجال السياسة والبرمجة الصحية**
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٥				**تنسيق عرض الميزانيات**

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تنسيق عرض الميزانيات والحسابات

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري، وأطر التعاون على المستويين العالمي والإقليمي
٧				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مراجعة الحسابات
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تنفيذ المقرر ٤٠/٩٦ بشأن الإدارة والمساءلة واحتياطي الإيواء الميداني
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		معلومات إضافية عن الأجزاء المتعلقة بالتكلفة في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	متابعة المقرر ٤٣/٩٦
٩				**مسائل أخرى**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	ربع يوم	متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٦/٩٥

الجدول ٢ - الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٧ (١٠ - ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.2)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٧
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء		أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		شكل وتوقيت استعراض ترتيبات البرمجة الجديدة (٧/٩٦)
	رسمي	للعلم		الأموال المرصودة لهدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	نصف يوم	التنفيذ الوطني
٣				**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (بما في ذلك الخطط المتعلقة بالاستراتيجية والأعمال التجارية)
٤				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	ورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجرء	نصف يوم	موجز الاستراتيجية الشاملة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٤١/٩٦، الفقرة ٤) تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	شفوي	للعلم		
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان	**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
٧				**مسائل أخرى تشمل:**
	شفوي	للعلم		تقرير عن احتياطي الإيواء الميداني

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم	يومان	تقرير منقح عن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/٩٥

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		الاستجابة للتوصيات الناشئة عن عملية التقييم الخارجية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	رسمي	لاتخاذ إجراء		التنقيح المقترح للنظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
	شفوي	للعلم		تقرير عن لجنة التنسيق المعنية بالصحة والمشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ملاحظة: مشاورات غير رسمية جرت أثناء الدورة بشأن عملية التغيير الإداري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول ٣ - الدورة السنوية لعام ١٩٩٧ (١٢ - ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧)

(١٠ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.3)	لاتخاذ إجراء		جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق، وخطة العمل
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية لعام ١٩٩٧
	رسمي	لاتخاذ إجراء		النظام الداخلي: تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٢	رسمي			**تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦**
		للعلم	يوم ونصف	- أولويات البرنامج
		للعلم		- نظرة إحصائية عامة
		للعلم		- نظرة إقليمية عامة
٣	رسمي	للعلم	نصف يوم	- أنشطة التقييم
٤	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	- خطة العمل لفترة ١٩٩٨-٢٠٠١
٥	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم	- عملية البرمجة
٦	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	استراتيجية الإعلام والاتصال
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	للعلم	نصف يوم	تقارير مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢ و ٨	رسمي	للعلم		تقارير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن المراقبة الداخلية

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٨				**التقرير السنوي لمدير البرنامج**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يومان ونصف[أ]	مقدمة من مدير البرنامج
	رسمي	لاتخاذ إجراء		السجل البرنامجي الرئيسي، بما في ذلك وضع التقارير بشأن الصناديق الخاصة (٧ أجزاء)
	رسمي	للعلم		المبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة
	رسمي	للعلم		تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
	رسمي	للعلم		التقييم
	رسمي وورقة غرفة اجتماع	لاتخاذ إجراء		عملية التغيير الإداري
	رسمي	للعلم		تقرير وحدة التفتيش المشتركة
	رسمي	للعلم		المرفق الإحصائي
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		الموارد
٩				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
١٠				**برنامج الاتصال والإعلام**
	رسمي	للعلم	نصف يوم	سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمعلومات والمنشورات (٢٢/٩٦)
١١				**صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (١٨/٩٥)
١٢			يوم واحد	**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		تقرير عن نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**
	رسمي	لاتخاد إجراء		تقرير عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (٣٣/٩٦)
١٤			نصف يوم	**مسائل أخرى**

(أ) **بما في ذلك ندوة مناقشة خاصة بشأن القضاء على الفقر ستعقد يوم الثلاثاء، ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٧.**

الجدول ٤ - الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٧ (١٥ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

(٥ أيام عمل)

رقم البند	طبيعة التقرير	لاتخاذ إجراء/ للعلم	الوقت المخصص	البند والموضوع
١				**المسائل التنظيمية**
	رسمي (DP/1997/L.4)	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	جدول الأعمال المؤقت، والشروح، وقائمة الوثائق
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقرير عن الدورة السنوية لعام ١٩٩٧
	ورقة غرفة اجتماع	للعلم		موجز خطة عمل المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٨
				الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ - ٤١/٩٦، الفقرة ٤ (بما في ذلك التكاليف التفصيلية لنشرها وتوزيعها - ٢٢/٩٦)
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات
	رسمي	للعلم		العقود الممنوحة من الباطن وطلبات شراء المعدات الرئيسية
٣				**مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩
	رسمي	لاتخاذ إجراء		تقديرات الميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
	رسمي	للعلم		تقارير مراجعة الحسابات
٤				**أطر التعاون القطري والمسائل المتصلة بها**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	أطر التعاون القطري وأطر التعاون الإقليمي
		لاتخاذ إجراء		إطار التعاون العالمي المنقح (٥/٩٧)
				الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
٦				**المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزانية والإدارة**
	رسمي	لاتخاذ إجراء	يوم ونصف	تقديرات الميزانية لفترة سنتين
	رسمي	لاتخاذ إجراء		الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٦
	رسمي	للعلم		تنفيذ ورصد ترتيبات خدمات الدعم التقني
	رسمي	للعلم		تقييم الأنشطة التدريبية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
٧	رسمي	لاتخاذ إجراء	نصف يوم	**البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها**
٨				**مسائل أخرى**

ملاحظة: سيجري استعراض الزيارات الميدانية في مشاورات غير رسمية أثناء الدورة.

- - - - -